

[jabir.abbas@yahoo.com](mailto:jabir.abbas@yahoo.com)

کتابخانه  
موسسه  
ایلامی

۷۶

کتابت از قفسه  
۸۳۳، ۳۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	الموقف
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۷۶۴۰

کتابت از قفسه  
۸۳۳، ۳۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	الموقف
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۷۶۴۰
مجموعه کتابت	
۶۲۵۰۶	



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۸۳۳۳۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	الموقف
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۷۶۴۰
شماره ثبت کتاب	۶۲۵۰۶
جمهوری اسلامی ایران	

شماره کتاب - (۶۶)  
شماره قفسه -  
محل کتاب -  
تاریخ -

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۲۱۰۰۱۹/۱۹

۷۶۴۰  
۶۲۵۰۶

لورث من الملكية ودعا يثاني ذلك من كون الوقف صدقة جارية ولا يثاني فيه  
مادل على كونه صدقة تبتلى ببلاء بمغضاتها منقطعاً عن المالك لأنه لها  
التصرفات المالكية دون علة الملكية فيكون الوقف كالحبس المصطلح الذي  
هو عقد براسه من دون فتره الأفي التحديد والتأجيل والإطلاق والتقييد  
بعضان الأسالك الثابت في الحبس مسالك موقت مؤجل بجلالته في الوقف  
فانه مغلد مؤبد إلى ان يرث الله الأرض وما عليها وانه تملك خاص سواء  
كان على معين أو غير معين أو على جهة عامة أو فلك ملك مطلق أو مختلف  
مقبوم به باختلاف الموارد فبين الله تملك كما في الوقف على العاوين والاشخاص  
أو فلك ملك كما في الوقف على الجهات العامة كالمساجد ونحوها من المقابر  
والقنابر وقوله حبس لأصل وسبل الثمرة لا ينفك عن بيان كنه الوقف  
وحقيقته لأن الحبس كما يمكن ان يتحقق مع رقبه العين في ملك المالك  
يمكن ان يتحقق تارة في التملك وأخرى في الفلك فلا بد من احراز ان ما  
يتقوم به الوقف مجرد التحسيس أو التقييد على جهة التملك أو الفلك أو لم  
يكن له حقيقة محرزه وما هيبة مبرزة وإنما الحاقه بما يتوصل بالصيغة  
إلى ما هو الثابت واقعا وفي نظر الشارع وان لم يحط بكنهه بناء على كفاية  
هذا المقدار في الصحة والظاهر ان الوقف ليس له إلا معنى واحد محفوط في  
جميع الموارد وهو تحسيس العين عن التصرفات النافذة والتوارث وتبديل  
المنفعة والاستفاد اقبح ما هذا لان هذه الحقيقة الواحدة تختلف  
الفائدة باختلاف جاريها فبما يصح التملك فيه تفيد الانتقال كما في الوقف  
على العاوين والاشخاص وبما لا يصح ذلك فيه تفيد الفلك والنزال كما في

**كتاب الوقف** والمهم قبل الشروع في بيان شروطه واحكامه بيان حقيقته  
وقرأه الذي يقصده الواقف من اللفظ ومعرفة واقفه بشرائقيوده وظلاله  
التوصل اليه بالصيغة وانه عبارة عن مجرد تحسيس العين وتبديل المنفعة من  
دون ان ينتقل العين الموقوفة عن ملك واقفها وان لم يترتب عليها الآثار  
المرغوبة من الملكية فلا يباع ولا يوهب ولا يورث او يورث بالظن الثابت

لورث



وقف المساجد ونحوها بناء على ما هو التحقيق من انه ليس على احد و  
لربك له موقوف عليه وان المساجد الموقوفة حال المساجد من بدو الخلفة  
من غير فرق الا في حصول العنود بالأصل والجعل ولذا اترتب عليها  
سائر الاحكام السجدة فكما ان المساجد الأصلية غير مملوكة لاحد  
ولاسلطان عليها كذلك المساجد الجعلية فان الوقف فيها يخرجها عن ملك  
المالك وينتزع يده عنه وكيف كان فالوقف نظير الصلح ليس له إلا المعنوم  
واحد محفوط ومعنى واحد محفوط في تمام موارد ولا يتخلف واقفه باختلاف  
متعلقاته وكما ان الصلح يتخلف اثره باختلاف مجاريه فيفيد في كل مورد  
فائدة عقد فان تعلق بالأعيان افاد فائدة البيع أو الميراث وان تعلق بالمناقب  
افاد فائدة الاجارة أو الاعارة وان تعلق بالحقوق افاد الاسقاط والابراء  
من غير ان يتغير حقيقته ويتكرر ماهيته بل بحقيقة واحدة سيال يتخلف  
أثارة فلك الوقف بمعنى انه يتكرر بحسب الآثار فيفيد تارة التملك وأخرى  
الفلك مع اتمام مقبومه وبديل عليه جوار البيع بين الوقف على العاوين  
والاشخاص والجهات في انشاء واحداني وتغيرها في صيغة واحدة كانت  
يقال وقفت دار على ولدي ثم علو العلماء ثم علو المساجد والمشاهد  
كما انه يمكن البيع بين الصلح على الأعيان والموقوف في انشاء واحد فلو كان لهما  
حقايق عديدة استحال البيع بين شتاها في انشاء واحد فمن تأمل هوينا  
يجد ذلك مقابلة صواب لا يعثر بها وصحة الارتباب وعليه يترجم النزاع  
المعروف بين الاصحاب في انه مجرد تحسيس خاص كما عن ابي الصالح وبني  
الشافعية او تملك كما هو منيرة البهم الفقير والجمع الكثير او فلك ملك

كالنحو باختلاف الموارد فبما يقبل التملك يفيد كافي الوقف  
العامة ولخاصة وفيما لا يقبله بعيد الفلك كما في الوقف على الجهات إلى  
مرجله التأثير دون الحقيقة ومن الواضح ان اختلاف الآثار ولو لم يوجب الانتظار  
لا يوجب اختلاف من حيث الحقيقة والمفهوم وما طرقت سمك به من  
ان اختلاف الآثار كيف عن اختلاف الحقيقة ولا يلزم تفكيك العلة  
عن العلول إنما هو بالنسبة إلى الآثار والمستندة إلى نفس ماهية دون  
أثار الموارد بما له من الخصوصيات الواردة على أصل الطبيعة والحيثيات  
الخارجة عن حدود الماهية والتحقيق الحق في طبيعة الوقف ليس له إلا حقيقة  
واحدة وهي حجر العين عن التصرفات النافذة والتوارث غاية ما هناك انه  
بمعناه للجامع البسيط وبمعنومه الواسع المحيط يتخلف لوازمه باختلاف  
المقامات وان نظرا لاصحاب من الحديث عن كونه مجرد تحسيس او تملك خاص  
او فلك ملك إلى ثمرة وشعبته لآلى واقفة وحقيقة وتفاوت اللوازم  
ولو لم يوجب الانتظار لا يوجب اختلاف في ناحية المذموم من حيث الحقيقة  
والمفهوم والوقف على هذا وان شئت راع مع ما قبله من عقد الحبس في  
الجنس وهو مسالك العين الا انها متى اذن بالفضول الموعودة المؤمل بها اعتبار  
الحقايق فان كلامهما وان كان حسب الاثارة في الوقف مستدام المال يرث  
الله الأرض وما عليها وفي الحبس مقيد بمدة معينة ولذا الاشكال في بقية  
العين الجوسفي في الحبس المصطلح على ملك مالكها فان مجرد حجر العين في  
برهة من الزمان لا يوجب الخبز عن مالك الحاضر وهذا بخلاف الغير المحجور  
في الوقف فانها تغير اجنبية عن الوراثة ودرسته وتنتزع يده في حيوته

كالنحو



ويده وادته في حال ماسة عنه وهذا المعنى وإن يجامع بقاها على ملك المالك من حيث ان الملكية اعتبار من الاعتراف العقلانية يصح انترابها للوقت وإن لم يكن له ولورثته سلطان التصرف على الميراث الوقفية إلا انه اقرب الى نفي الملكية وبالحالة يكفي في اعتبارها بحسب الحقيقة تعاريفها بحسب نصلي التخييد والتأيد كافي النكاح الدائم والمنقطع هذا بناء على اعتبار الدوام في الوقت والأعمال المارة بينه وبين الغير المصطلح محصورة في اختلاف مرتبة الغير فإنه في الوقت مطلق وفي الغير في جهة المنفعة خاصة فالموصول اليه بالانشاء والمحصل في الخارج بركة العقد في هذا الباب إنما هو الغير المطلق المستدام وهو معنى لفظ الوقت وإن كان هو كسائر القاطن العقود من البيع والصلح والهبة في ان الذراع المعروف فيها من أنها مؤخر يادلة معانيها الحقيقية التي تحصل بالعقد واداء الانشاء المتوصل به الى تلك الحقيقة جاء فيه أيضاً ولعله وجه اختلاف البعير في مقام تفسيره حيث عرفه غير واحد بأنه عقد ثمرته تحبس الأصل واطلاق المنفعة وعرفه جمع آخر بأنه تحبس العين وتسبيل المنفعة فانه يكون ذكر العقد في تعريفه مبني على كونه موضوعاً بآراء السبب والغاية مستند الى كونه للغير ولكن التي في كلية القاطن العقود أنها حقيقة في معانيها الحقيقية المتصلة بالعقد دون نفس العقود المحصلة لها واطلاقها عليها أحياناً ما يمتنع على الحقن بمعونة علاقة السببية والمسببية ولا يبعد تداول هذا الاطلاق في السنة الفقهاء فالوقف سواء كان من موقوفه العقود أو الايقاعات حقيقة فيما يحل عليه هذا العنوان بالحل الشائع نعم لا يبعد شيوخ اطلاقه على ما حل

ما يحل عليه انشاء الوقت بذلك المحل في جهة الفقهاء وعنه ان يكون تعريفه بالعقد للاشارة اليه والتبيين عليه وان المراد من التحبس فيه التجسس الانشائي ويكون العرف انشاء الوقت لانفسه وكيف كان فحل يعتبر فيه القول ولا يكفي فيه مجرد الايجاب بعنه من الايقاعات القائمة بالواحد كاطلاق والعناق اذ انه من العقود القائمة بالطرفين كالبيع وامثاله من غير نظر في هذه الاشياء الى جهة المعاملات فيه وعدمه فيه احتمالات بل القول ثالثاً التفصيل بهذا الوقت على الجهات العامة وغيره ولا يخفى ان النظام في سلك العقود او الايقاعات واختلافه بحسب المقامات لا يوجب اختلافاً في ناحية ماهيته بل هو على جميع التقادير يحسب التحبس الخاص وإنما يختلف بذلك السبب المحصل له في الخارج فيخرج لاختلاف المذكور الى انه يحصل بفعل الواحد ويتوقف حصوله على رضا الجانبين او يتوقف باختلاف الاوقات وكيف كان فالذي نفضيه الاصول التوقف على القبول وعدمه من الاثر المتوقف على الوقت على المحذور عنه ولا دليل في السلبين احد الوجه المحتملة بحيث يفيض عليه بغير قاطع ويحصل منه بغير ساطع كما حكى الاعتراف به من غير واحد من المحققين وما ترى من الاستقلال على عدم كونه ايضاً عاترة بان الرديط له اجماعاً واخرى بعدم حصول الملكية لاحد بلا قول ما لا يردى القليل اما البطلان الرديط فلا انقضه ما يقتضيه بعد القرائع عنه كون الرديط ما لا يكون القبول شرطاً لانها اطران وجوديان لا رديط لاحدهما بالآخر فلو فرض حصول القبض من دون رد من الوقوف عليه كالوكانت العين مفضولة لم ووقفها المالك عليه من غير ان يعلم به او يعلم

ما حل

كله الاستدلال على عدم اعتبار القبول فيه باطلاق اوله الوقت وخلو صور وقوفهم عن التعرض له مع ردودها في مقام بيان الحكم وانه فلت ملك فيكفي فيه الايجاب كالعقود اما ادلة الوقت فلا هنا واردة في مقام بيان السبب وبثبوت هذه الحقيقة في الشريعة من غير نظر الى ما يقتضيه اليها حتى يتسلك باطلاً كما ان احراز النسيان في ذلك المقام لصحة التوصل اليه بمنزلة التوصل واخلاء السبب في حق على حد قوله احل الله البيع وحرمة الربو الموقوع ليجرد بيان تحليل حقيقة البيع في قبال تحريم حقيقة الربو من غير نظر الى ما يحققه ويحصله في الخارج ومن هنا يسلك التشبث به في جهة المعاملات واما صور وقوفهم عن ذكر القبول فلا دلالة فيه على عدم اعتباره لان التعرض منها صرف الكشف عن تحقق صيغة الوقت منها والاعلام بحصوله من قديم في الخارج من غير نظر الى بيان كيفية التوصل اليه في الخارج وانه كان بالاجاب وحده اوبه وبالقول ولو كان عزمهم انشاء الوقت بتلك الاطلاقات بل ربما كان الوقت حاصلًا قبلها بمدة معينة وما ريد بها الحكاية عن ذلك واما مدعى كفاية الايجاب فيه وحده لكونه اذلة الملك كالعقود مؤثرة لان كونه فلكاً لا ينافي في توقف حصوله في الخارج على ضم القبول كما انه تملك لا ينافي في حصوله ليجرد الايقاع فلا الالتزام بالاول لا يبدجه في باب الايقاعات ولا الالتزام بالثاني ينقذه في سلك العقود فان نفس الدليل على اعتبار القبول لم يحصل بدونه وإن كان كما وان نض على عدمه حصل ليجرد الايجاب وإن كان تملكه وتغيره بالعقود قياس منهذم الاساس لوجوده الفارق وهو الدليل الثاني

الواقف لان مات صحيح الوقت وإن كان الرديط ما نفيها على كفاية هذا القدر في حصول القبض المعتبر بالايجاب الى التعرض والاعطاء ثانياً لان التعرض عدم تحققه قبل الموت نعم ما ريد من الايقاع ما لا يحل بالرد اجماعاً عدم كون الوقف ايقاعاً على هذا المعنى لكنه لا ينافي اشتراط القبول فيه وكونه من الامور الاسماطية بين الاشياء واما عدم حصول الملكية بدون الرضا فمضاف الى انه يمتنع على كون الوقف تملكاً لا مجرد ازالة ملك استبعاد محض لا يعتد به لاجتماع بعد ولا حظه بثبوت الملكية القريبة بكل من السبب الاختياري والعرف في هذه الشريعة فان المجنى عليه يملك الدية قهرًا بالجناية والمضون له يملك قيمته التلطف او مثله بالاشلاف وهما سببان غير اشياء وبين الوزة تملك التركة بكون المورث وهو سبب قهرى فان نفس الدليل على كون الوقف تملكاً كان من احد اسباب الملكية القهرية الغير المتوقفة على القبول ولا غصانة فيه بل اختلاف في حصول الملكية به للبطون الا حقه بلا اعتبار قولهم من من معتبر فيه ولكن ذلك بالنسبة الى جميع القوت والطبقات ودعى ان حصول القبول من البطون الاول كافي في قبول مرجع الى حصول الملكية لم قهرًا لا توقف على القبول لوضوح ان قبول البطون الاول لا يغير قبول سائر البطون حقيقة ولا ينافي في ذلك وجه عدم اعتبار القبول من راسه ومعناه هو من من مانات اعتبار القبض في الوقف لكونه معناه ايقاعاً فاما واحد السوط لان اعتبار الشارع اياه في جهة ولزومه لا يدخل في حقيقة ومعنومه بل حاله حال سائر الشروط التي قهرها الشارع في ارباب الايقاعات لنعوذها وترتب الاثر عليها ووضح سقوطها من ذلك



في المقام مع احتمال كونها ناشئة عن المساهلة في الشريعة وعدم المبالات  
في الدين ولذا تجد الصلحاء والعلماء الذين نعتت ذنوبهم عن وصية المساهلة  
في أمور الدين مواضعين على إجراء الصيغة في جميع الموارد نعم لو كانت  
الوقف كالبيع في نكاح بناء العقلاء على الاكتفاء بالفعل المقارن  
بالقصد فيه من غير اختصاص لمجتهد ومجلة ولو يردع الشارع عنه بوجه  
جريان العاقلات فيه كما قلنا في البيع لكن اني لما بدلت فان ما هو مخرج  
ومع بناء اهل الشرع وهو لا ينفع الا مع الكشف عن رضا المعصوم  
للموقوف على احرار الاتصال المنشأ علينا بانه وربما يناقش فيها تارة  
بكونها معارضة بالاجاعات المنقولة حد الاستفاضة الواردة عليها من  
حيث كفايتها في الرادعية واخرى بكونها مجبولة الوجه للدرابن الا باحة  
المالكية من جهة خاصة كما عليه جميع اهل التملك كما في عكس المبسوط وغيره  
او الوقف او مطلق التبديل بعناه الجامع للاموار المذكورة بلا لحاظ خصوص  
شيء منها كما عن بعض مشايخنا فلا يبيح دلاله لها على ما داه الخصم من  
الوقفية وهو كما ترى لا يتقن ان لا تنشأ منه الدفعة من نكاح السيرة  
القطعية المتصلة برمان البنية الاكتفاء بالفعل المقارن القصد في الصدقة  
واجبة كانت او مندوبة بل هو المقطوع من حاله عما لا يوافق ان يصدق  
باعطاء الاموال ابتغاء لوجه الله بلا انشاء لغرض منهم ومن وكلائهم  
الاصل ان الامير يصدق بالتمام وهو في حال الركوع والوقف صدقة  
ايم كما في غير واحد من الاخبار فتصح المعاطاة مع جهة في الاوقاف  
العامة والخاصة لا نأخذ ان يحد صحة الانشاء الفعلي في النوع الخاص

في طرف المقيس عليه فلم يبق في البديع الا اصاله الفاد بدون القول و  
عدم القابل له في الوقت على الجهات العامة لا يفتقر الصحة بدونه مع ان يقول  
الولي العام كالحاكم ومنصوبه يمكن وبه يسقط دليل التفصيل لا ما ذكره الجهد  
في جواهرهم من انه ينافي ما يقهر من النصوص من كون الوقف ضموا حدا فاشه  
يفضله اعتبار القول بصفى الجهات الوقف على العامة على فرض مشروعية  
بها والامكان للوقف هو ينافي احدا عقدي والاخر انما هو وهو من ان الوحدة  
المذكورة لا يمكن ان اراد من الوحدة المستفاده من ظهورها في نصوص وحدة الحقيقة  
ففيه مع ما سبق من ان الاختلاف بالانقياد والعقد به انما يوجب الاختلاف  
في التحقق لا الحقيقة وان اراد منها وحدة السبب المحصل للوقف فمتنع ظهور  
النصوص فيها كيف وهي معزلة عن مقام السبب ثم ان الوقف عقدا كان و  
انقاعا فهل يصح فيه المعاطاة او لا بل فيه من اللفظ المشهور بغير الاحكام  
اعتبار اللفظ بل استفاض نقل الاجماع عليه من جملة خلافه نظر  
يسير استناد الى الحجج معشوشة وادلة محدودة عند السيرة  
الحققة على الاكتفاء بالفعل المقارن للقصد في حصول الوقفية  
فان بناء عامة الناس على ذلك في وقت المساجد والرباطات وانحائها  
والقنطرة في الطرق وفي ما يوقف على المساجد والشاهد من الغرض و  
البرج ولدت خبر بان يحد ذلك لا يحد في الصحة ما لو جرد اتصال  
السيرة برمان المعصوم ومعه وقته في عصر لانها لا اجماع في رخصتها  
تارة مدار الكشف عن رضا المعصوم ولم تثبت هذه الشائبة لها الا  
اذا احراز اشداها الى اعصاها وعدم دعم عنها وان لنا احرار ذلك

في المقام

في صحة المعاطاة  
في عهدتها

تمامية ذلك موقوفة او لا على كون المعاطاة سببا لتحقيق الوقف حقيقته  
بنظر العرف وثانيا على اطلاق ادلة الوقف وكل منها خبر المتع لاسيما  
المقدمة الاخيرة وكيف كان فان تم شيء من ذلك فهو ولا فم لا يحد من  
الاستناد الى اصاله الفاد وما اعترافا والقرينة فيه خلاف نفع الدروس  
والقواعد والتذكير والتغيير الاعتبار بل عن بعض دعوى اشتباهه بغير القصد  
بل عن الغنية والسر لا الاجماع عليه خلاف ما جمع من المتأخرين ومنهم المحدثون  
بل فيه دعوى القطع به للفقيه بادي ملاحظة وكيف كان فهذه المسئلة نظير  
السائل السالفة في عدم مستند صلاح دليل واضح لا احد الطرفين لان عدم ما  
اعتمد عليه في الاشتراط قوله لا صدقة ولا عتق الا ما ادب به وجه الله  
مؤيدا بقرينة الامامة في وقوفهم بوقوعها ابتغاء لوجه الله وانت خبير بان  
الاستدلال به بعد الفراغ عن تعلق النفي فيه بالصحة دون الكمال موقوف  
على احرار ان كل وقف صدقة ولا سبيل الى احرار هذه التسمية لان اقص  
ما هنا لا اطلاقا عليه في غير واحد من الاخبار وكيف في صحة كون بعض  
افراد الوقف صدقة وهو ما روي فيه وجه الله وبقصر الامامة بوقوعها  
ابتغاء لوجه الله لا دل على توقف صحتها عليه لاحتمال ان تكون المكنة فيه  
تنبيه الناس على قصد الله في وقوفهم اكتسابا بالاجر والثواب والتباعد  
عن رد ايا الصدقة فلم يبق الا الاجماع الحكمي عن الغنية والسر وهو عديم  
الاعتبار في حد نفسه فكيف مع مخالفة جمع من المتأخرين وسكوت جماعة  
من القدماء عن ذكر هذا الشرط الدال على عدم اعتباره وعدم من ثم اعترف  
بعض المحققين بعدم الدليل على الاشتراط ثمة واما ما استدلل به على

من الصدقة وهو ما يفيد الملكية المطلقة لا يقتضيه صحتها في نوعها الاخر المقيّد  
للكيفية المجسمة عن الصفات التامة وهو الوقف بل لا بد في اجرائها فيه من التما  
دليل اخر وليس في الدين الا السيرة السابقة وما عساه يتوهم من اطلاق الاخبار  
الدالة على لزوم ما جعل لله وان لا يرجع فيه كتحريم من لم يحد من ابي جعفر  
ولا يرجع في الصدقة اذا اتبع وجه الله عز وجل ومن الحكم انما الصدقة لله فما  
جعل لله فلا رجعة فيه وغيرها لوضوح صدق الجعل بالفعل مع اليقينة  
ابقى ولا يخفى ما فيها اما السيرة فيما استعملنا من عدم احرار اتصالها برمان  
المعصوم واما الاخبار المذكورة فلا بد منها غير سوية لبيان تشريع افعال الجعل وانما  
هي سوية لبيان لزوم الجعل الصحيح وعدم صحة الرجوع فيه متى على حد قوله  
تعالى الناس مسطون على اموالهم فان لم يبق لبيان تشريع ضرب السلطنة  
واضاح الاستيلاء حتى يصح التملك به في ما شئت في محتمل من معا لمراعاة  
او نفي محض وانما سبق لحد بيان سلطنة الناس على اموالهم في مقابل  
المجتهد لو اريد صدق العقد بما يحد الانشاء في ضمن معنى دال عليه  
ومعقد حصوله في الخارج به صح النكاح في نفوذ الوقف المعاطاة ومضيه  
باطلاق ما دل على وجوب الوفاء بالعقد واما ان لو فرض تحقق الوقف بوجوده  
وحصول حقيقة في الخارج بالحل الشائع بحد الانشاء الفعلي في نظر العرف  
اتجه القاطن في صحة اطلاق ادلة الوقف وان كانت مسوقة في مقام السبب  
من غير نظر الى كيفية التبعية اليه لان وروده في تلك المرحلة انما يمنع عن التملك  
بدليل في اثبات سببية الانشاء الفعلي على حد الانشاء العقلي الا عن  
التشبيث به في الحكم بنفوذ ما هو الوقف بحد الشائع ومضيه شرعا لكن

غاية



بعد الفراغ عن شرعيتها وأما يدل على إثبات السلطة للمالك على ماله من  
قال حجة عنه وأما عموم قوله نعم أو لا بالعقود فلا أنه موهون بتطرق  
التخصيصات الكثيرة إليه فلا يصح التمسك به ما يرضى إليه جابر من  
عمل الأصحاب مع أن اشتباه الاعتبار بين القدماء وبينهم في وجهان لم يحتج  
استناد الحديث السابق بزم دلالة على الاعتبار ولذا ذهب عن كثرة  
التخصيص بدعوى إرادة العقود المعودة المتعارضة لمعناها الوقف ودعوى  
مع أنه واضح السقوط في حد ذاته وتوقف دلالة على المهر على إطلاقه  
بالنسبة للأشخاص تلك الأنواع المعهودة ولتبع عنه مجال واسع فلا يصح  
الاستدلال به على التقديرين هذا كله مع احتمال إرادة العقود الألفية  
للمأخذها الله على عباده بالإيمان والأطاعة وغير ذلك وعليه فتكون  
الآية اجنبية عما نحن بمصدرة وأما قوله الوقف على ما يوقعها أهلها  
فلوضوح أنه موقوف لبيان عدم جواز القرص في الوقف على خلاف الكيفية  
التي عينها الواقف بعد إحراز صحته فلا يصح في موارد الشك في أصل  
الصحة وأما صحة الوقف من الكافر فلا من قصد القرص لا يغيره الإطلاق  
حصول القرص بموعة العقل سواء حصل به أو لم يحصل فلا يحتاج  
إلى مؤنة إريد من قابلية الفعل للقرص بدوياً عنه بذلك المقصد فإذا  
ثبت أن الوقف راجع في نفسه شرعاً على حد رجحان النكاح يتم حديث  
الصالح فلم يبق إلا أيضاً عنه بقصد القرص إلى الله وإن لم يترتب القرص  
عليه وهو متيسر الحصول من الكافر ودعوى تعدد ناشئة عن زعم أنما ظهر  
بالإيمان المفقود في الكافر ولكنه ذهل عن أن حصول القرص وعدمه

الاشتراطاً من إطلاق قوله نعم الناس مسلطون أمولهم وعموم قوله نعم  
أو لا بالعقود لأن الوقف الغير الشرعي به عقد يجب الوفاء به سواء اعتبر  
القبول فيه أم لا إذا المراد من العقد فيها أمّا هو معناه الجامع ومعنونه الواسع  
لكل من العقد والإيقاع أعني كونه قائماً بواحد أو اثنين واختصاصه  
بما يقابل الإيقاع بحجراً اصطلاحاً من الفقهاء لا يسبيل إلى تنزيل الآية عليه  
ومن ثمة تحذفها للأصحاب دليل في غير باب من الإيقاعات فأيضا يظهر من باب  
بعد ترتيبه الاستدلال على القول باعتبار القبول في الوقف ناشئ عن الاستدلال  
بالاصطلاح والعضلة عن عدم صحة حلّ الآية عليه خصوصاً بعد ورود  
التصريح بالأعم من الأئمة وكون الأصحاب إليها في أبواب الإيقاعات أنهم كما  
عن الرقعي الاستدلال بها على لزوم الحلف بالزيادة ومن الواضح أن الإيمان ليس  
من العقد بمعناه المصطلح مع أنه لو أريد من العقد في الآية معناه الشائع المتداول  
في السنة وهو العهد الموجود بين اثنين لم يتم الاستدلال بها على عدم اشتراط  
القبول في الوقف أصلاً وإن بيننا على اعتبار القبول فيه للاستناد إلى الأصول  
وهي لا تهمس بأحراز كونه عقد في الواقع وأما اقتضاه اعتباراً في مرحلة  
الظاهر وعدم كفاية الإيجاب في ترتيب الآثار الموقوفة على الوقف ما لم  
ينضم إليه القبول وقوله نعم الوقف على حسب ما يوقعها أهلها والتوقيع  
بصحة الوقف من الكافر وعليه مع عدم نافي قصد القرص ثمة وانت حير  
بأن كل ذلك يرق خلب ونجده ما قوله الناس مسلطون على أموالهم لعدم  
دلالة على إثبات الحاء الاستيلاء وإفراق السلطة للمالك حتى يسوغ التعليق  
بدينه في مجازي الشك في شرعية أصل معاملة أوسمة ما اعتبر في حقها

بعد

تأويلهم وتلبيس شكائهم وميلهم إلى الإسلام بتم امر قابلية الحل و  
يتوقف على يقاعه ابتغاء لمضات الله وإن لم يترتب عليه القرص  
مع أنه لا مانع من ترتيبه في وقف المسلم على الكافر وإن امتنع في الوقف  
منه والعجب كل العجب من المجتهد في جواهره حيث ادعى حصول القطع الفقيه  
بعد اعتبار سنية القرية بأشكال ذلك مع أنها لو شئت أن لا يورث شكاً  
فلا مندوحة عن الرجوع إلى الأصول العلية وهي قابلية بالفساد يدل  
قصد القرية كما عليه القدماء وجاعة من السابقين وعلى حال فلا  
اشكال في اعتبار القبض في الجملة فإنه عندنا ما الاسترة فيه ولا غيره  
تستريه مضاً وقوى وأما الكلام في كونه معتبراً في حجة الوقف فيجوز  
ترتيب الأمر من انتقال الملك ونحوه أو في لزومه بمنع عدم جواز فتحه  
والرجوع فيه ونظر الثمرة في البناء التحلل بينهما فإنه للوقوف عليه  
على تقدير اعتباره في الزوم والواقف بناء على اعتباره في الصحة لكن  
بحجج الشرط المتقدم الدخيل في أصل التأثير لا يوجب الشرط المتأخر الكاشف  
عن سبقها وكيف كان هذه المسئلة ليست من المسائل التي تقع فيها دعوى  
الاجماع لثبوت الخلاف فيها بين الأصحاب كما لا يخفى على من راجع كلماتهم  
فإن جملة منها صريحة في اعتبارها في الزوم وجملة أخرى منها صريحة في  
اعتبارها في الصحة وأما ما في المسالك وجامع المقاصد من نفي الخلاف  
عن اعتبارها فيها وعن التيقن والعينه دعوى الاجماع عليه مردود  
باعتلاف عبارات الأصحاب في هذا الباب على وجه لا يطرأ إليها التيقن

خارج عن سنية القرص واعتبار الإيمان والإسلام في العبادات أمّا هو بركة  
دليل خاص وادعاً مادل اعتباراً على قصد الإخلاص ولئن أبيت إلا عن مكاتب  
ترتب القرص في قصد القرص فيمكن الالتزام به في الكفار ولو تخفيف العذاب  
وتقليل العقاب وأنه يختلف باختلاف مراتب المنقرضين بالسعادة والشقاء  
والكفر والإيمان نظير الوضوء فكأن حقيقة الزونية والطورية تختلف  
بحسب مرتبة التنوير والظهور باختلاف المحل في مرتبة الطلقة والقدارة  
كذلك القرص يختلف باختلاف المقرص كيف ومن الواضح المقطوع به عقلاً  
وافتلاً تفاوت مراتب الكفرة في التبعات الأخروية تبعاً وولتم في انحصار  
الحسنه والرومية واختلاف درجاتهم باختلاف ملكاتهم جودة وكمية  
وليكن الوقف موجبا لفظة متبعة ما عليه بالنسبة إلى غيره ولا ينافي ذلك  
ما دل على أن حسنات الكافر قربانه محبطة لأن الأصحاب لا يسلّمون  
عدم التأثير مطلقاً بل في ترتيب الثواب خاصة وقد ذكر جمع من المفسرين عند  
قوله ثم من يعمل مثقال ذرة خيراً يره أن الآية باقية على عمومها لاسم  
والكافر غاية الأمر أن الخير الذي يراه الكافر من أعمال البر إنما هو تخفيف  
عذابه وأما قوله لا يخفف عنهم العذاب فعلم المراد به نفي التخفيف  
من دون تحقق ما يوجب من تلك الأعمال ومنه اتضح حال الوقف على  
الكافر فإنه بعد إحراز رجحان الوقف على الكفرة ولو بإطلاق مادل  
على استحباب الوقف وأنه من الصدقة الجارية لا سيما فيمنه مادل  
على الأمر بالمعروف والإحسان ونيل الخير وملا حظاً كونه موجبا للتأليف

تأويلهم



والأبيل إلى التأويل فيها مع أنه معارض بما في السر من دعوى الإجماع على  
اعتباره في اللزوم بل ربما استظهر من عبارة الغنية أن مصب إجماعها  
ذلك بل في جواهر الجهد دعوى صحتها فيه لمن تأمل فيها فإنا في رياض الجهد  
من إرسال اعتبارها في الصحة إرسال السلطات لا يتخلو عن الأشطاطان لم يضر  
ذلك الحاصل الاشتراط كما في الجواهر مستند ذلك إلى حكاية الخلاف بعد  
بإدق فاصلة ومن ذلك يظهر أن المسئلة ذات قرلين وربما يستدل للعول  
باعتباره في اللزوم بالصحيح عن الرجل يوقف الضيعة ثم يبدوله أن يحدث  
في ذلك شيئاً فقال أكتان وقفاً لولده ويخرجهم ثم جعل لها قسماً  
يكن لدهان يرجع فيها فان كانوا صغاراً وقد شرط ولا يمتثلون حتى يبلغوا  
فيجوز ما لهم لو يكن لدهان يرجع فيها وان كانوا كباراً ولم يبلغها اليهم  
حتى يجوزوها عنه فله أن يرجع فيها لا يتم لا يجوزونها وقد بلغوا وما  
عن الأسدي فيما ورد عليه من جواب مسألة عن العري عن صاحب  
الزمان وأما ما سئل عنه من الوقف على حاجتنا وما يجعل لنا  
ثم يحتاج إليه صاحبه ما لم يبلغ فصاحبه فيه بالخيار فكل ما سأل  
خيار له لصاحبه احتاج إلى الرجوع أنفق إليه أو يستغنى عنه فانما باعتبار  
اشتمالها على لغتي الرجوع والخيار الغير المستعملين الأفي مورد عما قصد  
العقد وسأحه بحد لا نعتل اعتباره في اللزوم مع أن نعتل الصحيح  
ما يدل على صحة الخاصة مع الواقف ومطالبة التسليم وهي لا تتم الأبد  
تمامية العقد والإفلاس ما في الخصومة وقد يستدل في قبالة ما يوجب

في الرجل يصدق على ولده وقد أدركوا إذا لم يقبضوا حتى يموت ومثله  
ماروى عن عبيد بن زياد عن أبي عبد الله الان في ذيله لا يرجع في  
الصدقة إذا صدق بها ابتداء وجه الله وجهه الاستدلال هو البطلان  
بالموت قبل القبض المدلول عليه به خلاف قضية صحة العقود الملكية  
وانت جبرها في هذه الأخبار لا تكن بكيفية تعيين الاعتبار أما ما دل على  
الأذن في الرجوع قبل القبض فلان مفادة هذا الجامع مع كل من اعتبار  
في الصحة واللزوم أقص ما هناك ان إطلاق لفظ الرجوع على تقدير استفادة  
إلى استثناء الصحة إنما هو بطلان شبهة العقد لأفادة النقل هذا إذا لو حظ  
الرجوع بالنسبة لا الميب فان صدقة إنما هو بطلان وجوده الانقضاء  
المشرف على التعليق من جهة تحقق جزء السبب وهو العقد صحيحاً  
وأما إذا لم يوحظ بالنسبة إلى نفس السبب وهو العقد فصدقه خال  
عن نبوت التحصل والعناية لكونه تمام الحصول من قبل الواقف  
فلا محالة تكون العدول عن مدلوله ورفع اليد عنه وجود حقيقة  
وأما ما دل على أنبات الخيار قبل التسليم ونفيه بعده فلأنه كما يحتل  
أداة المعنى المصطلح من لفظ الخيار الذي هو عبارة عن حق خاص  
وطور اعتبار بين العقد والأشخاص يستقيم السلطنة على ذلك  
العقد وحله فينهض دليل على اعتباره في اللزوم لقضيه بهذا المعنى  
على تحقق العقد صحيحاً كذلك يحتل أداة مجرد كون مفادة العقد  
نفساً ووضعاً بيد الواقف وان في اختياره إيجاد سبب العجز

عاجل

عنده فيدل على اعتباره في الصحة ولا احتمالان سيان لو لم يدع  
أظهر فيه الثاني وأما الأول فخرق فيها وان يدلان على بطلان العقد  
بالموت قبل القبض وهو خلاف قضية العقود الملكية إلا أنه مع ذلك  
لا دالة له على اشتراط صحة العقد للمانع جواهر الجهد وغيره من احتمال  
كون الوقف من العقود الجائزة التي من شأنها الانقضاء به فيلحقه  
حكمها ولو للمنعوض الدالة عليه لأنه خلط واضح وخطب لا يخبر العقد  
الأذنيه وبين العقود الملكية فانما ينفخ بالموت إنما هو لاستحسانات  
كالوكالة وما يضارعها دون العقود الناقلة وان كانت جائزة ومن ثم  
لم يقل أحد ببطلان الصبة بموت الواهب بل لا احتمال كون البطلان  
بالموت قبل التسليم على خلاف الفأ عدة في العقود الملكية كما يحتل  
أن يكون القبض معتبراً في الصحة ويكون الحكم بالبطلان جارياً على طبق  
الميزان كان يكن أن يكون معتبراً في اللزوم ويكون ذلك حكماً معتبراً  
من الشارع على خلاف الأصل فالأخبار المذكورة برمتها فاحترق الدالة  
عن تعيين كيفية الاشتراط نعم قد يقال إن مقتضى القاعدة اللفظية  
المقتضية من عموم قوله وأما بالعقد للوقف الغير المنعوض اعتباراً  
في اللزوم بناء على ما هو الظاهر من كونه متممات الدالة على الصحة  
بمقتضى وجوب الوفاء فيه كفاية عن نفوذها وتحقيق مضاهاها وان  
الأمريه لعرض الإرشاد إلى حكم وضع وهو في غاية الجودة والمتانة  
أن ثم غمومه بالنسبة إلى أشخاص العقود وأفراد العهود وهو سفيح

المجوز



من الأصل ومن الثلث وعلى الثاني يعتبر مقدار الثلث فان وسعه اعتبر منه ولا ينفذ الرأى من الأصل ان مضاه الورثة هذا اذا افترضنا بتغيره وان جمع بينه وبين تجزئته غيره كان وقف واعتق وباع عاقب فان وسع الثلث الجميع تجزئ الكل وان صاق عنه فان كانت الاسباب المتعددة حادثة في مرحلة التجزئة علم بكيفية الترتيب فتعني القاعدة السدنة بالاول فالاول الا ان يستوفى مقدار الثلث ثم يبطل ما زاد عليه ان لم يرضه الورثة ووجه ذلك هو ان السبب الاول اذا حصل وصار في الحل القابل حلالا مانع عن نفوذه لعدم خلو في عاقد ولا في عقد وهكذا الاسباب المتأخرة الى ان تستوعب الثلث فتخرج الحلح عن الصلوح فيخص ماصلا بالبطلان لو وقع له انة ملك غيره اوفى غير ملكه كما لو فرضنا زيد من مال في حال الصحة وهذا هو الشأن في الوصية بوصايا عديدة فان قضيتها البدئية بالاول فالاول الى ان تستغرق الثلث فيبطل ما زاد عليه وهذا واضح لا ستره فيه ولا شبهة تقتضيه والجميع من العلامة في المختلف كيف غفل عن ذلك وقضى بين المتجاذبات والوصايا بالتوزيع وبسط الثلث على الجميع والبدئية بالاول فالاول في الثاني ان بعض على تقديم المتأخر مطلقا له بان المتخير قد قصدا عطاء الجميع شيئا محض عن التخصيص والتوزيع فحاشا الموصي بعد قصره فان كان موضوع البحث ما اوضح بين الاسباب المتعددة على جهة التجزئة وان تعلق قصده بكل عقدة في طرف من العقدة عن سبق قصده باخر وعدم قصدا بتابعه بغيره ان قصد الجميع لا يمنع عن نفوذ السبب

السبب الاول ولا يحل في نسبتة بعد ثبوتها ومصادفتها للحل القابل من غير ابتلاء بمزاج لمنه طرف حصوله ومعه لا مجال للاسباب المتأخرة ان استغرق السابق الثلث لعدم مصادفتها الحل القابل بعد فرض الرب الاول مقدار ما خذ وقضى وطرد ما يجب من ذلك تفكيكه بين المتخير والوصايا بانه حديث القسبط مع انه في الوصية اولى بالتوزيع لان الوصية لا يكتفي في التجزئة بل لا بد فيه من الموت وهو يحصل دفعة واحدة ويكون نسبتة الى جميع الاسباب المعلقة متساوية فلا يحصل لم يتخير شيئا منها واذا حصل تغير جميعها في زمان حصوله وتقدم بعض الاسباب بتقدم بعض الآخر لا يفتقر البدئية به مالم يتم ويحل دكله في طرف احتمال كل من الاسباب فاعلم انه في ساحة تمامية الجميع يحصل الجميع الاخر فهو الموت الذي يتساوى نسبتة الى كافة الاسباب ولكنه كما ترى عثرة غير مقالة فان ما هو تمام الموت من الوصية المحقرة قد حصل من قبل الموت وانما هو مبدئية للموت ونظر لترتيب الاثر عليه لانه دخل في اصل التأثير ومن المعلوم انه وان يحصل دفعة واحدة الا ان طرفية لتأثير السبب المقدم متقدمة طبعيا على طرفية الاسباب المتأخرة هذا مع نبوض النص على تجزئته مجازين عن ابي جعفر ثم اوصى عند موته وقال عتقوا فلانا وفلانا حتى ذكر خمسة فظهرت في ثلثة في يبلغ اثمان قيمة المايل الحقة الذين امر بعتهم قال ينظر الذين سامع وبدء بعثهم فيقومون وينظر للثلثة فيعقب منه اول شيء ذكر ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع ثم الخامس

السبب

وان عجز الثلث كان ذلك في الذي سماه خيرا لانه اعتق بعد بيلغ الثلث ما لا يملك فلا يجوز له ذلك واشتغال على التعليل يدفع احتمال اختصاصه بما فيه وان حصل المتقدم عن المتأخر في المشهور الرجوع الى القرعة في تعيينه وهو في كمال الجودة لانها موضوعية لكل امر متشبه والمورد من الشبهات المتشابهة ولا اصل فيها يتيقن بآرائه واقراره ومنه يظهر مودة للهل باصل الترتيب لان الاقران كالمتقدم والمتأخر من الحوادث لا تنفذ الاصل فلا شيء يثبت له اصله عدم التقدم انما تنفع في ثمة اثاره لا في اثاره الاخر من التوزيع والاقبل اما البطلان ونحو ذلك لانه من المتأخر فيحصل لنا من الرجوع الى القرعة الموضوعية لتعيين الموضوعات المشبهة في الكلام في صورة وقوع تلك الاسباب دفعة واحدة ولو بالتوكيل ونحوه بلا سبق ولا لحق والذي يقتضيه القاعدة البطلان منها لكونها من التزام بين الاسباب فلا يؤثر شيء منها كما هو الشأن في جميع موارد كسب الوكيلين والحاصل على تخصيص يتوقف تأثير كل منها على عدم وجود الآخر على حله والمفروض ان كل منهما ماعلا يقوم من التوزيع على الجميع والاقراء ليس الا عن العقلة عن ان مورد التوزيع انما هو التزام المحقق فان طريق جميع بينهما وميزان اسكافي في تلك السام لا يثبت في الاسباب المرحمة وان الرجوع الى القرعة وان عمت المبهات التي لا يمكن لها اوقع معين انما يتم اذا ثبت صحة واحد من تلك العقود معينا او غير معين واديد بالقرعة تعيينه وقد سمعت ان هذا المورد من موارد تراحم الاسباب الذي نهضت القاعدة فيه على بطلان الجميع نعم

يوجه التوزيع في الوصية بان اسماها غالبا على تعدد المطلوب فان الموصي غالبا غير معين من مصادفة الوصية به لاحد يكون تمامه لو اذن ان انقص الغرض الثاني من جهة المرحمة يبيع الغرض الاول سليما واجبا يتابع وقضيه مع تساوي نسبتة الجميع الوصايا التوزيع في الكلام في ثمانية التوفيق وانها نصير ملكا لخلق الموقوف عليه مطلقا سواء كانت موجودة في ظرف العقد او متجددة او خصوص المتجددة دون الموجودة لاشكال في تلك الموقوف عليه المنافع الا لاحقا كالصوف والابن وغرض البيع واجرة العاجلة ولا خلاف بين الاحباب وان كان ذو الصغرى واليه يرجع النزاع في افتتاح التجدد والاعصان ونحو ذلك دون الكبرى فانها ما لم تحت به عبارة وما المنافع الموجودة حال الوقف فظاهر الاحباب دخول ما كان كاللبن على الضرع والصوف على الظفر في ملكة الموقوف عليه على حد دخول المنافع المتجددة بل عن غير واحد نفى الخلاف عن دخولها في ملكه لكنه لا وجه له لان توابع العين تختلف في انتقالها الى مالكا العين ودخولها في ملكه فانها قد يكون من جهة تبعية الذات العين مع قطع النظر على خصوصية السبب الناقل بحيث لا تنفصت في انتقالها بنقابات التناقل وانما انتقال مجرد انتقال العين باي سبب من الاسباب وقد يكون ذلك من جهة تبعية العين بعون خاص ككسبها ببيعة او موهوبة بمحض التبعية لمخالق انتقالها بناقل خاص وقد يكون من جهة ان ملكيتها من احكام ملكية العين وانما راعا عن ادعائها باي سبب من الاسباب ومن الواضح ان



بالقياس الى العين مثل عين مملوكة في جيب مثلها وان كانت هي من فراغها  
وصانها ومن الواقع ان العقد المتعلق بالعين لا يكاد يؤثر في نقل مافيه  
الموجودة وان قصدها العاقل لانها اموال في عرضها فتحتاج في نقلها  
الى ناقل مستقل ويجرد القصد لا يوجب تأثير العقد المتعلق بشئ في نقل  
شئ اخر اجنبي عنه وان يجامع في الوجود وهو بنفسه لا يكفي بدو العقد  
عليه بالانشاء ودعوى التبعية فان تمت لاقتضت ضرورة التناكث فضا  
لاملكا طلقا وعلى اى حال لا يبيح الاشكال في دخول المنافع المتجددة  
حتى مثل السراج والاعصان وفروخ الاشجار في ملك الموقوف عليهم لوضوح  
ان ملكيتها من شؤن ملكية العين ولو احقها عرفا واما التناكث الموجودة  
فلا وجه لدخولها في ملكه لانها اموال للواقف براسها وفي حد نفسها فتحتاج  
احرازها عن ملكه الى ناقل وهو ان كان عقد الوقف والبناء في حواليتين  
فمضافا الى انه لا يتم بدون التبعية الممنوعة يقتض صرورها وقفا وان  
كان عقد اخر مستقل غير الانشاء المتعلق بالعين فهو مفقود لا اثر له  
والعين ودعوى ان دخولها في ملك الموقوف عليه لكونها من المثةرة التي  
يقتض الوقف تسيارها كما يقتض حبس العين عقلية واجبة عن ان تلك  
المنافع في الوقف ليس الا نافعنا حبس العين له لا تملك مستقل منطوق  
في عقد الوقف على ان يرجع الوقف على امرين يحبس العين وتيسيل  
المنفعة وتكون من الحقائق المركبة وحسب العين الوقوفة لا يقتض اريد  
من سبل ثمرتها وهي المنافع المتجددة بعد الوقف دون الموجودة في تلك

العين في الصريح والوصف على الشاه لبيانها يعني لذات العين الموقوفة بل  
ها على حد الحل وثمره التخل مع ان تبعيةها لذات العين تقتض صيرورتها  
وقعا بوقف العين لا كاطلاق الوقف عليه فضا الحق التبعية كلفه توابع البيع  
مع قطع النظر عن اضافته البيع اليه نفسا ربما يوجب ذلك بلبس الملازمة  
بين تملك العين وتملك منافعها لطلقات موجودة كانت او مستعدة غايه ما هنا  
ان الملازمة في المنافع المتجددة عقلية فان ملكية العين لا تقتض بدون  
السلطنة التامة عليها وفي المنافع الموجودة عريضة والمخرج عن الملك في  
الفرع قد يكون على حد المخرج في الاصل كانه توابع البيع وقد لا يكون كل  
لعدم صلوحه كانه توابع الموقوف فانها لما لم يقطع لان قصير وقفا وتدخل  
في ملك الموقوف عليه على دخول العين في ملكه فلا محالة تدخل في ملكه  
طلقا فيما ان كان من قبيل الصوف واللين دون مثل الحل وثمره التخل  
وما يجري مجراها لان المدار في التبعية والملازمة قضاء العرف وهو  
يختلف هذا ولكن للبيع عن الملازمة من التناكث المتجددة حال واسع  
وقياسها بالتناكث الموجودة في غير محله لظهور الفارق فان التناكثات  
الا حق لست اموالا ببيها لها في طرف العقد وانما يتجدد بعد تعلق الوقف  
بالعين وصيرورتها ملكا للموقوف عليهم وهي من منافع ملكهم ومن احكام  
ملك العين ملك منافعها طلقا بحيث يتصرف فيها كيف يشاء فالعقد  
المتضمن لوقف العين وجلسا على الموقوف عليه بمرور في ملك منافعها  
له بخلاف التناكثات الموجودة فانها اموال بجبالها ومملوكة باستقلالها مثلها

بالقياس

بالادلة الاربعه ولئن ابيت عاذلك كله مثلا اقل من الشك وبه  
البلاغ بعد الفراغ عن عدم اطلاق ادلة الوقف الموقوفة في مقام تشريع  
هذه الحقيقة ولا نوسند وشرح للتوسع لعموم يدع اضطراره الى ما اجتمعت  
فيه الشرايط الاربعه ولا فرق بين ما ينقل وما لا ينقل جامع الشرايط  
المذكورة اجمالا ككل فسيده مضافا الى اطلاق الادلة وحضورها في بعض  
وظاهر الاكثر والمضمون عدم الفرق بين طول زمان المنفعة وقصره حلا  
لما عن ظاهر جماعه وصريح التذكرة والسرر من اعتبار طول الزمان للتبني  
المنوع ولتوهم تناكثه للتباين المدفوع بان المراد به الدوام بمقدار علم العين  
وهو حاصل في العين بالضرورة وان كان ابد الدوام يسير وعمر العين  
قصير ينجح وقف ربحانه يسير سادها وهذا امر **الاول** ان المراد  
من العين ما يقابل كلاً من المنفعة والدين والكل الخارجي بلا خلاف في  
ذلك كله بل عن الغنية وجامع المقاصد الاجماع عليه مضافا الى عدم  
صدق الوقف الذي هو عيادة عن الحبس المتوقف على الدوام والتباين  
في المنافع المقررة شيئا فشيئا والمتعددة جزئيا جزءا وادلة الادلة على  
اعتبار التوهم للمنفعة فيما تعلق به العقد وهو عدم التحقق في الموقوف  
لتعلق العقد وان يقبل النقل والانتقال ويتحقق فيه مفهوم الحبس الارسل  
له وشؤنه من الجزء الخارجي المتعين بالقبض لا يقتض شؤنه مود العقد  
وهو كلفنا فرض فانه مادام باقيا على صفته الكلية لم يكن له تلك الشائنة  
ومنه يتقبح النظر في ما يظهر من الجواهر من انه لا يهتج بكفايته مطلقا

الحال فانها ليست من منافع الموقوف وامانها اموال في قبالة فلا تنقل اشفا  
ولا يكاد يدخل تلك بالتناكث في ملك الموقوف عليهم طلقا الا اذا ثبتت الملازمة  
بين الوقف تملكها كان او تملكها وبين تملك المنافع الموقوف عليها وملكيتها  
لرقتها وان لم يقصد الواقف وان تمت الملازمة المذكورة يكون للواقف استثناء  
شئ من المنافع لنفسه ولغيره لان تلك التناكثات اموالا لا تملك الموقوف  
فان لم يثبت لربك الواقف سلطان الوقف فيه بالتبعية وحيل شئ منه  
لنفسه ولغيره والملازمة بين اطلاق العقد وملك التناكثات جامع صحة التقييد  
وسلطان الاستثناء فضا يقتض العرف للملازمة تملكه الموقوف عليه ان لم  
يستثن ولا فهو باق على ملك الواقف لان المنافع الموجودة ليست على طريقة  
واحدة في نظر العرف من حيث ملازمة اطلاق العقد لتمليكها كيف و  
شتان بين الصوف واللين والحل وثمره التخل وعدم تلازم من ايكال  
تعيين المصغر اليهم ثم جردان المسئلة لا يصفون شوب الاشكال هذا  
ولنصرف الكلام في الترتيب المعتمد من المقام وهي اما مراجعة الى الموقوف او  
الى الواقف والى الوقف والى الموقوف عليه فها هنا حصول **الفصل الاول**  
في شروط الوقف وهي ان تكون علينا مملوكة يتقبح بها منفعة محاللة مع بقائها  
ومع ابقائها بلا خلاف بل عن غير واحد الاجماع عليها مع ظهور الادلة  
كما باو سنة فيها بل لا يتحقق مفهوم الوقف في فائده بعضها ويريد على ذلك  
باعتبار كون المنفعة محاللة ما ينض على اعتبار القرية في الصحة بعد حصولها  
في المنافع المحالة الى كون الوقف فيها من الاعانة على اتم الحرمة



التي توفى قال التبريد القطع لا يندم فيه مطلقا ولا يفرق بين كون الكل قابلا  
في الذمة كالإعيان الثابتة في الذمة بالتسليم أو لم يكن ثابتا منها وما وقف  
الفرد المراد كاحد العبيد على أن يكون الوقف أحدهم خصوصه لكن على سبيل  
البدل فلا مانع عن صحته خلافا لما فصل في التكرار وإن اعتبر التبريد والقطع  
في مورد العقد بثبوتها في كل من أطراف التبريد المثل لا يصح الفرد المراد عنها  
كما كان حصول القبض بتطبيق كل منها وهكذا سائر ما يعتبر في صحته وعدم  
التحقق غير صار فيه كانه الوصية به وأما ما في الرأى من نظر الخلاف من  
عدم الصحة في وقف الدين والمنفعة إليهم وحكاية الإجماع عن الغيبة عن ذلك  
غير ظاهر الشك في تلك الصورة فلا خيال إرادة التحصين في الإهم من لفظ الهم  
ما يصح الفرد المراد فاذن الصحة بمقتضى الإلزام حديث الإجماع ويرجع في نصه  
أما إلى القرعة بناء على أنها لكل أمر مشكل لثبات الرصيد دون خصوص المشتبه  
أولى الواقف ودعوى استحقاق الوقف من جهة الوقف فملك والمالكية  
من الصفات الوجودية التي تستدعي موصوفا موجودا معينين ولا ينعين في  
الفرد المراد مدونة بأن الملكية من الاعتبارات العقلية كالزوجية و  
الحرية والرقية وغير ذلك من الأمور التي لا يترتب عليها في الاعتبارات التي  
لا واقع لها إلا واقع منشأ انتزاعا لا تحقق لها الوجود ما يصح منه انتزاعها  
وليس الصفات الذاتية الحرة بالبعيدة في الاحتياج إلى موضوع محقق فضلا  
عن كونها معينة ولذا يصح تعليق الملكية بالمععدم كاللحق في الذمة كيف والعلم  
من وادانها من المعلوم أنه يتعلق بالفرد المراد إلى ما وقع معينا

لهذا ساسة أحد الأناوين مع بحاستها في الواقع فليكن الملكية كل نعم  
يتوقف تعلقاتها بالفرد المراد من ثبوت منشأ انتزاع صحيح لها عقلا أو شرعا  
كما في الطلاق والوصية وضع ذلك في هذا المكان لا يتقدم في أصل المكان  
وبه الانتفاع في دفع مدعى الانتفاع ولكن الانتفاع دخول هذه الصورة  
في عقد الإجماع وفي الخلاف مع احتمال اعتبار التقيين كما في الإجارة والبيع  
الكا في الكف عن أداء الوقف والسكوت على الثابت السابق **الثاني** المراد  
من الملكية للواقف ما يصح من الاختصاص من غير كون الميعن فاما منفعة  
عائلة كما في كلب الصيد والماشية والزرع والمنازل بناء على عدم ملكيتها وان  
لصاحبها حق الاختصاص ولكن لا الانتفاع بها أو خصوص الملكية فلا يصح وقف  
المذكورات لأنها على ملكيتها الظاهر إرادة ما يتناول ذلك لعدم دليل واضح على  
اشتراط الملكية بملقضية أحلاق قوله الوقف على حب ما وقفها أهلها وقوله  
أو فردا للعقود بناء على الأغراض مما أسلفناه فيه لقاية مجرد حق الاختصاص  
مع ثبوت المنفعة الحائلة فيجب وقف كل ما ثبت فيه ذلك وما قد انشأ  
الحق إلى الوقف عليه من غير تعريف في مفهوم الوقف انتهى ما هناك أنه  
يختلف آثاره بحسب الموارد ففي مورد الملك يفيد التملك والتفكيك  
أو مجرد تبديل المنفعة وفي مورد حق الاختصاص يفيد نقله إلى الوقف  
عليه فلا مجال لأن يقال أن الوقف تملك فلا تعقل لتعلقه بغيره  
المالك وإن ثبت حق الاختصاص لما كان الوقف مفهوم واحد ويصنع  
فأرد خصوص في جميع الموارد وداء التملك والفتل ولا خلاف في كون تملك الكا

التي توفى قال التبريد القطع لا يندم فيه مطلقا ولا يفرق بين كون الكل قابلا  
في الذمة كالإعيان الثابتة في الذمة بالتسليم أو لم يكن ثابتا منها وما وقف  
الفرد المراد كاحد العبيد على أن يكون الوقف أحدهم خصوصه لكن على سبيل  
البدل فلا مانع عن صحته خلافا لما فصل في التكرار وإن اعتبر التبريد والقطع  
في مورد العقد بثبوتها في كل من أطراف التبريد المثل لا يصح الفرد المراد عنها  
كما كان حصول القبض بتطبيق كل منها وهكذا سائر ما يعتبر في صحته وعدم  
التحقق غير صار فيه كانه الوصية به وأما ما في الرأى من نظر الخلاف من  
عدم الصحة في وقف الدين والمنفعة إليهم وحكاية الإجماع عن الغيبة عن ذلك  
غير ظاهر الشك في تلك الصورة فلا خيال إرادة التحصين في الإهم من لفظ الهم  
ما يصح الفرد المراد فاذن الصحة بمقتضى الإلزام حديث الإجماع ويرجع في نصه  
أما إلى القرعة بناء على أنها لكل أمر مشكل لثبات الرصيد دون خصوص المشتبه  
أولى الواقف ودعوى استحقاق الوقف من جهة الوقف فملك والمالكية  
من الصفات الوجودية التي تستدعي موصوفا موجودا معينين ولا ينعين في  
الفرد المراد مدونة بأن الملكية من الاعتبارات العقلية كالزوجية و  
الحرية والرقية وغير ذلك من الأمور التي لا يترتب عليها في الاعتبارات التي  
لا واقع لها إلا واقع منشأ انتزاعا لا تحقق لها الوجود ما يصح منه انتزاعها  
وليس الصفات الذاتية الحرة بالبعيدة في الاحتياج إلى موضوع محقق فضلا  
عن كونها معينة ولذا يصح تعليق الملكية بالمععدم كاللحق في الذمة كيف والعلم  
من وادانها من المعلوم أنه يتعلق بالفرد المراد إلى ما وقع معينا

تكا أو مجرد تبديل المنفعة وأجمع إلى الاختلاف في آثار ذلك المصنوع وأحكامه  
لا في حقيقة وقدره وح فلا صار عن الأثر لم باختلاف فادته بقاءات  
مستقلة فإن كان ملكا فاد أحد الأمور المذكورة وإن كان محصيا فاد  
فعل الاختصاص بعدم لقائل أن يقول أن القدر المتيقن من الأدلة صحة  
ما كان وقف ملوكا يرجع في معادله إلى الأصل الأدنى وهو قاض بعدم الصحة  
وعلى أي تقدير لا يصح وقف الكلب للماش والتبريد على أي دخل تحت يد المسلم  
على وجه يملك منفعة وأما محقر وقفه وقدر من الكا فاد لظا هر ظهورها  
من الأشكال من هذه الجهة لما دل على معاملة المالك معه شمانه يقع  
الكلام في حوزة الفضولي في الوقف وعدم كغيره من سائر الأبواب سند  
المنع عنده في هذا المقام أما الإجماع على عدم جريان في مطلق الانتفاع كالملا  
والعناق ومن المحتمل كون الوقف إيقاعا في الواقع وإن فقه الأصل بترتيب  
أداء العقد عليه لأنه ناظر إلى مرحلة الظاهر ولا يثبت كونه عقدا في الواقع  
ومع ذلك لا مجال للشك وعادة أن يكون من المعنى الإيقاع على الجمل الشائع  
الصناعي ويجوز احتمال العير المسند بكيفية الصدع لعدم لوا حرد دليل  
قطعي كونه عقدا في نفس الأمر جازية الفضولي أن ثبت إجماع على القاعدة  
على جريانه في العقود ولم يتم معناه يدعى من الإجماع على عدم نفوذ القرب  
في مال الغير لا بأسباب خاصة ليس الوقف منها فانه يمنع عن جريانه  
الفضولي فيه وإن حرد كونه من العقود كما لا يكتفى أحرا كونه منها في جواره  
فيه ما لم يتم إجماع على جريانه في العقود من منع في محله أن تم الإجماع لل

التي توفى قال التبريد القطع لا يندم فيه مطلقا ولا يفرق بين كون الكل قابلا  
في الذمة كالإعيان الثابتة في الذمة بالتسليم أو لم يكن ثابتا منها وما وقف  
الفرد المراد كاحد العبيد على أن يكون الوقف أحدهم خصوصه لكن على سبيل  
البدل فلا مانع عن صحته خلافا لما فصل في التكرار وإن اعتبر التبريد والقطع  
في مورد العقد بثبوتها في كل من أطراف التبريد المثل لا يصح الفرد المراد عنها  
كما كان حصول القبض بتطبيق كل منها وهكذا سائر ما يعتبر في صحته وعدم  
التحقق غير صار فيه كانه الوصية به وأما ما في الرأى من نظر الخلاف من  
عدم الصحة في وقف الدين والمنفعة إليهم وحكاية الإجماع عن الغيبة عن ذلك  
غير ظاهر الشك في تلك الصورة فلا خيال إرادة التحصين في الإهم من لفظ الهم  
ما يصح الفرد المراد فاذن الصحة بمقتضى الإلزام حديث الإجماع ويرجع في نصه  
أما إلى القرعة بناء على أنها لكل أمر مشكل لثبات الرصيد دون خصوص المشتبه  
أولى الواقف ودعوى استحقاق الوقف من جهة الوقف فملك والمالكية  
من الصفات الوجودية التي تستدعي موصوفا موجودا معينين ولا ينعين في  
الفرد المراد مدونة بأن الملكية من الاعتبارات العقلية كالزوجية و  
الحرية والرقية وغير ذلك من الأمور التي لا يترتب عليها في الاعتبارات التي  
لا واقع لها إلا واقع منشأ انتزاعا لا تحقق لها الوجود ما يصح منه انتزاعها  
وليس الصفات الذاتية الحرة بالبعيدة في الاحتياج إلى موضوع محقق فضلا  
عن كونها معينة ولذا يصح تعليق الملكية بالمععدم كاللحق في الذمة كيف والعلم  
من وادانها من المعلوم أنه يتعلق بالفرد المراد إلى ما وقع معينا

تكا أو مجرد تبديل المنفعة وأجمع إلى الاختلاف في آثار ذلك المصنوع وأحكامه  
لا في حقيقة وقدره وح فلا صار عن الأثر لم باختلاف فادته بقاءات  
مستقلة فإن كان ملكا فاد أحد الأمور المذكورة وإن كان محصيا فاد  
فعل الاختصاص بعدم لقائل أن يقول أن القدر المتيقن من الأدلة صحة  
ما كان وقف ملوكا يرجع في معادله إلى الأصل الأدنى وهو قاض بعدم الصحة  
وعلى أي تقدير لا يصح وقف الكلب للماش والتبريد على أي دخل تحت يد المسلم  
على وجه يملك منفعة وأما محقر وقفه وقدر من الكا فاد لظا هر ظهورها  
من الأشكال من هذه الجهة لما دل على معاملة المالك معه شمانه يقع  
الكلام في حوزة الفضولي في الوقف وعدم كغيره من سائر الأبواب سند  
المنع عنده في هذا المقام أما الإجماع على عدم جريان في مطلق الانتفاع كالملا  
والعناق ومن المحتمل كون الوقف إيقاعا في الواقع وإن فقه الأصل بترتيب  
أداء العقد عليه لأنه ناظر إلى مرحلة الظاهر ولا يثبت كونه عقدا في الواقع  
ومع ذلك لا مجال للشك وعادة أن يكون من المعنى الإيقاع على الجمل الشائع  
الصناعي ويجوز احتمال العير المسند بكيفية الصدع لعدم لوا حرد دليل  
قطعي كونه عقدا في نفس الأمر جازية الفضولي أن ثبت إجماع على القاعدة  
على جريانه في العقود ولم يتم معناه يدعى من الإجماع على عدم نفوذ القرب  
في مال الغير لا بأسباب خاصة ليس الوقف منها فانه يمنع عن جريانه  
الفضولي فيه وإن حرد كونه من العقود كما لا يكتفى أحرا كونه منها في جواره  
فيه ما لم يتم إجماع على جريانه في العقود من منع في محله أن تم الإجماع لل



الحصول بعقد الفضول وأما إذا قيل وهذا هو المقدر المضمون في العبادات  
الاستيعارية والعيادات التبرعية فان الثابت انما ياتي بالفعل بعنوان كونه  
مطلوباً من الموقوف عند وجهه ويقع بذلك عبارة عنه وان خلج  
الرجحان بالاضافة الى نفسه المباشر كما اذا دعاه نحوه استحقاق الاجرة او غيره من  
القصود وقوم ان وقف الفضول لا ياتي بغيره الا انه عديم الرجحان منه جلي  
السقوط ناشئ عن الخلط بين ما هو الموقوف المقرب به لنفسه وبين ان يتوجه للمالك  
فان ذلك انما يتم في خصوص ما هو له لنفسه لوضوح عدم صلوح المقرب به  
وهو وقف مال الغير لان يقع قريباً عن الفضولي مع انه بما هو قريب له لا يترى  
فيه الاستنابة عن الغير ولا تكفي الاجازة في تصحيح استناده الى المالك و  
اما اذا قصد القرينة لرب المال فلا ينفذ الاستكمال في وقوعه عباداً عنه  
لان المفروض رجحان في حق المالك ومطلوبيته منه استحباباً فان اتى به  
الفضول بهذا الوجه تمت مؤنة وقوعه عبادة عن المالك وان كان عديم  
الرجحان في حق المباشر لا يترى ذلك اذ يدعى حصول ما هو المطلوب  
منه في الخارج بعنوان كونه كان برضا وطيب نفسه اعم من كونه بالمباشرة  
او بالتسبب وهذا هو المقدر الثابت في موارد التبرع والاستيعار وان لم يكن  
الفعل واجباً في حق المباشر او كما دلت على قصد به استحقاق الاجرة فانه لا ينفذ  
في وقوع الفضل عبادة عن الموقوف بغيره اذ ان الثابت به بعنوان اشتغال  
الامر المتعلق بالموقوف عنه ورجحانه في حقه واما اذا لم يقصد الفضول القرينة  
اصلاً لانفسه ولا المالك فمثل تكفي نية المجهز او لا يثبت في عدم الكفاية

الواقعة

حصولها في حال الاجازة لا يمنع عن تأييدها في وقوع الوقف قريباً من  
حين العقد لان المفروض تعلقها بنقص المجاز فوثر في وقوعه قريباً من  
حين تحققه وان كان ذلك طرف العقد فلا وجه للمقارنة والتفكيك بين  
الوقف وسائر العقود في قضية الاجازة ان لم ينفذ دليل يخرج عن القاعدة  
فيه **الثالث** يدخل في الضابط كونه وقف المشاع ولا خلاف فيه بل في الجواهر  
وعنه الاجماع عليه بكل اقسامه مضافاً الى استحضار مضمون التصديق به  
المخصص بالوقف او التام لروحه امتناع قضيته مدفوع بان قبضه ههنا  
كقبضه في البيع فاما ما يخل به من اوجاب النقل الممكن وقوعه بالقسمة والارزاق او  
برضا الشركاء من غير فرق بين وقفه مسجداً وغيره وما ذكره عن بعض الاشياء  
من التفكيك بينهما ما لم يقع فيما الوقف مسجداً والصح في غيره بحكم محض ان لم  
يكن اجماع في البين لان مجرد المسجد لا يقع عن وقوع الحصة المشاعة مسجداً  
ويتعين بالقسمة والارزاق بعد عدم دفع الاشاعة حسب العرض وان كان القبض  
ويترتب عليها قبل الارزاق احكام المسجد من عدم جواز دخول الجني والمجانين  
فيه وغير ذلك مما يجوز في الملك من باب عدم الاقتضاء الغير المنافي لوجود  
المقتضى خلافه نعم يتوقف صحة الصلوة فيه لوقوعها في المسجد وغير  
المسجد على رضا الشركاء مع ان الظاهر بشمول انعقاد الاجاعات لمصلحة  
**الرابع** صح بعض صحة وقف من يتوقف على الوقف عليه لان العتق  
دارت به الملك التام وملك الموقوف عليه غير تام فلا يجوز الا بقبول الرضا  
وهو غاية الوجاهة والملائمة واقعة المجردة والمرحاة ان تم ظهور الملك التام

للانفاق

للانفاق في خصوص اتمام لقصور دليله عن شمول الملك الوقفي والحال  
هذه فتبين ادلة صحة الوقف سليمة وما على تقدير اطلاقه او غيره لم يجرى  
الملك حتى المدة المحبوسة فلا مجال للجواز الوقف لان قبضته الانفاق  
وهو ياتي ما يعتد به في الوقف من التام والاطلاق وبعدها يتوهم المعارضة  
ح بين ما دل على الانفاق بالملك وبين ما دل على صحة الوقف وقضية الفروق  
بينهما عرفاً محل الملك في دليل العتق على الملك التام ولعن ابيات الاعراض  
فلا يحيد عن الرجوع الى قول او خرافة العقود على اقل تقدير مع الوقف غفلة  
واضح عن العين العمل بدليل الانفاق بناء على شمول الملك فيه الملك الوقفي  
لعدم استتباعه الاخصاص ادلة صحة الوقف بوجهه عن موضوعها  
لا ملازم الوقف وهو تملك الاصل على جهة التمسك به هو المفروض عدم  
الانفاق على مورد الانفاق ولا يحد فيه في خلاف العمل على ادلة صحة  
الوقف فانه يفتقر تخصيص دليل الانفاق بالملك في مورد الملك المحقق  
وهو بدوره مقابل التخصص هذا اذا كان الوقف تملكاً وكان الوجه  
للانفاق مطلق الملك للمالك المطلق خاصة ولكن الصواب القول بغير  
الوقف مع الالتزام بما دل على ان الانسان لا يملك اياه لانه ما هناك  
ان وقف مثله لا يورثه ولا يورثه من تبديل منافعه من الاستخدام وبحجبه  
بقائه على ملك الواقف او غيره وليس هذا من شأنه مع الوقف بالتسليم  
والقبول بل هو باق على حقيقة الواحدة الا انها تختلف الفائدة بحسب  
شئنا من حاربه فيمنه يقبل الملك بغيره التام وفيما لا يقبله يبيد



**الخامس** القاهر جاز وقف المدبر لكونه رجوعاً عن تدبيره وان لم يقصد به لغفلة وشبهها للارتفاع موضوع التدبير الذي هو علق على الموت بهذا التصرف النجس المكمل مؤنة الصحة كما هو الشأن في غيره من التصرفات العقلية المزيلة لموضوع التصرف العقلي اعتباراً يكون ذلك مبني ما ذكر في التذكرة من الاجماع على الجواز نعم لا يصح وقف الكاتبة كما في الجواهر متبعاً للتذكرة لانقطاع سلطته الموقوفة بالحكمة التي هي من العقود الدائمة **العقل** **الثاني** شروط الوقف وهي مورثها ان يكون مختاراً فلا يصح وقف المكره ان لم يلحقه الرضا اجماعاً واما اذا لم يلحقه فالظاهر الصحة مع قطع النظر عن اعتبار ربه كافي الاجازة بالقياس الى القضي في الارض في المقام على الاصح وعلى عدم استثناء العقد العقولي الى المالك وانما يحصل الاضافة بالاجازة الا حقة بخلاف عقد المكره فانه تام الاستثناء الى المالك من بدو حصوله لا يحتاج في تمامته الى الرضا بعدوله وهو مفروض التحقيق للاحق واما بالمعاطاة اعتبارها فلا ينبغي الرب في عدم الصحة ان اعتبر مع ذلك معارضتها للسبب لفرغ المكر على العقد المانع عن غنى بية القرية كما في القضي بل بعد الخطيئة اسهل لان العقد فيه صلد من الفضول وانما يتعلق بالمالك استثناء اليه بالاجازة فان قصد القرية في ضمانها يقع العقد قريباً عن قوله وليس الامر كرك في العقد الكافي فانه مستند الى المالك بالعنف والمكره فلا يؤثر العقد للتحقق

تسبيل المنفعة مع بقاء العين على ملك الوقف او ذوالها عنه من دون انتقال الى غيره ولما دل قوله ان الانسان لا يملك بما دعى عدم قابليته الالب للملك دلالة صريحة لرفع وقفته الى تسبيل منافع مع بقاءه على ملك الوقف وعنده من خبران يتصرف فيما دل على عدم التملك بل هو باق على ظهوره في انتفاء الصلح والاهلية للملك من دون ان ينش الحاجة الاستقرار والدوام لاصل المحدث دوناً لما لا يملكه انما يلزم به في التملك بالبيع ونحوه ومن ثم لا ينتظر الى تقديره لواقفته المولى بغيره حاله و مرجع الملك انما الى الملك حكماً لا حقيقة والمفروض عدم تأثير الوقف في التملك الصحيح اليه لا لانه لا يصح ما عرفت ولا يرجع ما ذكرنا الى التوفيق بين المتعارضين بل الاستقاء التعارض بين الدليلين واما ام الولد فلا ريب في عدم صحة وقفها على تقدير ما اشتهر النقل لعدم جواز نقلها شيئاً من الاسباب الناقلة واما على تقدير كونه تسبيلاً للمنفعة مع بقاء العين على ملك المالك او ذوالها عن ملكه فلا مانع عن صحة اصلها لان يدعى استنباط مناط عام من اخبار المانع عن بيع ام الولد بيع مثله كبقائها ملكاً لان قورث وتعتق وان لا احد ينفذ الدعوى ومع الشك فالجدة الصحة اخذاً بالادلة اذلة الوقف لغسب يتدرج في موضوع البحث السابق ويكون من معانيها ان فرض كون الموقوف عليه الولد ومع الفراغ عن عدم الصحة ثمة يتجده عدم الجواز فيه لكن لا جهة واجعة الى الموقوف عليه لا الموقوف

الخامس

في ضمن الرضا في ميراثه الواقع من قبله كرها عداً عنه وانما يجب هذا العقد وقوع اصل الرضا قريباً دون المرضي واما على تقدير الكفاءة بالقصد الحاصل في ضمن اتمام سبب الصحة والتأثير ولو بركة الاطلاق دليل او غيره فلا مانع عن الصحة اذا فرض حصوله في طرف الرضا المتوقف عليه نفوذ العقد وعصية كما اذا فرض حصوله في ضمن القبض ومنها ان يكون اثر التصرف لكان العقل والبلوغ في الجملته بخلاف بل عن السرير والغنية الاجماع عليه نعم ما خلت في اصحاب في صحة وقف من بلغ عشرين الطوسي والاسكافي والنقي والمفتنة الصحة بل عن غير واحد دعوى اشتباهها بين القدماء وعن جميع من المتأخرين الصناديق والفاضلان والشهيدان بل حكوا اشتباهه بينهم واستدل الاول بالوقت في ثبوتها بحجج صدق الفلأ اذا كان قد عقل وصدقه وصحته وان لم يحتلم وفي الاخر عن صدقة العلام والحجج لم قال نعم اذا وضعها في موضع الصدقة والخبر اذا في العلام عشرين فانها يجوز له مالها ما اعتق او صدق على وجه معروف احق فهو جائز واطلاق الصدقة او غيرها يشغل الوقف ايضاً وظل الوقتين عن التقييد بعشرين غيرهما بعد وجود ما ينقض تقييدها وهو الثالث وضعف سند من جعل اكثر القدماء وخالفه المتأخرين غير فارقه بعد استنباطها اما على اعتبار الصحة المطلقة في العمل بالاخبار وعدم الكفاءة بطلاق الوقف او جمان عدم دلالتها او من جهة ان قاعة عدم اعتبار قول الصبي قد بلغت في الاستحكام والرحانة مبلغاً لا يجب مثل تلك الاجابة

نصف

دفع اليد عنها وان كانت معتبرة في خلافتها جائز والعل بها لولا المعارضة بتلك القاعدة المتقدمة فان ذلك كله كما ترى بعد الفراغ عن اناطية اعتبار الاخبار بالوقوف والاطنيان بالصدور الحاصل في تلك الحالة ولو بملاحظة جل اكثر القدماء مع سعة باعهم وطول ذراعهم في تفقيد الاجازة فانه يكفي في جرم ما كان منها موهون السند وهو الجزء الثالث مع ان رغب طريفة احمد بن محمد بن عيسى الذي لا شبهة في جلالته قدرة وعلومه ملته وصفوان الذي عمل من اجعت العصا بة على تصحيح ما يصح عنه وجسهل المخرج لهذه الجملته من الروايات من قاعة عدم اعتبار قول الصبي فان انص ما هناك اطلاقاً وعمومات متواترة وتلك العدة من الاخبار بعد الفراغ عن اعتبارها وعمل الاصحاب على طبقها واشتمال بعضها على صحة الوصية لثبوتها فثبت التصديق عليها بصح للوقوف في تلك الادلة العامة المطلقة بالتحصيل او التقييد في مورد الوقف اذ خصوصيته لها من بين سائر المطلقات والعمومات الواردة في الاواب المتقدمة الى رغبة اليد عنها باذن سند او قل عدداً من تلك الاخبار وما في جامع المقاصد والمسالك من عدم نفوذ مثلها لتأسيس الحكم ورفع اليد عن الادلة المتواترة استقلالاً لتلك الروايات واستحقاقها بلا وجه ولا موقع له بعد اعتبارها فان تمت دلالة تلك الجملته على صحة الوقف من البالغ عشرين فلا يخص عن تخصيص القاعدة المدلول عليها بالادلة العامة المطلقة كما ثبت تخصيصها بل وصية ايضاً ولا ينبغي التامل



في تمامية دلالتها وان كان الحكم فيها مرتباً على الصدقة التي هي العطية  
المحظوظ فيها وجه استدلالها ما مع فرض نهوض الدليل على اعتبار القرينة  
في صحة الوقف فلو صرح صدق الصدقة عليه بجميع أفرادها واما ما جله  
عن سند وثيق فلا بد من ذلك من أفراد الوقف وهي الوقوف القرب بها شموله  
للصدقة فتعبر بركة ذلك الاجراء ويتم فيها بالقول بعدم الفصل اذ لم  
يحدد من قبل بين ما اذا قصد الصبي القرينة وعدمه وخلو المؤقتين  
عن القيد بعشرين سنين غير قادر بعد اتمثال الثالث عليه الصالح لتقيدها  
كان احتمال احدهما على صحة الطلاق المخالفة للاجماع لا يوجب سقوطه  
بالنسبة للساير فقرينة ولئن ابيت الاعن وهي هنا الرواية الثالثة  
عنى بعد الخيار ضعف سنده بعقل القدر ماء ونماية دلالة ولو صح  
القطع بعدم الفصل ما حجة وافية كافية على حتم تلك القاعدة  
في مورد الوقف لان تلك القاعدة ليست من القواعد الابدية من التخصيص  
والا لما ساع الخرج عنها في الوصية نعم يحتاج ذلك الى دليل واضح  
وسند صالح والرواية المذكورة واضحة الصلوح له سند او دلالة  
وقد اجاد المحدث الجليل حيث قوى ذلك وليست على عليه بالتوليد  
وههنا مسائل **المسئلة الاولى** للوقوف ان يجعل النظارة في الوقف  
لنفسه ولغيره على جهة الانفراد والاستبعاد والاستتار والادخار  
بلا خلاف فيه كما عن التقيع والمالك وعن المختلف دعوى الاجماع  
عليه وانه يملك ذلك صحة ان تم مضافاً الى عدم الادلة وخصوص

التي

الاثبات فيكون يجوز الشارع الشرط المذكور ليدل على عدم منافاة المقتضى العقد  
وكون الملكية مئة محلاً بنا فيها جعل النظارة للاجنبي لان قاعدة عدم  
جواز الشرط المناقض للعقد قاعدة عقلية لا يتركها التخصيص من تقيع  
الشارع نهض دليل على كون الملكية ثابتة مئة بمرتبة لا بنايتها لتسلط الغير  
عن التقيع فتخلص ان الملكية التي تناقض جعل النظارة للاجنبي اعماهي  
الملكية المطلقة ومن ثم ليس ذلك في البيع ونظامه من العقود الوقفية  
السلطنة المطلقة والملكية المطلقة دون مطلق الملكية مع ان النسخ  
عن عدم الصحة في التمليكات المطلقة محال واسم لان الملكية اعتباراً ومن  
الاعتبار العقلية والشرعية من اسبابها وليست عبارة عن السلطنة  
الناشئة من العقلية على العين بحيث يتصرف فيها كيف شاء لوضوح ثبوتها  
لعدم السلطان من راس كالحجر لصغر اسعته واعداً من احكامه واختلافها  
باختلاف الازاد لا بسبب الا لوجوب تغييرها في ساحة الملكية وعدم ترتيبها  
عليها لا يستقيم قوتها وقصورها فيها بل الملكية المترعة بالحجر على حد  
الملكية المترعة لغيره فانها في غير الحجر فلو كان نهوض الدليل على كون  
تسلط الاجنبى في التمليكات المطلقة كالبيع والهبة والصلح على التقيع  
في العين فلا يكون خروجاً عن القاعدة ويشترع مناقض العقد وان  
ثبت عدم منافاة اشتراط النظارة المقتضى العقد منها كفي في اثبات ثبوت  
عدم ما دل على صحة كل شرط الا ما حلهما ما اوجهم حلالاً ولو فرض تأييد  
العقد الشرط ذلك فيه الملك المطلق كالبيع والصلح نعم لا سبيل الى

ذلك



بالجمل الثابت بأداء مباشرة واستحسانه المين وأخلوا بسوم فطرته  
 وخساسة صفته وحياته فيما فرض إلى عهدته لا يورث فوتها وقصورا  
 فيما يورث من الواقف والطلب من وجهته بأنه حصل على الوجه الأكمل فقف  
 ما هناك أنه انقضى انتفاض غرضه باستيلاء الشيطان على الفاسق وإيقاعه  
 له على القرف في الوقت بما بينا فيه كما ينتقص كثيرا ما بالأسباب الأخرى  
 هذا الإيجاب وهناك أركان الاستدانة المعتمدة في الوقف كيف وليت  
 نولية الفاسق بأعظم من الوقت عليه فلو كان ذلك منافيًا للتأيد فالوقف  
 عليه أولى وأجدد للمنافاة مع أنه عالم بخاطر البال وليس ذلك إلا لأنه  
 لا يقصد به إلقاء العين وإنما قصد به بقائها واستفاد الموقوف عليه  
 الفاسق من منافاتها استحقاقه لثباتها ولو صا في انتفاض هذا العقد لغيره  
 الموقوف عليه وهذا بعيد موجد في قولته وجعله رقيباً فان غرضه  
 منه ليس الانتفاء بالأجرة وهو لا ينافي التأيد وأخرى فقف خصوصاً  
 إذا حذر علوه وتسمي طبعه وإذا ثبت عدم منافاة اشتراط النظر للفاسق  
 مع شيء ما يعين في الوقت ففائدة محبة كل شرط إلا ما حذر ما أضره خلا  
 حكم بصحته ولو كان ذلك على الضمان لا يحسن أن تكون له ولاية على جميع أنحاء  
 القرف فان لم يكن فيه مصلحة للوقف عدل ما ينافي الوقفية من البيع فخره  
 نظير ولاية الأب والجد على الولد كل ذلك بعد الطلوع عن عدم منافات أصل  
 التسليم لمقتضى الوقف من الملك بما حرم إن شاء ما في الملك المطلق دون  
 مطلق الملك خصوصاً مثل الملك الوقف المحرم من معن الثمرات لأنه

أذا

على أموال الصغار لعدم الترتيب بينهما وبين تعليق الواقف وإنما يليق ذلك  
 من دون سبق وحق لأجرة من الموقوف عليه عمله الخارجي النجس على  
 المصلحة لا بد من كون الولاية الثابتة له شرعية لأنها يجمع كنهها بالكلية  
 الغير المخوطة فيها بمصلحة الوقف والموقوف عليها أيضاً ضرورة أنها لا ترجع  
 سقوط تصرفاته الخارجية الواقعة في ملك الموقوف عليه عن درجة المالك  
 وإنما تقتضي ملك الولاية الحاصلة من قبل المالك نفوذ مقفراً في قبضتها  
 وما ليتها الموجبين لاستحقاق الأجرة من الموقوف عليه أن لم يقصد البتة على  
 حالها وبالجملة فهو أعم من كون الولاية ملكية أو شرعية وتعيين كنهها  
 ما لكية بملاحظة عدم الترتيب بينهما وبين التعليك وإنما هي كيفية  
 ودليل سلطته الناس على أموالهم ولتوقيع تعيين هذه الكيفية  
 من جهة النيات فيما لا يثبت أصل السلطنة للمالك في قبضتها لا يثبت  
 انحاء الاستيلاء ولا إلا أن هناك ما ينشئ بذلك وهو قرف الوقف على  
 حب ما يوقتها أهلها فانه ما طلاقه يدل على مشروعية الوقف بجميع  
 كلياته وخصوصاً أنها لم تجعل نظامه للفاسق نعم بدليل السلطنة  
 يثبت أن سلطته هذه الكيفية المشروعة على المال فقف وليس ما يقتضيه الخروج  
 عن ذلك المصلحة منها من الرابض على اعتبار العدالة نظامه الغير  
 على تقدير ما يمتد به سيطر نولية الفاسق ويكون حاله حال الإيجبة في عدم مضي  
 تصرفاته فان فرض اشتراطها على المصلحة ويكون كل من نصب الفاسق و  
 تصرف الفاسق المنسوب لغيره خلا فبعض من قوم جهة تصرفه لغيره

وملحوظ في نصبه مراعات مصلحة الموقوف عليه كوكيل الوكيل ونصب  
 الحاكم المقيم على أموال الصغار كانت العدالة فيه واضحاً لا شرط وأنكاد  
 اعتبارها لايجب الاضطراب الذي ينافي كون من الركون على الفاسق الغير المأمون  
 وأما اعتماداً أعظم من تسليطه على مال الغير لكن ليس ذلك ضرورة أن الواقف  
 لا يملك المال الموقوف عليه إلا أن يجعل نظامه لغيره وإنما يملكه المال  
 جهة الكيفية وكيفية التعليك كصله من أيضاً سلطنة المالك والعجز من  
 توهم نصب الناظر من باب الاستيمان الشرعي واستدل عليه بما ذكرنا  
 من أن أجرة الناظر على الموقوف عليه أولاً وحده لا استحقاق الأجرة منهم  
 إلا إذا أذن في نصبه مصلحته وهو كما ترى فذهب عن أن الأجرة إنما هي من  
 جهة احترامه على خدمته وأنكاد أصل التولية من قبل المالك ومن شئون  
 تصرفاته في ملكه لا يوجب أن ذلك لا يضيع احترام العمل الموجب لاستحقاق  
 الأجرة فالولاية قائمة بالوقف ومن ضرور سلطته على ماله ويكرها  
 تحدث الناظر بالولاية القرف في مال الغير لكن لا يسهل على ذلك عن  
 حين الاحترام بل هو ما قد على حاله ومن المعلوم أنه لا يدل على أن التولية  
 على مال الغير حتى تنوقت على إذن الشارع فتلخص أن ولاية الناظر  
 على القرف من سعة سلطنة المالك ومن كيفية وقفاً مشروع وديق الوقف  
 على حب ما يوقتها أهلها ولا يعترض مثله العدالة بل يتبع جعل المالك  
 فان السلطنة على المال فضل عن تسليط الفاسق عليه وليست من  
 الملكية على القرف في مال الغير كولاية الحاكم والمقيم المنسوب من قبله

على



الحديث وإذا عادت العدالة إليه فإن كان مقصوراً للنظام اليد من جهة  
انطباق كل عادل عليه وكونه من أحد مصاديقه من دون الحاجة لخصوصية  
فالظاهر عود الظاهرة إليه كالمندرج في ذلك في العنوان الجامع بعد أن خرج  
عنه بغيره الضيق وان كان بخصوصية في شخص فلا وجه لعودها إليه  
لاستقامتها عن بطور الغنى فيحتاج رجوعها إليه الموجد لآخر وهو مقرر عن  
العدم فيقتل الأمر في هذه الساحة إلى الناحية العام وهو الحكم وبالجملة  
يختلف ذلك باختلاف كيفية نصب الواقف وجعله كانه تارة ينصب  
الشخص الخاص الموصوف بالعدل بالمال للخصوصية ويكون العدالة ملحوظة  
شرطاً محضاً وقد ينصبه من أفراد كل عادل بل انظر إلى خصوصية وعلى  
الأول لا يكاد مقفود الظاهرة الزائدة بزوال العدالة بمجرد دعائها بل يحتاج  
ذلك إلى جعل جديد من قبيل هذا الجمل الابتدائي وعلى الثاني يمكن  
الجعل الأولي المتعلق بمجبر عادل في عود الظاهرة بعوض الوصف الزائد  
لأنه لا بد من ذلك تحت الموضوع الكلي للحصول له ولا يحتاج إلى جعل  
والحال هذه ولا يريب أن مقتضى عموم قوله الوفاق في المواقف الجعل إلى  
تحت شأنه أن حرم كفته جعله بطور ظاهر فهو لا يقتضيه الأصل الاستيفاء  
عدم ترتيبه بالظاهرة من الأثر من جوار المقرف ونحوه في طرف الإشك  
في عودها بعوض الوصف **المقالة الثانية** لا يشبهه في المواقف فيجب  
الاجرة للناظر سواء كان ذلك مقصداً وغيره كالجعل أصل الظاهرة ولا يلجأ  
في تعيين المقدرين كما بينه لمراد أن أكثر من أجره المثل ثم ربما

بنيت على الصالح من جهة الأذن المحاصل في ضمن التولية بدعوى أن  
ما يقع بالظلال إنما هو تولية الفاسق بحيث يرتب عليه استماع كلته  
وإستماع قوله في رعائته العنطة وأما أذنه في الإصلاح وحفظ الأمن لأن  
المواقف بأن الفاسق في فعل ما فيه المصلحة وقضية جوار المقرف للمنفعة  
بما اعتقد أنه مصلحة ونفوذها على المقرف عليه أن حرمه ذلك لأنه فعل  
ما كان مادوناً فيه من نفعه أذنه وهذا كما ترى كلام ظاهر في حال عرج  
لأن اعتبار العدالة في الناحية المنبى على نظم الظاهرة في سلك الاستقامات  
الشرعية المنقطة بالأذن من قبل الولي المطلق والسلطان بالحق على الرق  
والفق فاذن أذن الوفاق لفاسق باطل لأن مقرف المادون من قبل مقرف  
في مال الغير بلا سماع لكن الذي هو من الخطب أن شرط الظاهرة من كيفية  
سلطنة الوفاق المشروعة بعموم قوله الوفاق أه مضافاً إلى عادل على  
صحة الشرط نعم يمكن القول بأن للفاسق الولاية الناقصة بحسب  
الولاية على مقرف المقرف في ما يرى فيه المصلحة من دون أن يترتب عليها  
إثاها من جهة قوله وفعله جميعاً بل من عادل على شرط العدالة ومن عادل  
على سعة سلطنة الوفاق بحيث لا تولى له الفاسق في نفعه مقرفاً  
على المقرف عليه أن حرم اشتغالها على المصلحة ثم إن العدالة المعترضة للعدالة  
الواقعية للسلط في إليها بالعلم ودون العلوم على ما كان يكون العلم ما حرم  
على جهة الموضوعية ولو اكتشف حق الناظر من بدو الأمر لا يستفاد الشرط  
كذلك وإذا فسق بعد الاشتراط العدالة الاستقامة واليقين كما شرطه الأصل

الحديث

أقل من ذلك في كونه من لوازم الإطلاق أو من لوازم ذات المطلق وهو  
كيفية الصحة بتسليم قوله أو فوا بالعقد مع أنه يمكن تصحيح الزيادة  
بأن يجعل المقدر الزائد للمولى ككل وجن الناظر من دون ملاحظة أفراد  
ومصاديقه ثم يجعل الظاهرة لنفسه ولا ينافي ذلك اعتباراً إذا لم يملك المانع  
عنه لأنه أخرجها عن نفسه اقتصر ما هناك أنه أخرج تحت عنوان كل موقف  
عليه نعم لأرب في المنافع إذا لاحظ خصوصية نفسه بالوقف على  
شخصه أو على جماعة هو منهم دون مان وقف على عنوان واسع وكل  
جامع ثم اتفق صيرورته من صيرورته وفراجه بالانطباق أو التطبيق كما إذا  
وقف عيناً على الفقراء والفقهاء وكان منهم أولئك وصار فقها أو  
فقيراً بعد فاته بيع المشاركة بالانقطاع معهم كما سياتي تفصيله ومثله  
ذلك ما لو سئل جملة من المنافع على الناظر فلا يلزم أفراد فاته  
يتم إذا تلبس بالظاهرة من قبل أو بعد ويحصى به إذا فرض المحض  
فيه في الطبقة الأولى ولا يبيح الإصفاة إلى ما قد بين من أن جميع ذلك  
العدم إخراج النفس لها فينا إلى ما دل على اعتباره ثم أنه لا يخبره  
في ذلك العنوان بما إذا قصد بالمقدار الزائد عليه بل يدخل فيه ولو فرض  
الحماية بالزيادة فإن يملك جنس التولى بما هذا والآخران يق بصحة  
تعيين الأكثر من أجره المثل لشخص نفسه ما يبلغ مبلغاً بغير الوقف  
بمعن الأجره على عمل وجعل فله وفيه ذلك المقدار بتمامه وإذا أعمل  
وان فرض زيادة على أجره المثل لكونه زائداً عليها لا يوجب حرمه

يستشكل في صحة الزيادة إذا جعلها لنفسه لوجوه إلى الوقف على النفس  
بالنسبة إليها وهو ينافي اعتبار إخراج العين ومناضها عن نفسه ويمكن  
التخلص عنه بأنه ما ينافي إزالة الملك المعتره في الوقت إذا قصد المواقف  
وقف ذلك المقدار الفاضل عن أجره المثل عما انفرد صيرورته من أحد  
الموقف عليه وما إذا كان ذلك نحو الاستثناء عما قصد من التولية إلى  
الموقف العين وبسبيل مناضها الخارجة عما استثناء فلا منافات واليه  
يرجع ما في التذكرة من أن اشتراط دخول العين في المواقف  
على وجه يدخل في ذلك الموقف عليه أن لم تكن العين موقوفة على جهة خاصة  
لا يدخل في ذلك كما إذا وقف بقرة للموت فإن الأجر يكون المواقف انتهى  
وهو كما ترى صريح في صحة الاستثناء خلافاً لجامع المقاصد حيث صرح  
في مسألة الشاة بعدم جواز استثناء شئ من المنافع المتجدة فضلاً  
الصوف والذين الوجودين فإنه يجوز استثناءها ويكون السبل ما عداها ولكنها  
كما ترى دعوى لا دليل عليها ولا سبل إليها وأما ما بين من منافات الاستثناء  
لموقف الوقف من بسبيل جميع المنافع لأنه إما من لوازم حقيقة بناء على  
بسا لها من إخراجها وصيرورتها بناء على تركيبها من وجوب تحبس العين بغير  
بأن بسبيل المنافع من لوازم الإطلاق الوقت كما من إخراج حقيقة المالك أو من  
لوازم حقيقة البسطة فإقتضا الإطلاق في باب المقفود وسقوط غيره  
فإذا استثنى الواقف حصته من المنافع وقصد التسبيل بالإضافة إلى ما عداها  
فلا محالة يرتفع الإطلاق الفاضل بتسبيل غيره وليس أبين من ذلك

أقل



وإن كان اجرة في الصورة ووجه النظر ما عرفت من أن الزيادة غير موجبة  
لكون الرائد عليها جانياً ومحاباً فأخرجه إذا جعله بعنوان الجعل والمقابلة  
للفعل بل يقع كل واحد فاذن لا تخفى الزيادة بأشكال فلو كان في البين  
اشكال فلا حاجة لتعلق بأصل تعيين الاجرة وهو يعم جميع الصور وأما  
إذا جعل مقداراً من المنافع الكلي الناظر من غير نظر له عمل بل ما هو مضمون  
بذلك العنوان فخرج الحاد حال الناظر في الموقف عليهم من غير فرق إلا  
في آخر الحصة العائدة له الناظر ولا ينبغي التمسك بصحة ملاحظتهم الوقت  
على حب ما يقربها أهلهما في مشترك الوقت من الموقف عليهم فلا ينفق  
إذا اتفق تلبية هذا العنوان بأن جعل لنفسه التولية في ضمن العقد  
ولا ينافي ذلك إخراج الملك والمنافع عن نفسه فانه وإن أزال  
الملك عنه إلا أنه لا يشارك مع الموقف عليهم بواسطة اندراجيه  
في عنوان الناظر كما لا يشارك غيره معهم إذا فرض تلبية بذلك  
وان فرض كونه من أحد الموقف عليهم فستبقى الحصة المفروضة للناظر  
وان استغرق معظم المنفعة مضافاً إلى ما يثبت عنه بعونه ويريد على  
ذلك اجرة العنان مستلحاجة اليه ولا غشاة ولين ابدت  
الأعن عدم اشتراك الواقف مع الموقف عليهم وان اوج نفسه في  
عنوان التولية فلا يثبت وجه للفرق بين صورة مساوات المقدار المعلن  
للأجرة المثل أو زيادة عليها أو نقصان عنها لعدم كون المقدار المذكور  
محمولاً بعنوان الجعل حتى يختلف باختلاف نسبتته مع اجرة المثل

عن عنوان الجعل إذا فرض جعله بذلك العنوان وليت حال الزيادة بالقياس  
إلى الواقف إلا أنها لا يقياس إلى الغير ولا ريب في وقوعها أصلاً واجراً فأذا  
العمل في حق الغير لا يبرجه الحيات والمجانبة فالواقف وعينه شرع سواء في  
حديث وقوع الزيادة اجرة هذا كله إذا جعل المقدار الزائد عن اجرة المثل بقول  
الاجرة نفسه أو كلف الناظر ما إذا جعله لإيهذا العنوان بل الناظر فإن لم  
يتم صرفاً أصلاً ولم يمس حاجة إلى التعريف فلا اشكال في صحة وجوبه إلى  
تشريك الناظر مع الموقف عليهم لكن بعنوان النظارة فبما ذكرهم في أصل  
الاستفاد لكن في الحصة المفضة وان لم يعمل عملاً أصلاً بل لو عمل استحق الاجرة  
مضافاً إلى ذلك المقدار المبجل عليه فلا حاجة إلى تصحيح ذلك بمجرد  
الاستثناء وهذا الكلام إن الواقف إذا عين حصة من المنافع بعنوان  
جعله واجرة فعلة لا ينبغي الاشكال في صحته وان فرض زيادة على اجرة  
المثل فخرج ذلك المقدار في جميع النقا دي اجرة وجعلاً ومجد الزيادة لا  
يقضي وقوع الرائد جانياً حتى ينافي اعتبار إخراج الملك والمنافع وان  
في هذا المقام لا كونه الثمن والمثل في البيع ومن الواضح أنها توجب  
خروج الرائد من المتعاضدين عن عنوان العوضية ووقوعها جانياً  
من البائع والمشتري بل يقع في أحد طرفي من هنا يتفاح  
النظر في ما ذكره المحقق الفقيه في وجوب عدم جواز جعل الاجرة أريد من اجرة  
المثل بكثير من أنه غير لازم ليشترط هو المنفعة لنفسه فانه وان عين المال  
لنفسه باسم الاجرة أكان الرائد شرط عوده إلى نفسه جانياً في الحقيقة

والثمن

دل ما يقضي الأمر بالوفاء بالعقد على لزوم الرامات الواقفة في ضمن  
العقد وان لم يدل على لزوم التزامات الاجنبية عنه وهذا هو معنى لزوم  
الوكالة المشترطة في ضمن العقد اللازم من قبل الموكل ويمكن التخلص من  
هذه المناقشة بان عقد الوقف المتضمن لاشتراط النظارة لا يبرهان  
كان عقد واحد إلا أنه في قوة عقدين عقد الوقف وعقد النظارة  
الناظر وكان اجنبياً عنه بل كلف عقد الوقف إلا أن تركه لم باعتبار  
عقد النظارة نكل من الموقف عليه والناظر اجنبى عنه من جهة تركه  
لمن جهة أخرى فهذا العقد الواحد في ينحل إلى عقدين أحدهما يتقرب  
بالواقف والموقوف عليه والاخر به وبالنظر لوقوف عليه بالحال اشتراط  
على عقد الوقف طرف له كان الناظر اجنبياً واستمر العقد النظارة  
طرفاً لم يعم ما دل على وجوب الوفاء على المتعاضدين كل منهما باعتبار  
وحيث وفاء الناظر بذلك لين الاستمرار على قبول النظارة وكونه عليه  
وهو المطلوب للام لا ينافي ان اشتراط النظارة من كيفيات العقد وحقوق  
القائمة به لا أنه عقد يرايه يحل اليه ذلك فاذن لا يثبت له ذلك الاجنبية  
عن هذا العقد الخاص فلا يبرهن التمسك بوجوب استمرار القبول عليه  
بمادل على وجوب الوفاء بذلك العقد نعم ما يدل عليه ما تضمن  
لزوم الشرط مثل قوله المؤمنون عند شرطهم بئاً على صدق كون الشرط  
لشرط بقبول اشتراط النظارة له لكن الظاهر كون شرطه مع هذا ليس  
قائماً بالشرط وليس كالعقد في قيامه بالاشارة حتى يتبين كل من

الاستمرار لا ينبغي لارتياح فان الوقف إذا اشترط النظارة لنفسه  
وقبلها لو كان له ردّها ويدل عليه ما دل على وجوب الوفاء بالعقد و  
الكون على الشرط وأما إذا شرطها لغيره وكلا اشكال في لزومها من قبله  
عدم انفصاله بعزله كما لا اشكال في عدم لزوم القبول على الشرط لانه  
ينافي اختياره وسلطانه على نفسه وأما قضيه ان يكون سلطاناً  
والرضا وان لا يغيره بالزام الغير لانه في بعض سلطنة الغير عليه وهو يحتاج  
إلى تسليط الشارع ولا اثر له في المقام وليس شك في ذلك لأصل عدم  
اللزوم وأما وجوب استمرار القبول والاستمرار عليه بعد الحصول في  
الرياض تبعاً للتشليلين في الدروس والروضات والمسالك لعدم الاصول  
ولانه في بعض التوكيد ولكن ربما يتسكك لوجوب الاستدامة بالطلاق  
قوله او فبالعقد الشامل لكل من المتعاضدين وغيره ممن يتعلق بالعقد  
وربما يناقش فيه بان ما تضمن وجوب الوفاء بالعقد إنما يدل على  
لزوم مضمون العقد في حق المتعاضدين دون الاجنبية وان لزمه ترتيب  
أن لزمه لمنفعة مما لا يشترطه النظارة اجنبى عن ساحة العقد  
ومجد استمرارها في ضمة لا يوجب تعلقه به نعم لا ريب في ذلك  
ذلك في لزوم ما التزم به كل من المتعاضدين في ضمن العقد الواقع بينهما  
حق التزم منها ومن ثم يلزم النظر في الشرط للاجبية من قبل الواقف  
بمعنى أنه لا يجوز له أن يبرهن ذلك عنه ويلزم على الموقف عليه استمرار  
القبول إذا شرط له في ضمن عقد الوقف لكونه من أحد المتعاضدين اللذين



من الشارط والمشرط لم يكن الأولى من ذلك كله المناقشة على المستدل بان  
النظارة نظير الوكالة في أنها ما لا يقبل التعميم من طرف الناظر بحيث لم يكن له  
عزل نفسه ولعلك رفع يده ولن فرض اشتراطها له في ضمن عقد الوقف  
اللازم لان اقصاه ما يقتضيه ذلك لزومه على الواقف بحيث انه لا يجوز  
له عزله وسلخ النظارة عن كونهه عليه وعلى المشرط له كالأمانة والوكالة  
في ضمن عقد لازم فانها يلزم على الموكل خاصة ما الموكل فله ان يجعل نفسه  
ويرفع يده عنه بل رجائيق بعدم لزومه على الموكل ايضا يقوم بتمام الوكالة  
بالاذن وهو يقتضيه بالبرهان لكنه ليس بشئ فانها لا يقوم بالاذن الفعلي بحيث  
يدور مداره وجوده وعدمه ولذا ايقض مع غفلة الموكل من التوكيل بالمرّة  
بحيث لا يعلم من حاله الاذن على تقدير الالتفات ومع التسليم فعول بانته  
اذا وقع التوكيل في ضمن عقد لازم كالأمانة مثلا يلزم الاذن ولا يكون الموكل  
سلطان العزل ولا يملك الرجوع عن اذنه بخلاف ما وقع في ضمن عقده او  
عقد اخر جائز ويبدل على ذلك ما دل على لزوم الشرط مضافا الى ما تضمن  
الامر بالوفاء بالعقد ان لم يرد قصور عن ذلك لا على لزوم الالتزامات الزمنية  
على اصل العقد الخارج عن مدلوله واقصاه على وجوب ترتيب انا  
صحة ما يتعلق بمقام العقد ومدلوله والى ما ذكرنا من نظير النظارة بالوكالة  
عدم قبولها اما الزوم على الناظر وان اشترطت له في عقد الواقف نظير  
ما في الدروس والروضه والرايين من انها في معنى التوكيل ولكن في الجواهر اشتمل  
عليه تارة بعدم الدليل واخرى بعدم القصد وانت جدير بان ما افاده ما

في عدم

للمنع الشبهة لعدم الدليل وهو كاف في لزوم النظارة اذا شئت فيه  
استصحابا بالاصل النظارة في طرف ردها وانزلها كاستصحاب الملكية  
عند الشك في ارتفاعها وترتيب على بقاءها بحكم الاستصحاب القياس  
بوطنها وترتيب ما لها من الآثار والمناقشة من ذلك بتعدد الموضوع  
لانفق القضية المتبقية القابل وفي القضية المشكوك المراد مردودة  
بان هذا المقدار من التغيير لا يوجب تبدل الموضوع في نظر المرفع الدخيل  
المناف في باب الاستصحاب لان موضوع النظارة في نظره ليس الا نفس الشخص  
لا هو بوصف القبول فلا وقع لتلك المناقشة بعد تعيين الرجوع في تعيين  
الموضوع الى المرفع وهذا الاصل حاكم على استصحاب وجوب العمل الثابت  
بعد القبول وان تمت مؤتمنه في حد ذاته لان الشك في وجوب العمل  
بعد الرد مسبق عن الشك في بقاء النظارة فلا تقتضي التوبة الى الاصل  
الجاري فيه بعد جريان الاصل فيها وان كانا متوافقين واما اصله عدم  
لزوم القبول فانما يجدي للشك في حكم اصل القبول لا في وجوب استمراره  
القبول الحاصل على المشرط له القابل واما الاصل الموجود في المسألة استصحاب  
النظارة بعد الرد وهو كاف في اثبات ثبوتها وان لم يتم اطلاق دليل الرداء  
لكل من يتعلق بالمعقد ولو بالاشتراط له بشئ في ضمنه ولم يعم الشرط  
في قوله المؤتمنون عند شروطهم ليعتدل بالاشتراط هذا كله في ما اذا اشترط  
النظارة للاجنبي واما اذا اشترطت للرجوع عليه فيلزم الاستمرار على قبوله  
بعد حصول بلا الشك وذلك لنبوض ما دل على وجوب الوفاء بالعقد على

لزم



المقام الأول المقتضى في لزوم النظارة بقبول من جعلت له فينتهي تحقيق الحال فيه على تنقيح دلالة قوله او بما بالعقد وانه يتناول الشرط لم يكون العقد بالذات خصوصيته اشتراط النظارة في ضمنه وقبول الشرط لم تماشا باشتراط ثلثه الواقف والموقوف عليه والناظر فكان ان الوقف عليه يكون من اطرار فكل الناظر فيشمل ذلك الموقوف لبيان وجوب ترتيب اثار العقد على المتأخرين ولا يتناول لكون الموقوف بقول النظارة العقد ودعوى كونه عقدا براسه قائما بالواقف والناظر الا انه في ضمن عقد الوقف القائم به وبالوقوف عليه فيشمل ما دل على لزوم العقد ويجب على الناظر الوفاء باعتبار كونه ركنا لهذا العقد الشيء واضع البطلان لغيره بانها في جميع الشروط الواقفة في ضمن العقد وهو كما ترى او يفسد بالنظر الى ما دل على وجوب الرضا بالعقد بين ما اذا شرط النظر للموقوف عليه والاجنبية بالزوم في الاول والعدم في الثاني وذلك لعدم لزم على لزوم الالتزامات بالواقفة من المتأخرين في ضمن العقد الواقع بينهما باعتبار كونها من خصوصيات العقد الذي وجب عليها الوفاء به بمقتضى قوله او بما بالعقد ولا يشكل الامر في لزوم اشتراط النظارة من قبل الواقف ولا خلاف فيه ولا وجه له الا ما ذكرنا من دلالة دليل وجوب الوفاء بالعقد على المتأخرين على لزوم التزاماتهما بخلاف التزامات الاجنبية فانها وان كانت من خصوصيات العقد الا انه غير مأمور بالوفاء بالعقد المقتضى بها اللهم الا ان يدعى عدم القول بالفصل بين أفراد الناظر في لزوم النظارة وعدمه فيكون ما

دل على لزوم في حق بعض الأجزاء دليلا عليه في حق غيره هذا كله بالنظر الى قوله او بما بالعقد واما بالنظر الى عموم ما دل على لزوم الشرط كقول المؤثرين عند شرط وطهم الموقوف عليه وغيره فيستحق سواء في الالتزام بحقه وعدمه فيقولون يتناول الشرط لم مطلقا على صدق الشرط على قبول الالتزام ولم ينع عنه مجال واسع لظهور الشرط ولو لم يثبت الحكم والوضوح في الالتزام بالشيء لانه الذي يناسب ان يثبت عند وفاء به وقبول الالتزام ليس من الالتزام في شيء اللهم الا ان يثبت ان قبول النظارة التزام بما لها من اللواتم والتكاليف والخدمات فيصدق الشرط عليه بهذا الاعتبار فيه من ذلك دليلا اخر اعلى لزوم القول لا يقال ان عموم مقتضى الالتزامات البدوية للحاقه عن العقد بقبول النظارة على تقدير كونه التزاما ببدوى لا يفتقر فلا يعم دليل لزوم الشرط لانه لا يكتفي في كونه ضمينا وقوع الملتزم به في ضمن العقد ولا اشتراطه في متمه ولو سلم كونه بدويا نقول ان الصدق للتحقق خروج البدوي السابق من الالتزامات والمخرج المحقق منها دون مثل هذا الالتزام الذي هو مخرج بين الصفين والبدوي وذلك لعدم توفيقا لهما او عموم يتناول المفروض اقصاه ما هناك توفيق الاجماع على خروج من الالتزامات البدوية والعقد المعلوم بمقتضى الاجماع عليه انما هو الالتزام البدوي المحقق في غيره من الالتزامات الضمنية والواضحة تحت عموم الزوم هذا والمسئلة بعد الاضطرار عن بثوث الاشكال والذي ليس للخطيب قيام استحصال النظارة باثبات الزوم عند اعوان النصوص

اما المقام الثاني فالتحتمل ان عدم ما يقتضيه من اصل اصيل او ظهور دليل والسيرة المدعاة على تقديرها ههنا بجملة الوجه الثاني انه للواقف جعل النظارة بجميع كفيها وكافة وجوبها فله ان يجعلها للواحد وللمتعدد على سبيل الاستقلال والاشتراك ويدل على ذلك المؤثرين عند شرط وطهم والوقوف على حب ما يقفها اهلها المقتضى لصحة جميع الصور المتصورة في المقام فان جعلها للمتعدد فان احراز كونه على جهة الاستقلال او الانضمام والا فاصالة عدم جواز تقريف كل واحد رضا الآخر والمضاهة تقتضي معاملة الاشتراك والمحل عليه ظاهر فان ما مات احدا المتخصصين المحل لها النظر وانزل فيسقط فكل ينزل الاخر او يتقبلها او يعين اليه الحكم غيره وجوه مختلفة باختلاف لغتيته جعل الواقف فان جعلها لكل واحد منهما مستقلا وعلى سبيل الاستقلال لو يكن ريب في استقلال المفترق بها وان جعلها لكل واحد منهما مفترقا بنظر الآخر لخصه مثلا ريب في روالهما من اصل بانتهاء احدها اذا تا او وصفا لزمان المقيّد بزمان قتيده فيكون كما لو طاق الواقف ولم يجعل النظارة لاحد من بدو الآخر وباقي البحث فيه عن قريب وان جعلها لكل منهما مفترقا وانضمام الآخر لكن بالقاء المحضوية وعقد مطلق الضمنية فلما كثر الضم فان احراز طر الجعل ونحو التولية بطر من معتبر ولو فرض اعتدلا محيص عن الجمع على طبق ما يقتضيه من الوجه السالف والافتقار استحصال النظارة الثابتة للمفترق والمحل على الاشتراك فلما حكم

تم الضم فظهر من ذلك كله ان ما يظهر من الخلاف في هذا المقام راجع الى تعيين الصغرى واستظهار نوعي او شخصي وان يراى كونه في الكبرى اذ لا ريب في لزوم العمل على كفيته جعل الواقف ان احراز الوقوف عليها سواء اقتضت روال النظارة من راسها الاستقلال المفترق بها او مع الحكم غيره كما لا ريب في تعيين الضم عند الشك استحصال النظارة للقيدة الثابتة له ومع ذلك لا مجال للزاع في الكبرى وان كان بذلك اللباس لكن لا غشاة فيه فان مثله غير غير في الفقه فان اغلب النزاعات ان نفس عنه يرجع الى الصغرى وهو غير محمود من الفقيه وبالمجمل لا اشكال في كبرى وجوب العمل على طبق جعل الواقف للمتعدد باى نحو كان نعم ريبا بشكل تنقيح الصغرى من الاستقلال والاشتراك فان احراز بقرع الواقف او بطر في صحيح كونه على اى اسلوب فهو لا خلاف بد من التعلق بدليل الاصول وهو قاض بعدم جواز تصرف كل منهما بالفراده بعد القطع بجوارده على جهة المشاكلة للشك فيه والاصل ينفيه واما مع موت احدهما فلا بد من البحث والتفتيش عن قصد الواقف فان ثبت ولو بنظر والجعل نوعا او شخصا تعلقت بشرط النظارة في كل منهما بنظر الآخر في ظرف قابلية البقاء فيبقى على كل واحد به على تقدير انتفاء القابلية عن الآخر ولو انتفاء ذات الوصف وان ثبت تقلقه يكون اصل النظارة المشروطة في ظرف بقاءهما على القابلية فلا ريب في انتفاءها من اصل بسقوط احدهما وتكون بل انما ذلك



الحال كما لم يجعل الناظر من أول الأمر والفرق بين الوجهين هو كون  
تقييد النظارة على سبيل القضية الموقفة المحتملة ببقائها على التقابلية  
على الأول وكون أصل النظارة المقيدة على سبيل القضية الجينية على الثاني  
وان ثبت نفيان قصده بتقييد النظارة في حق كل منهما على سبيل القضية  
الدائمة يعني انه لا يرضى بنظر احدهما الاجتماع مع غيره فالحق ان الضم من  
هذه الساحة ولا يجوز التفرغ للنظر على الثاني بل لا عن الضميمة وتزولا  
له مقامها لان الفروض عدم رضا الواقف بنظره منفردا فيكون تغير الواقف  
الغير السانف واما مع عدم احرار قصد الواقف فالمرجح استحباب النظارة  
المقيدة فيتحقق فيها بعض الحكم نفسه اذا شك في نظارة اخرى مستقلة  
صح استحباب كلي النظارة بناء على جريانها في الحكم المرددين فربما  
احدهما مقطوع البقاء والاخر محتمل الزوال وهو ان تم لا يجزى الا في ترتيب  
اذا ركل النظارة للجامع بين الفرد المستقل والمشارك دون اثار الاشتراك او  
الاستقلال خاصية ومن جميع ما ذكره فيفتح النظر فيما حكاه للمالك  
من اطلاق ضم الحكم وعساه ان يكون بها حال الشك كاشكال الجهد  
في استقلال احدهما بموت الاخر والاعمال هذا كله المسألة الرابعة وهل  
الواقف شرط النظر واطلق الوقت فصل يكون ذلك للواقف والموقوف  
عليه والحاكم مطلقا ويخصي المالك ويكون فيما انتقل فيه المالك الى الله  
او الى عموم المسلمين ولم ينتقل الى احد كما لا يخفى او يخصص بين حق البني  
الاول وحقوق البنيون اللاحقة بكونه لنفس الموقوف عليه في الاول

والحكم

سلطان النظر في ملك الغير ولوم بقاء الملك شرعا ولين ابيت عز ذلك  
فلا اقل من احوال التعدد في نظم وهو يكفي على تقدير اعتبار الموضوع  
العرف في السداد باب الاستصحاب لرجوع الشك سلعة والشك  
في النقص والانتقاض وهو من الشك في الصداق الذي لا يجوز التمسك  
فيه بالصام الا ان يدعى ان سلطة النظر في نظر العرف متعلقة  
بنفس العين وان الملكية واسطة لثبوتها لان قيود موضوعها فتمت حج  
مؤنة الاستصحاب ولا خلاف به اثبات الولاية على التفرغ في العين  
حتى يشكل بعدم ثبوتها للمالك واما الثابت له الملكية الواقعة بل يجوز  
جواز التفرغ في تسمية العين واصلاحها المرتب على الملكية ولا عيب للنظر  
الاذلك وهو متيقن الثبوت في السابق فاشك في ارتفاعه بالوقف  
كارتفاع التفرغ في التناقل به جازا استصحابه ان تم اتحاد القضية في  
المساحة لكن ذلك مجرد تقدير غير واقع لان الموضوع لولا يكن متقدما  
في نظر العرف قطعاً على احتمال الاحتال وهذا ايجاب استحباب على كل  
حال فاذن لا وجه لكون النظر للواقف من عموم دليله ما صل من الاصول  
واما كون الحكم مطلقاً على ثبوت الولاية العامة والرياسة العامة  
لم يجزى بكون له الامام او على كون سلطنة النظر من شئون المقدار  
الثابت لامن دولته وقربانه ولا دليل يدل على اثبات الولاية لها مع  
الرياسة الواسعة للحاكم انقص ما يتوهم ذلك في حقها غير عمدتها  
عادل على كون العلماء غير لثة الانبياء في اسرائيل وقرآن مجازي الاخرين العلماء

بالله



السلطنة السيادة والمنزلة النهائية الا ان الظاهر من العلماء بالخصوص  
الائمة ويدل عليه مصداق الى فقراته السابقة والملاحقة الموقفة  
في مقام بغير الناس على انتشارهم عنهم والتوجه على استبدالهم الحق بالباطل  
حيث ان الله صار سببا لغصب خلافتهم وسلب ولايتهم قول ابي عبد الله  
في خبر يونس بعدد النسخ ثلثة اصناف عا لمر ومنع وعشاء  
لحق العلماء وشيعتنا المتعلمون واما التوقيع الرفيع فلا ان الام من  
في الحوادث بلحاظ الاسياق في مورد الجواب للعدد والاشارة الى ما تضمنه  
السؤال ومن الغريب تغلقه بخصوصه الوقايح التي تنفق في الخارج ولر  
يسلم حكمها من الشارع ومع نصوص هذا الاحتمال ليسد بابها الاستدلال  
بل قد يظهر خصوص الاحكام الشرعية التي تصير مورد الحاجة والاسئلة  
من الحوادث فيه بمعرفة ظهور ذلك لظهور العنوان في ان النشاط في  
الايكال اليهم كونه حلا لاختيار ونقله الاثار وهو لا يلائم المد المرجعية  
في خصوص الفتوى واما المبنية والمشورة فلظهورها في خصوص ولاية  
الحكومة وبفضل الخصوصية وهي لا تقيف السلطنة المنبسطة والمنزلة الغير  
المنبسطة نفسها منبسط القضاء لستتبع عرف الولاية على مباشرة  
بعض الامور كحفظ اموالنا العطر وسائر الصالح العامة فترتب على اعطاء  
هذا المنصب للفقهاء لاسيما اذا كان في مقام الاثم عن الجمع والفضاة  
الجور لان الارتفاع عنهم لا يحصل الا بوجود من يكفي عنهم في جميع ما ثبت  
لهم وكما في تصدقهم ومن المعلوم انهم لم ينظروا على فصل الخصومة وتعلق

المنازعات

المنازعات بل كما فيقومون بجميع الصالح العامة فثبت ذلك للفقهاء  
المصنوب في قبالم ايضا لا يكون الحكم سلطان النظر في الاوقاف الا اذا  
ثبت كونه من ذول الحكومة ولوازمه ومعهود من قضاء الجور وعجزه انك  
فيه كيف للفقهاء استصحابا وبالجملة لا بد في صحة نظر الحكم ونفوذ ما  
من اثبات عموم الولاية له او الملائمة بين ولاية الحكومة الثانية لمع  
الولاية على النظر عرفا اذ كون النظر في الاوقاف من الامور المحبسية اليه  
لا بد من احد يقوم بمباشرتها وتصديقها فان المقدار المتيقن بنفوذ مقرر  
الحكم فيها حلا يتجلى لغيره المباشرة مع وجوده والقيام به كذلك في غير  
الاوقاف الخاصة واما فيها فلا ريب في ان النظر الوقوف عليهم سواء  
استقبل اليهم الملك الام لا تتم بملكون المنافع ملكا خالصا على كل حال و  
قضية الملكية ان يكون لهم حق النظر لكن فيما يرجع الى البطن الاول  
من حيث استيفاء المنفعة ويتعلق بهم واما بالنسبة الى ما يتعلق بالبطن  
الاختر ورجع اليهم من الحقوق فلا وجه بنفوذ نظر السابق فيه بحيث  
تمنع تقرضا منه على عقاب وان لم تارة الى تقصير واختلاف كسفيين العين  
الموقوفة بحيث تتجسس عن حين الانقاع بها او اجارها مده مديدة لتعرق  
معظم المنافع الراجعة الى الطبقات المتأخرة اذ ليس في العين الا الملكية  
وهي لا تقتضي اريد من استحقاق النظر فالسلطنة الطبقة الاولى دون  
لستحقق غيرها من الطبقات نعم لم النظر فيما يتعلق بتعيق  
الاعقاب من باب الحجة بناء على كونه من الامور المحبسية لكن في ساحة

اعوان الحكم وعدمه والانيولك اليه لان العقد المتيقن جواز تقرضا منه  
والمسئلة لا تخلو عن اشكال وطريق الاحتياط فيها فزلبه الجميع واما بالنظر  
او قول كل به باذن الاخر **المسئلة الخامسة** لا بد في ان قضية جعل  
النظارة ونفوذها عدم جواز التصرف عليهم في الامور المتعلقة بالوقف  
بدون اذن الناظر وجوبا الاستيذان منه عليهم ولكن ربما يشكال القول  
كما في المسالك في مورد احداهما ما لو كان الموقوف عليه متحدا بالذات  
او بالعرض لاختصاص المنفعة به فتوقف تصرفه فيها على اذنه بعيدا خصوصا  
مع تعيين صريحا اليه بان تكون فاضلة عن العادة وعينها ما تقدم على  
القيمة لعدم الفائدة فيه واية فائدة في اذن الناظر في المورد الذي  
لا معرض المنفعة الموجودة طر فذا لا في الوقوف عليه بحيث لا يجوز للناظر  
التعطل عنه واثباتها في الاوقاف العامة كالقناطر والحاكات المبنية في  
الطريق والاشجار الموقوفة فيها فان الحكم بتوقف جواز المهر عليها والتصرف  
فيها ولاكل من ثار لا يتجذر على اذن الناظر بعيدا اذ وجب ذلك تقويت  
غرض الوقف في كثير من الموارد لتعلقه بانتفاع الجميع ومن ثم جرت السيرة  
على التصرف بلا استيذان وان لم يكن تخوي او شاهد حال مع ان مقتضى  
القواعد عدم جواز التصرف فيها بغير اذن الناظر لانه لو لم يكن ناظر هذا  
ملقب الاشكال يهوى غاية الفساد لا ان اريد به منع حصة حمل النظارة  
واشترط على ان يكون تصرف الوقوف عليهم متوقفا على اذنه بغير التردد  
في ما ان اتخذ الوقوف عليه وتبين صرف المنفعة اليه او كان الوقف على



بالاقتضاء وعدمه ومع الجهل لا بد من الاقتصار في التصرف على المعدل المعلوم  
جوازوه وهو في حال الاذن خاصة كما انه لا بد للناظر من الاقتصار في المنع على القدر  
المتيقن جوازوه وهو في حوز ظهور الاحتياج الى النظر وعدم استلزامه تقطيل  
الوقف خلاصته في الاطلاق القول باقتضاء النظارة مع الاطلاق التوقف  
على الاذن حتى يستكمل في ما احتياج اليه او في ما ينافي غرض الوقف و  
الاطلاق مع عدم جعل النظارة يجعل النظارة مع الاطلاق فكما ان الاطلاق  
في طرفه المقيس عليه لا يقضي التوقف على اذن الناظر في ما اذا اتفق  
الموقوف عليه او كان الوقف على الجهة عرفا كان لا يقضي الاطلاق في طرف  
المقيس التوقف على اذن الحاكم واما يقضي ذلك في ما حكم العرف به كما  
اذا تعدد الموقوف عليهم فليس التصرف بلا استيذان في الارفاق العامة  
خارجا عن القاعدة الشرعية العاضية بالتوقف على اذن الحاكم ثم ان  
الموقوف عليه اذا التصرف بدون الاذن فيما توقف تصرفه على اذن  
الناظر باشتراط النظر على نحو يقضي فيه فان كان الوقف على الشخص ثم  
قطعا لا اعتبار الاذن بمعونة اشتراط النظارة خلاصته لا يكون تصرفه غير  
المأذون محرما ولا كلاً للمنفعة بالاطلاق سواء اعتبر الاذن عنوانا للموقوف  
عليهم بحيث يكون غير المأذون خارجا عنهم او شرطاً في صحة تصرفهم فيما  
هو ملكهم من المنفعة او هي مع العين بنابر اعتبار انتقالها الى الموقوف عليه  
بالوقف قصه ما هناك ان تصرف غير المأذون ولو مافى بتعين صرفه  
الى الوقف عليه على تقدير اعتبار الاذن عنوانا لموقع على الوجه الغير

السائح

في بوث الملك له والامتناع فيه وانما المتنع هو كونه مالكا حال عدمه  
وهو غير مرد قطعا كما ترى فانه ان لم يقض صحة الوقف عليه ابتداء  
غلان يكون الملك لبق طرف وجوده خلاصته وجه التفتيك ودعوى الاجماع  
عليه الكاشف عن عدم جعل الشارع عقدا للوقف سببا لملك الموقوف  
بعد وجوده في صورة الابتداء ان تمت افضت الاستناد اليه في  
التصرف لا الى حديث عدم صلوح الموقوف للملك الموجب للامتناع  
عقلا اذ لا فرق بين صورة الابتداء والتبعية في ذلك بل لا فرق  
على تقدير تسمية دعوى الاستحالة بين تملك الموقوف وتملكه فاذا امتنع  
كون الموقوف مالكا امتنع كونه مملوكا مع انه لا يثبت في صحة الوصية باليمن  
عليه او منفعة وجواز بيع الثمار والكل في الذمة والاجابة الى شي  
تمليك المنفعة للموقوف ومنع تحقيق الملك عن ذلك كله بل اقتصاره  
الصالح له على حب ملك البناء للمالك الاصل وملك المنفعة لمالك  
خو عن ملك ان يملك بغيره بالاسباب المزبورة استحقاق يملك الموقوف  
بعد وجوده كانه ملك الموقوف حقيقة من ضيق الخناق خصوصا في  
الاجابة فان المتاجر يملك المنفعة المجددة حقيقة بحيث يكون هو  
مالكها والمنفعة ملوكة له بالجلد الشائع ولذا يجب عليه دفع العوض  
فكلا فانه ليس لا قضاءا بقدر الاجابة تملك المتعاضد في طرفها  
وحالها بان هذا التزم ناش عن جعان ان المالك من معولة المجددة الى  
تستدعي موضوعا موجودا وهو غفلته واخضع عن انها اعتبارا من

لاعتبار



ذلك ما في باب الاجارة من انه لو اجر البطن الاول فانما في اشارة  
الاجارة بتطل اجادتم لان البطن الثاني يتلقون الملك من الواقف لا البطن  
الاول فان مقصودهم من عدم التلق من البطن الاول ثمة عدم ارجاعهم  
وهو جامع التلق بغير التبعية في التملك واذا ملك نفسه منهم وكيف  
كان فلا بد من ان يتملك البطن الاخر بالعقد التام الواقع بين الواقف  
والوقوف عليه اولا والمفروض علم بما فيه العقد بين الواقف والمعدوم  
الذي هو صدد السلسلة في الفرض لعدم حصول القبول منهم فكيف تملك  
الدرجات النازلة والى ذلك ما عن الفاضل في درجة البطان من انه  
لا مقر للوقف وذلك لان المعدوم غير قابل للقبول والموجود المتاح  
عنه لا بد ان يتلق الملك منه بالعقد الصحيح المستقر في حق هذا محض  
المقال في تصور الاشكال وانت خير بانه من الجهة الاولى فيكون على كون  
المطلوب في باب الوقف واحدا وهو الوقف على الجميع الموحد في المصير  
بالوحدة الاعتبارية فاذا فرض ذهاب جرمه من اجرائه تذهب الجملة  
الواحدة وتكون التبعية اجنبية عن قصد الواقف واما اذا فرض بقده  
فيكون الواقف غرضان صليان ومربتان من المطلوب متربتان قصد  
الوقف على الجميع المرتب فاذا لم يسلم فطعن التهمة فلا ينبغي الا رتبته في  
جهة الوقف على الموجود المترتب على المعدوم وان فرض كونه بالنسبة الى  
المرتبة عليه محالا ولا مسرحة الاشكال بان ما قصد لم يقع وما وقع لم  
يقصد لان المفروض مثل ذلك في دائرة القصد فلا بد من احراز

حصول المعدوم فلو ان البطان وغراه في المالك الى الماتن والمحققين في الجرم  
الى الشهرة والصحة بالنسبة الى الموجود وهو المحال في الشئ في الخلاف والمبوط  
الكلام في هذا المقام مبنى على الفراغ من بطلان الوقف بالنسبة الى العلاء  
للإجماع والاختلاف عن المناقشة فيه باحتمال استناده الى كون الملكية  
من العقولة المحولة بالصنمية والذهول عن كونها من الخارج المحول ومع هذا  
الاحتمال لا اعتبار بحصول الإجماع فضلا عن المقول والاشكال التصوري  
هذه الساحة يرجع قارة الى المقام السبب وهو ان صحة الوقف على الموجود  
تستلزم وقوع غير المقصود وعدم وقوع المقصود وهو ينافي نتيجة العقود  
للقصور وجه الملازمة هو ان الواقف لم يقصد في وقفه على الطبقات  
المتدرجة في الوجود ان الوقف على الجملة الواحدة بالوحدة الاعتبارية  
فاذا ذهب جرم منها يذهب ذلك الامر الواحد في وتكون البقية اجنبية  
عن نية الواقف فالوقف عليها يستلزم احترام قاعدة تبعية العقد  
للقصد وقارة من جهة السبب وهو انه يستلزم تملك البطن الثاني  
وهو الموجود قبل تمامية العقد في حق البطن الاول وهو المعدوم والوقف  
عليه تكامل السبب بالنسبة الى الطبقة الاولى وهو خلاف ما اتفقت  
عليه الاحكام بان ان البطون اللاحقة انما تنطق الملك عن البطن الاول  
بعضهم يتمكنون بالعقد الواقع بين الواقف واول البطون فها ومن ثم لا  
يقتضي الشرايط المقررة في الوقف من القبض والقبول في حق الذين فانه  
ليس الا لتلقهم الملك عن الموقوف عليه في الطبقة الاولى ولا ينافي

ذلك

الشارع وفي ثبات ذلك فظهر انه لا بد بتبعية الصحة والبطان  
على وحدة المطلوب وتقدده في باب الوقف ولقد اجاد الشافعي  
على المبوط حيث بين المشقة على تبعية الصفقة ولعمري انه حسن  
غرضها وعرف منها حاجتها فاذا احرز بطور ونوعى تعدد المقصود لا  
ينبغي التوقف في صحة الوقف على الموجود وقد عرفت ان حال الوقف كمال  
البيع صفقة وفساد بعض اجزاء البيع لا يوجب بطلانه بالنسبة الى الجميع  
وان هو الا لا يثبت انه على تعدد القصد قصد تملك برهن الثمن بجزء  
من الثمن فاذا ظهر فساد بعض الاجزاء لا يقيح في مضى التملك في الباقي  
ولا يخرج بذلك تبعية العقود للقصور لان المفروض تعدد المقصود  
واخلال العقد على الجملة الى جملة عقود لعدم دما يفرق بين فساد  
الجزء وفساد الشرط وسجد هو ان العقد على الجميع في قوة البيع بين  
العقود لانه ليس لانفس الاجزاء بالاسرار كالحال بها وحدة الحكم فاذا  
تعلق العقد به كان ذلك في قوة العقد على كل جزء جزءا فلا ينافي  
فساده في بعض صحته في اخر وهذا اجازة العقد على الشرط فان جرم  
يجب قصد الشرط الى تصديق التملك بالشرط والعقد على الواجد ولو لم  
اشياء العقد بانقضاء للعقد فاذا حكمت بحصة العقد طرفي الفاقدين  
وقوع ما لم يقصد وعدم وقوع ما قصد الا اذا فرض تعدد القصد  
في العقد وكون التبعية في المرتبة الشائعة من القصد لا في تمام القصد  
وهو وان كان بكان من الامكان لكن لا ينافي بانها في الصيغة لا سيما

مبنى الوقف ولو بطور نوعي ولا يبعد دعوى ان استقرار الواقفين و  
التفتيش من قصودهم يحصل لهم بتعدد مطلوبهم نوعا في ان قصدهم القصد  
بالمال الجملة المترتبة فاذا تعدد المرتبة عليه في كل واحد في باب البيع واما  
من الجهة الثانية فليس له مسرحة في موقع صحيح بعد الفراغ عن تعدد المقصود  
واحراره من حال الواقف لانه يقول الموجود الذي احاط به القصد يتم العقد  
وليتقرر ويكون هو صدد السلسلة ومبدء الطبقات فتتلقى البطون اللاحقة  
الملك عنه ولا غصاصة في ذلك بعد فرض دخوله في المراء وتحقيق الحاجة  
معه نعم اذا توقف صحيح الوقف على الموجود بالعقد بين الواقف والمعدوم  
المصدبه صح الاشكال فانه لا مقر لذلك العقد لكن ليس الامر كذلك واعنا  
يصح الوقف عليه بالعقد الواقع بغيره وبين الواقف ولا ينافي ذلك  
تلق الملك عن البطن السابق الى من سبق له من الموجود في قبول العقد  
مبدء السلسلة واول الطبقات نعم اذا فرض الشك في تأثير مثل  
هذا القول كان مقتضى اصل الفساد ولا اطلا في لادلة الوقف يحكم  
عليه لما سبق من انه اذا قلة الى المقام السبب دون السبب ومن ثم اعتبر  
اصل القول بالامس لان يتم عموم قوله او فها بالعقد وقد عرفت الكلام  
فيه مشعا حسلا فينبغي الاعادة دون تمامية شرط الفقاد لكن الذي يكون  
الخطي عدم ما يوجب الشك في ذلك بعد احراز ابقاء الوقف على القصد  
والفلاله الى العقود فان قضية صحة الوقف يقول الموجود اذا انقضت من  
الشئ الفاء قصده المتاحر لم يخازم فاعادة تبعية العقد للقصود من قبل

الشارع



في القيود المفوتة المطلوب عرفا وان امكن تعلق بالقصور ومفاد ذلك  
 القيد بحيث كون التقييد بما في المرتبة الناقصة لا في تمام المرتبة والمتكلم  
 في هذا المقام ذيل طويل يطلب في بابه وكيف كان فالمدار في تبعض  
 على تعدد القصور فلا بد للفقهاء من الجزئ في احرار مبيع العقد في كل باب  
 وليس في البين ضابط لا يختلف وميزان لا يتوقف ولكن يوشك ان لا يشك  
 في ابتناء الوقف على تعدد المطلوب نوعا بحيث يحتاج غيره المضيف  
 قرينة متصلة بالصيغة فلا مانع عن الحكم بصحة على الوجود للمرتبة  
 على العدم اذ القاء بالقبول وان كان له سببا ما هو معتبر الحصول بعد شموله  
 الوقف باطلا تها لمثله وان لم تكن ناظرة الى مقام السبب اللهم الا ان يدعي  
 ورودها في مقام التبرع دون البيان المرقوب في استفاضة الاطلاق  
 ومع ذلك فيجمع الوقف على حب ما يوقفها اهلها عنه وكفاية لا وفي  
 الهني والدراية وما في الرياض مناقشة دلائل بان الوفاء ببعض  
 غير ما وقفه الواقف معنى على استفادته وحده للمطلوب وتعدد الوقف  
 على المجموع مرجح شيئا للمجموع كابتناء ما في الجواهر من مقام التفرقة بين المرفوعين  
 وبين تبعض الصفقة متعلق بالقصد في المرفوع بالمرتبة الذي هو كالركب  
 في انتفاءه بانتفاء المرتبة عليه لا انتفاء الترتيب في ضبط العقد  
 من داس على ذلك فيكون العمل على طبقها على حب ما وقفه الواقف  
 فيشمله عموم قوله الوقفي وكون الترتيب في تمام المقصود واما اذا  
 فرض انه قيد في المرتبة العليا من القصد بمعنى انه لم يرتبها من مرتبتها

قصده المرتب واذا لم يسلم بخصوص الباقي فلا وقع لما افاده لان  
 انتفاء المرتب عليه في هذه الساحة انما يوجب تعدد المرتبة العليا من  
 القصد وهو الوقف على المجموع المرتب دون المرتبة السافلة والدرجة  
 النازلة منه بل هي باقية على حالها لا يكا ديوجب ذلك اضلاها  
 فيكون العمل على طبقها عملا على حب ما وقفه الواقف فيشمله عموم  
 قوله الوقف فاذا دعه دعه ادمرجح الى منع الصغرى ودعوى وحدة  
 المطلوب وللمناقشة فيه مجال واسع هذا كله في الوقف على الموجود  
 تبعا للعدم ومرتبا عليه على منواله وما الوقف عليها بلا ترتيب  
 فتدريج ولعل جريان تعدد المطلوب فيه اظهر واجلي والظاهر اليه  
 اجدد واولى ومن هنا حكم المشهور بالصفة في حق الموجود وبعد ما  
 في حق العدم وهي يسلم الكل من صح ذلك في حقه اربع في النصف  
 خاصة وبصرف النصف الاخر الى الفقراء وجمان يتبعان كيفيته  
 تعدد المطلوب واذا قصد الواقف فاحه ربما يقصد التبرع على وجه  
 لو لم يسلم في احد الشريكين بصرف الكل الى الاخر كما في مفرض الترتيب  
 وتارة يقصد على وجه بصرف اليه النصف خاصة وتجوز احرار تعدد  
 القصد لا يحيد الا في صحة الوقف على من يبيع ذلك في حق في الجلة  
 واما كيفيته فغروزة في حقه فيحتاج الى معونة استعمال نحو القصد  
 التعدد ولو لم يظهر رضى على وجه يحتاج اذارة خلاف تلك للكيفيته  
 التي نصب قرينة شخصية بغيره لا يبعد دعوى ظهور الوقف عليها

تعدد

بحث صغرى لا فائدة فيه ثم ان ههنا اشكالان وسعة عسر  
 الاختلال في كلية موارد الحكم باختلال العقد على التعادة من جهة  
 تعدد المطلوب وهوان مجرد تعدد مراتب القصد لا يحيد نفعا  
 مالم يدخل المقصود بجميع مراتبه تحت العقد والانشاء اللفظي بحيث يرجع  
 العقد على المجموع الى الجمع بين العقود لوضوح عدم صلاح المرفوع الى  
 والقصد القبلي للثابت في باب للعاملات مالم يفرغ في قابل اللفظ ونصب  
 في دعاء الانشاء وهكذا الامر في باب الطلب الا اذا احرز ان المولى  
 في مقام البعث والبحث والبرهان من الاظهار والاحراز في باب التزام  
 بحيث لو اذ هذه الجهة والملازمة لا حرج باسناد امر ونحوه باسناد زجر  
 ومن الواضح ان الذي يدخل في حين العقد ويتضمنه الانشاء اللفظي  
 ليس الا المرتبة العليا من المطلوب وهي المرتبة المقيدة دون جميع  
 مراتبه فجمع مراتب تبعض الصفقة عقد واحد على المجموع لا عقود  
 مجموعة في واحد وان كان هناك مرتبة اخرى للقصد متأخرة قابلية  
 الذي هو من موارد الاختلال بلا اشكال وكون المطلوب من البيع صفقة  
 او لا الكل واذا لم يسلم فكل لا يقع العقد فيه الا على الجملة المجمعة  
 الذي تقول بزوال بعض الاجزاء ولا تقع الصفقة الا بالذلة على خاصة  
 وان فرض بثوت عقد اخر متاخر لكنه لا يفيده اصلا فهو متعاقد  
 عليه منقذ وما هو باق متعاقد عليه والا لو كان وجه الخيار في  
 تبعض الصفقة اذ ليس على تقدير احاطة العقد بجميع مراتب القصد

نحو الشاذكة في كون المقصود جميع جميع المنافع الى احد الشريكين لو لم  
 يسلم في الاخر وكيف كان فلا شبهة في وجوب اتباع قصد الواقف  
 لتبعية العقود للقصور وعموم الوقف على حب ما يوقفها اهلها واما  
 تفصيل كيفية وكيفيته فلا يدخل تحت ضابط مسائل وميزان ذائل  
 والتراجع في مثله صغرى عديم الطائل لا يليق باباب التحقيق ومنه  
 يظهر انه لا وقع النزاع الجرد في تعيين مصرف المنافع في الوقف على من  
 يملك تبعا لمن لا يملك اذا فرض صحته في حقه وانه ليجوز الانتفاع  
 في زمان الانقطاع مطلقا او ما اذا لم يكن اعتبارا فتراص المرتبة عليه  
 كالمعدم والجهول والا اعتبر تراصهم في انتفاع الطرفين الثاني ويكون  
 التواء في طرف الانتفاع للفقراء او للواقف ومع حيوة واودته  
 مع محاقه كمنقطع الوسط لان ذلك كله يدور مدار كيفيته تعدد  
 المطلوب بعد الفراغ عن كبرى تبعية العقود للقصور وان الوقف  
 على حب ما يوقفها اهلها فلا بد ان يجرى ولو لم يظهر رضى كيفيته  
 القصد المتعدد كما لم تعدد العقد فكما يعتبر ظهور العقد في تعدد  
 القصد ولذا لم يحجز تبعض الصفقة في بعض الاجزاء الذي يعلم عدم  
 استبداره بالقصد ولم يوجب جديشا لا اختلال في القصور المقومة  
 للمقصود عرفا كالتأبد من احرار كيفيته تعدد القصد بعد الفراغ عن  
 اصل التعدد فلا يحصى عن تفصيل العقد كما وكيف ولا يرجع البحث  
 فيه الى كبرى سرعته حتى يكون له من الفقيه موقف وجهه واما هو

جذب



الاختلف الفرض وهو لا يوجب الخيار هذه الصورة الاشكال وملخص  
 الفطرس من هذه العويصة وتتميم هذه النقطة هو انه قد سمعت  
 سابقا ان الحكم بالخذل العقد الى العقود ليس الا في ساحة دلالة الصيغة  
 على تعدد العقد ولو بقرينة فوجبه بصير اللفظ بركتها ظاهرا في تعدد المطالب  
 بحيث يحتاج اذاعة خلافه منه الى انصاف بقرينة مقابلة به ومع فرض هذا  
 الظهور النقي لا يبيح الشك في جواز انشاء جميع مراتب العقد باللفظ  
 الدال على بعضها صريحا ويحصره وعلى بعضها الاخر بمعونة القرينة فيضمر  
 بذلك مراتب العقد بخلافه في دعاء الانشاء وفي مرتبة ومتفرقة في  
 ظرف الخارج ومرتبة وان اردت ان يسهل عليك قول ذلك فافرض  
 وضع الصيغة لانشاء كل من مراتب العقد على سبيل الاشتراك اللفظي  
 وهل يفك انك ادعيت انشاء جميع المراتب بتلك الصيغة المشتركة  
 كلا ولا فرق بين ما لو كانت الدلالة عليها بمعونة الوضع اربعة في بعض  
 وبالقرينة فافرض في بعض الارتياب في محبة التما المقصود بجميع مراتبه  
 باللفظ ولو بمعونة القرينة في بعضها واما حديث الخيار فاما هو بركته  
 فاعلة في الضرر والضرر ضرورة ان الالتزام ببعض مضمون العقد من  
 المصادر فبعض تلك القواعد ينفي التزم وثبوت الخيار ولكن قد قيل  
 فيه مع قطع النظر عن عدم كونه ضررا بان انصافه يخلط الفرض بان  
 انتم عليه مطوع طبقه وافتح بدعوة نفسه وتلك القاعدة بقرينة  
 سبقها في صاق الامتنان لا نعم مورد الالتزام والذنب عنه باز لا اقدام

علم

هذا انها تختلف بحسب الانا واختلاف الاعيان الوقوفة والاشخاص الوقوف  
 عليهم فبما يصح التملك والتملك اذاد الملك وفي ما لا يصح ما لعدم قابليته  
 العين للملك لعدم قابليته الوقوف عليه للتملك اذ يحضره اذ ذلك هذا  
 بحسب مقام الثبوت ولا مكان واما بحسب مقام الاثبات والبرهان فيكشف  
 فيه اطلاق دلالة الوقوف لصحة التصديق على الرق فيصح ولا يصح لصحته  
 الا اذاعة تلك الانتفاع فلا حظ له بعين المبيعة ولا تاخذ بيد قصوره و  
 منه يظهر صحة الوقوف على المصالح العامة من القطار المساجد وكفائف  
 الوقوف ومونة حفر قديم وغير ذلك لعموم ادلة الوقوف ولا ينافي ذلك عدم  
 قابليتها للملك ما لعدم انحصارها فانه بل تختلف باختلاف الموارد فيفيد  
 في مثل الفرض الفاك الملخص وارجوعه الى الوقوف على المسلمين وتعليق  
 فوجهم لكن مشروطا بان لا يصرف الا في مصرف خاص ولا عرفت ذلك لان  
 الوقوف على حب ما يوقفها اهلها ولا ينافي ذلك المرسل في الفقيه  
 عن الوقوف على المساجد فقال لا يجوز فان الجوس اوقفوا على بيوت  
 النار لانه مع قصور سند واحتمال اذاعة البيع والكنايس من المساجد  
 يمكن حمل لا يجوز فيه على الاستفهام ولا تكاري ويكون المقصود من  
 القضية السوقية في مقام التعليل بيان الاولوية بالجواز واما وقف  
 المسلم على الحرب ففيه قولان المشهور كافي الجواهر والمسالك وعدم  
 الجواز بل عن ظاهر الشريعة واسعا والمسالك في الخلاف عنه بل عن  
 لشكركه الاجماع عليه وعن كثير من القدماء اطلاق الجواز على الكافر

بل عن



مثلا ودعوى عموم مادل كونهما فيش في حين المنع واما يخص ذلك بحال  
له الخاص لم يخص فيه ولا يسم ما اذا كان المسلم نحو اضافته اليه يحل  
المصرف فيها تلك الاضافة صرفة انه سوف لبيان عدم رعايته  
الحرفي بما هو حرفي فاذا فرض تعلوق المسلم بما كان المصروف موجبا لعدم  
رعايته المسلم فاذا وقف المسلم شيئا عليه حرم تجنيه والمصرف  
فيه بما ينافيه الاستلزامه انتقاض غرض المسلم وثمره حقه ودعوى  
انه فرع بقود الوقف وصحته وحوال الكلام مدفوعة بكفاية  
الادلة المطلقة في صحته بعدم عدم ما يوجب دفع اليد عن اطلاقها  
اذ ليس في البين الاما دل على حل ماله للمسلمين وهو عدم المنع لما عرفت  
من ظهوره في ماله المنع عن جهة اخرى موجبة للاحرام ومع الاعيان  
فالتصادق من وجه والبرج في جانب الوقف كما لا يخفى على النقاد الجيدين  
والفطن الخبير البصير وانا ناسلهم تلك المسلم ودعوى عدم منافاته  
للتأيد البعثة الوقف لان الماحوز فيه ان يقصد الواقف الصدق  
الابدي في خيال الحلي الذي هو قصد المصدق في مدة محدودة ولا يحل  
بذلك احتمال الزوال من قبل الشارع كما اذا فرض احتمال عروض الاسباب  
المسوغة لمبيع العين الوقوفة بغير ما يفرح في اقتراح القصد المرفود  
في نفس الواقف قصد تصرفه في العين الوقوفة بما يحترمان عن تلك الوقوف  
عليه والعزم على فعل ما ينافي وقفية لموضوع استحالة تعلوق القصد بما  
لمتناقضين واما احتمال عروض ما ينافيه من قبل الشارع فغير جائز في

لا يفيها لانه يجامع الملكية بان تكون مقيدة بعدم استيلاء المسلم  
منه يتفرح ما في دنايف الميراث عدم قابليته للحرفي الملك الذي هو مقف  
الوقف ولا اقل من الثلث ولا صلا العناد هذا ولو سلم عدم صلوحه  
له فلا يمنع ذلك عن الوقف عليه لما سبق من انه انما يفيد ملكا المنفعة  
او هي مع وقبة العين في مورد القابل والافيد مجرد ملك الانتفاع  
من دون ان يقع شيء مهمما في حين الملك كما في وقف المساجد والوقف  
على المملوك في وجه وجيه ولا يكون ذلك مقدر حقيقة بحسب الموارد  
بل الاختلاف في حقيقة البسيطة باختلاف المقامات فالتكثر  
بحسب الاثر خاصة ولا غصاصة فيه ولم يكن امرا غريبا عادم النظر  
واما كون الوقف عليهم في عرفة الزوال وهو نيا في التقليد والارسال  
ففيه اولا منع كونه كلك بل الوقف عليهم بعد الفراغ عن جواز ملكهم  
يؤثر في حرمة التصرف في العين وان صادرت ملكا لهم وحزبت عن  
تحت ملك الواقف وذلك لان الواقف المسلم نحو حق فيها وان حازت  
عن ملكه وهوان يكون صدقة خارجية على سبيل الدعاء ومال الحرفي  
انما يكون سلب الاحترام وفيها لاهل الاسلام اذا تخص فيه وخلص  
له لاسم وان كان المسلم نحو تعلوق وارتباط به نعم لما ملك منافع  
العين الوقوفة كان للمسلم انتزاعها عن يده واما العين نكوتها  
منوثة بشير حق الواقف وان حازت عن تحت ملكه فلا تقع فيها  
للمسلمين وسالغ الاغتنام لهم كما اذا تعلوق بها حق اخر المسلم نحو الرهانة  
مثلا

تمت نية الاطلاق والتأيد فاذ لا مانع عن صحة الوقف وتزيب جواز  
تملك المسلم ستر عليه فانه من الاحكام الشرعية المرتبة على تمامية الوقف  
وقصد الواقف التأيد فلا مجال لحال اخلال احتمال الزوال بالاعتناء  
لقصد التأيد والدوام لانه انما يتجده اذا كان الوقف علة فامة للتأيد  
وهو في حق المنع الاكيد والا ليركده بخير بعبه وهو في الجملة ما لا يرضيه  
ولا شبهة تعزير وليس ذلك الا لكون الوقف مقتضيا للدوام بحيث يعبه  
ما لم يصادف مانعا من قبل الشارع ولم يرتب عليه حكما شرعيا ينافي  
بقاؤه استمره ومع الاعاض وتسليم منافات حل ماله للوقف عليهم  
فانما يتم ذلك في الوقف على اشخاصهم دون الوقف على العتارين الكثرة  
الراجع الى تعليق النوع لان مادل على كون ما هم فيش للمسلمين مصرف  
عام رجع الى جنسهم ولم يكن له مالكا شخصيا لكن لا يخلو ذلك عن نظر و  
اما كون الوقف على اهل الحرب من موادهم والنهي عنها فغاية الخفاة  
لان الوقف من مقولة الاحسان وهو يجامع كل من التودد والتبقيض  
كان الاساسة بجاعتها اذ كثيرا ما يحسن الانسان من يبعضه ويخطه  
لغرض من الاغراض كما اخبرنا بسبب من يوده ويحبها كاهوشا للنفوس  
المغفورة على الاذن والطباع المجهولة على الاساسة مثلا ينافي حرمة  
موادهم وهولاهم لجواز الوقف عليهم انما يمكن ذلك بداعي الوادة و  
الموالاة وغيرهما من الداعي الموجه بل كان بداعي التليف قلوبهم و  
ميلهم الى الاسلام وغير ذلك من الغايات الممدودة لوجود ما تقتضيه من ادلة

المطابقة وعدم مانع وجوب دفع اليد عن اطلاقها فينقرب بلح كما يتقرب  
بالوقف على المسلم بل بما كان الاحسان اليهم ابعد عن الهوى واسلم  
عن الويام لاحسان على المسلم اذ بما يتلصص التعصب بالتقرب فيه  
بخلاف الوقف على الكافر لاق بها عدم صدق المودة والموالاة  
على الوقف عليهم لكن يصدق عليه عنوان البر والاقساط اليهم المذهبين  
مجهوم قوله ولا ينيكم عن الدين لولاكم في الدين ولم يخرجكم عن  
دياركم ان تترأوا قسطا اليهم المودة فينبغي المحذور على حاله فامة  
غفلة واحة عن ان هذه الآية انما تدل على ان النهي عن البر و  
الاقساط انما هو بالنسبة الى جميع الوصفين دون غيرهم وانكا وا  
من اهل الحرب فلا في بالاحتجاج الجواز ايج ولنا نظره القراء  
في سلك الاستدلال على جواز الوقف على الكفار مطم وهو في غاية  
المتانة بعد ضم حسن الاحسان واستحباب الوقف اليه وقفا لسا  
قد يستشكل من ان مجرد عدم النهي الذي هو قصارى دلالة لا  
ينتهى صحة الوقف المتوقفة على نية القرية بل لا يحصل بدون  
الامر ولا نقارضا الانايت الناهية عن المودة والموالاة لما عرفت  
من عدم المسالمة بين الوقف وعنوان المودة فضلا عن ادراجها  
تحتة ومنه يظهر ان غير المحدث الجرائ في وجه المانع بين تلك العمومات  
الناهية وهذه الآية بعد اعترافنا بظهورها في جواز الوقف على  
مطلق الكافر ذميا كان او جبريا في غير محل واستصعابه لذلك



في غير موقعه لان التماس البيع في ساحة المعاوضة وهي موقوفة  
على اندراج الوقف تحت العناوين للمنفعة عنها وكيف كان فان مقتضى ذلك  
تلك العمومات وسلت عن المعارض مع القول بطلان الوقت وان لم  
تعتبر القرية بوضوح اعتبار الرجحان ضدية ان الوقف يذب اليه  
بل عن بعض الاساطين الاجماع عليه ويصدق نزاعهم في اعتبارية  
القرية في الصحة لانه لا يكون الا في المورد الصالح المحل الواجب لعدم  
ان لم تعتبر شيئا منها لا ينبغي الربط في صحة العقد وان فرض ان اندراج  
تحت العناوين البغوضة لما حقق في محله من عدم المداخلة بين حصة  
العامة وفسادها الا اذا دل على حرمة مالا يكاد يحرم مع صحته كما في  
عن اكل الثمن او الثمن في البيع وان اذنا في تبصا مع اعتبارية  
القرية فضلا عن صلاح انحلالها الا ان ذلك لانه المنع من المداخلة  
معهم على عدم صحة الوقف عليهم منع مقبول لعدم المداخلة بين عنوان  
المادة وبين الوقف فضلا عن كونها مرداه هب ذلك ولكن الهني  
عن المادة مما حوت المادة فلا يقل عن عدم جواز الوقف عليهم بالادلة  
الواجزة والذوات الساتعة لله لا ان يقال ان تلك الحجة تستلزم  
لاستبعاد دفع ذلك فهي معارضة بالادلة الحجة والمجمع الادلة الطلق  
المتفق للصحة نعم بان شك في رجحان الوقف عليهم بعد فرض  
اعتباره شكك الشك بالاكثاري لا ينبغي الشك فيه بعد المصطلة عم  
المرحى لاحسان من العقل والذوات والاحكام واكثرية الدالة على

حضر

على أخ لها يهودى فأقرها بنى والشافى الحامىل انا كان الكافرة  
ابوى الواتق كان جائزاً وشيئ منها كما تولى انا ينهض بالذلة على  
الاختصاص وجهها المحدث الجاهل بالجميع بين ما دل على المنع من العورات  
النهي عن المودة وبين ما دل على صلة الارحام ومعايشة الابوين  
بالمعروف ودفع عن العزيب لان الآيات الناهية عن المودة والمولات  
ناطقة بمصرح لفظها بالمنع عنها حتى في حق الابوين والارحام كقولنا  
لا تجدوا ما لا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله  
كأول ابائهم وأخوتهم وحشيتم قوله ايضاً ما يهاى الذين آمنوا لا تتخذوا  
أبائكم وأخوتكم أولياء ان استحبوا الكفر على الايمان ومن يتولهم فمك ويكفر  
هم الظالمون ولا صرح بالجمع مع ذلك مع اخيه يمتنى على المعارضة فلهذا  
وهو متفرع على الذراج الوقت تحت لعنوان التهمة فانك الوجه  
الجواز مطلقاً غير واحد من منع عن صحة الوقت على الحزب فيما لا يربو  
جاً بالمخصص ان ثبت استنادهم في المنع ثم إلى العورات الناهية  
الله لان يثبت تعويلهم في عدم صلاح الحزب التملك ويكون  
الوقت عليه في معرض التزاعل وما نحن في فسخه عن مسئلة التفرقة  
هذا كله في الوقت على الكفا بما هم عبار الله وعن جملة بنى آدم وما  
الوقت على مصالحهم العامة فنقلنا على القاعدة صحة ان كانت المصلحة  
المقصودة سائفة لرجوع الوقت عليها إلى الوقت عليهم بشرط مخرجه  
من معرض خاص على حد الوقت على المصالح النوعية العامة إلى المسلمين

ذریعہ





فقد هما لكون الوقف بهذا القصد اعانة على الانتم بالحل الشايع فبطل  
وان لم يفسد بالقرينة لانقضاء الوجان المعبر اجماعا ومنه ظهر حال  
الوقف على الكتب المسماة بالانجيل والتوراة الحرفه فانه لا يصح اذا كان  
ذلك بدا على حفظها عن الانداس وصونها عن الانهاس لكونه من الاعمال  
على الحرم ويصح اذا كان بقصد بقاءها للنقض والرد لكونه طاعة مع ان  
القوم اطلقوا المنع من الوقف عليها وعساه يفتى عما ذكره من صحة  
وكيف كان فلا ريب في صحة الوقف على الجهات المحلة وبطلان ذلك على الجهات  
الحرمه واما الصغرى فتختلف الاصابه لا تختلف وليس فيها على عمدة  
الفقيه من الحسن في امثال ذلك الاقتصار على بيان الكبرى من دون تعرض  
لصغيرها غير المضبوطة لكن استخرج عن مسلك الاصحاب محدوده عظم  
هذا كله فيما لو وقف المسلم على البيع والكتايب والكتب المسماة بالانجيل  
والتوراة وغير ذلك من المصالح السابقة في حلهم واما لو وقف الكافر  
عليها فقد جوزه الاصحاب بخلاف فيه بل عن الشيعه المبرج به نعم  
تردوا لمحقق في المنافع بعد حكم بالبعثه حيث قال وفيه وجه اخر لا اصل  
فيه اعتبارية القرينة لان لم يترتب عليها القريب ومنه وجود من الكفره  
المغرضه بالمعبودان لا يحتاج ذلك الى موثقه فانه على اعتقاد درجات  
الجهته المقصوده والوقف عليها منه بطلان وبقاى وقياس الوقف بالصالح  
للملة لا ينافي في القرينة المعبره وبها من الكافر في غير محل وجود الفارق  
وهو قيام الدليل في طرف المقيس عليه على اعتبار الايمان المغدود

في الكفار

ترتيب اثار الوقف على وقوعهم والمعامله معها معامله وقف المسلمين وان  
فرض المغايرة بسبب السبب المؤثر في حصوله كما في النكاح لا يبيح الربوب وان  
الحكم بالبعثه الواقعيه يحتاج الى دليل قطع بدل على ان ما يعتقد انه  
سيما مؤثرا وعقدا معتبرا هو كونه في حكمه بحسب الوقف ويجب على كل  
احد ترتيب الاثر بحكم الشايع كما ثبت في النكاح بغير قاطع وانت خير  
بانه لا دليل يهتض على الصحة الواقعيه في باب الوقف فلا غائله في محل  
محتبه على الصحة الاقرائية عما مضى عدم التعرض لهم ودفنهم على طريقهم  
لانه المقدار المتفق فلا يجب ترتيب الاثار على طبق معتقدهم اذا خفي  
مخالفتهم لنا والحكم بالراهم بما التزموا به اذ افاقى محض شريع للتسعة  
على ان لا يثبت الا انما يجب الا انما على سبيل المحتم والندم وهذه الكثرة الجامعه  
والكتيحه المناهضة في جميع ابواب المعاملات وكيف كان فلو وقف المسلم  
او الكافر فقد اذن الحق الاصحاب على الطريقة الى فقهاء خلافة الواقف اذ كان  
اللفظ جمعا معرنا ومقتضى الاستغراق من جهة الوضع او الاطلاق  
وقد اتممتوا في وضع اليد من عموم اللفظ وشهادة الحال لصلوحها  
قرينة على صريته والتصرف فيه ولو وقف المسلم عليهم امصرف الفقهاء  
المسلمين ولو وقف الكافر انصرف الى فقهاء الكفار انصرفا بشهادة  
الحال بل ذكر غير واحد من هؤلاء بالدلالة على اعادة فقهاء اهل مذهبهم  
وهذا كما ترى يتاخر ما عن الأكثر بل المشهور في الوقف على المسلمين  
من الطريقة لمن صلى الى القبلة اى تدن بها وان لم يفعلها كما عن المذنبه

مذاهب

وفي الوقف على المؤمنين من الطريقة الى الاثنى عشرية وان لم يكونوا  
بمجلس الكبار خلافا للشيخ في محكي البتاني من غير فرق بين ما لو كان  
الواقف محقا وغيره وما لو كان من الاثنى عشرية وغيرهم فان شهادة  
الحال ان كانت صالحة لتخصيص عموم المغال وصرف اللفظ الى ما يناسبها  
فلا تختلف بحسب الموارد فكان حال الواقف صارفة لعمم الفقهاء ملك  
خلافة الواقف بل اهل مذهبه فلكل صارفة لفظ المسلمين المخصوص  
فرقة الواقف من كان او غيره ولفظ المؤمنين الى معتقده واصطلاحه  
وعرفه الخاص ومنع جواز الوقف على غير الحق خرج عن محل الجرح فاعلم  
المؤلف على ظهور عبارة الواقف في العموم والمخصوص بخلافه عن مقال  
او حال لانه يختلف بحسب الحال ولا ضابط سيال يجمع شتات الموارد  
ينظم المخصوصيات الخاصة باللفظ الدخيلة في الدلالات اللفظ ربما  
يصح ما يجمعه ولو مثل مناسبة الحكم مع طبيعة الموضوع في حق  
اي فرد من افراده ولو فرض التصريح ببعضها خاصه كفقره اهل فحلته  
او اهل مذهبه فبطلان الردد الوقف عليهم لغرضهم ومسكنهم وبما  
هم محالون لا يحقهم ورشدهم فيسرى الى غيرهم من ارباب المسكنه و  
الاحتياج وربما ينظم باللفظ ما يدل على اعادة الوقف وعليهم بما هم  
محقون لكن غير الخطاء في التلخيص لا تختلف الدواعي لان صفة الحقيقة  
بحسب مرجع النبوت قد تكون قيد في الموضوع بمعنى ان الواقف بقصد  
الوقف على الفقهاء وعن اهل الحق ففقره فحلته بحسب انظما



العينة في الوارد النخبة ومنه يظهر حال الوقف على الجيران من وجوب الرجوع فيه الى العرف ولأن حلاله الشارع بمليل داره الى اربعين ذراعا من الجوانب الاربعة او بما يليها الى اربعين ذراعا كل جانب لأن ذلك إنما يصح محل لفظ الجوار عليه في لسان الشارع لا في السنة أهل العرف اللهم الا ان يثبت ذلك بتحديد العرف لعدم معرفة الحد العرفي تحقيقا على وجه يعلم الداخل فيه والمخارج عنه فيضبطه الشارع الذي لا يعزب عنه شيء ولم يكن ذلك مسوقا لتحديد جديد لا يثبت في محل الاطلاق الدائرة على لسان أهل العرف عليه ثم انه لو وقف على مصلحة كالمسجد والمقبر والمكان فانحى امرها واندرس رسمها فالشهود انه مصرف في وجهه البريل غير واحد في الخلاف عنه فقيرا وتلويا بل عن ظاهر بعضهم الاجماع عليه نعم لا يستلزم التردد فيه من المحقق في النافع حيث نفيه الى القيد الشرعي بربط القول وتقدم بالندرة نارة والبضع اخرى واستدل عليه بعد استصحاب الصحة باطلاق الادلة بصورة تعدد المصرفين لا يوجب ذلك انتفاء الموقوف عليه كما في الغرض الذي يرجع الوقف فيه الى الوقف على المسلمين فيعين ح مصرفه الى وجهه البركوة الاصل في كل مال جريح عن ملك مالكة مصرف خاص تعدد وتخرج الملك عن المالك بالوقف نفعه اليه يحتاج الى دليل وهو مستوفى مصرفه وجهه البركوة بمراعات غرضه الاصل ان لم يجز صرفه بما هو اعم منه ولا يحل عليك ان حصة الوقف في الغرض وصرفه

العنوان عليهم بحيث لو التفت الى ضلالهم لمصرف الوقف عنهم ولا يربح في مضى الوقف في الصداق الواقي ولا عثرة بتطبيقه البني على الخطاء وقد تكون داعيا على الوقف على الأشخاص المعينين ومن الواضح نفوذه في حتمهم وان لم يكونوا من العرف للخطا في الواقع لان اقتضاه تخلف الدوام وهو لا يوجب صرف الوقف وقد تنهض القرينة بتعيين المصدق في تخصيص الصغير في الوقف على المعلوم والمكمل المبين كالمؤمن مثلا ضرورة انه من المفاهيم الواضحة والاختلاف في المنطق انما هو في المصدق لا في اصل الحق فاذا وقف على هذا العنوان كان هو الموقوف عليه اخص ما هناك ان القرينة ولو مثل حال الواقف وربما تنهض بتعيين مصداق اياه خصوص ما يعتقده الواقف ويجوز ذلك لا يوجب نفوذ الوقف في حق المصدق المقيمين بشهادة الحال وانما يثبت حق المصدق الواقف والعرف بين هذه الصورة والصورة السابقة ان القرينة انما تنهض بتعيين الوقف عليه في هذه الصورة انما تنهض بتعيين ما هو المصدق للعنوان المبين الموقوف عليه وما ذكرنا تحقيق وجه لقرينة الاجماع بين الوقف على العقر والعقر في الوقف على المؤمنين في نصوص شهادة الحال بمصرف اللفظ عن حقيقة الموضوع اهل تحلته في لفظ الفقهاء وعدمها في لفظ المؤمنين وكيف كان فلا بد من الاخذ بمبدأ لا لغيره بما رآه الواقف من العموم والخصيص وتطور لفظه عرفا بما لم يزل اللفظ في الحال والى خلاف عادة مستنبطة ولا كبرية مضطربة فيراجح بها في تعيين الظاهر

العرف

في عوده اليه الى سبب جديد كما ان تعدد المصلحة النوعية يقتضي صرف الوقف الى سائر مصالح العموم فليكن تعدد الجهة الخاصة الموقوف عليها موجبا للمصرف الى سائر جهات الشخص الخاص لا شراكتها في رعاية المناسبة لغرض الواقف فالذي حادهم الى التفتيح في الحكم بذلك نفذت حكم الله كما ان يقال ان القرينة النوعية قائمة على تعدد القصد في الوقف على مصالح النوعية فيعلق قصد الواقف بان يرجع عن الملك فيه على حال لكن مع قصده الصرف في الجهة المعنية هما امكن بخلاف الوقف على الجهة المراجعة الى شخص خاص فان القرينة النوعية ناهضة على وحدة المقصود فيه وتعلق القصد بالمصرف على تلك الجهة الشخصية فيع تعددها يرجع الملك الى الواقف ويجزى بغير الكلام في تعيين مصرف الوقف بعد تعدد الجهة الموقوف عليها وان لم يطلق وجهه البر او ما يضاهيه تلك القرب الاقرب فالأقرب ولا يربح في انه يتبع قصد الواقف فان امره ولو بقرينة نوعية فهو والا فان كان هناك قد متيقن احده ولا في تديدج في دودان الامر بين المتباينين فلا بد من الاحتياط فيه ان امكن ولو بالصلح عن احدهما ولا يبعد دعوى الوقف القرينة النوعية على قصد مطلق وجهه البر عند تعدد المصرف الخاص ولأن ابي نافع تعدد للتيقن ما يشارك الجهة المعنية في النوع فليقتضي عليه وما ذكرنا ظهور ان مصرفه وجهه البر في ساحة تعدد الجهة ليس من باب التعبد الشرعي كما يظهر من الجواهر وغيره حيث يمكن

بعد تعدد مصرفه الى وجهه البر يتبين على احراز كون الوقف بجو تعدد الوقف بين قصد الواقف الوقف على الجهة المعنية او لا واذا تعددت فليصرف وجهه البر لا يجرى اطلاق ادلة الوقف لا ينهض بذلك كونه من الملك به فيما لا يعلم كونه مصداقا لاداة علم بعد ما كان مجرد مناسبة وجهه البر لغرض الواقف لا يسوغ العرف لهما مع عدم العلم بالقصد او العلم بعدمه نعم اذا احرز ابتداء على تعدد القصد وتعلقه في المنة المتأخرة بالمصرف الى وجهه البر صح قوله الوقف على حسب ما يوقتها اهلها ونحو ذلك وكيف ما كان يقع الكلام في هذا المقام حرجه بقرينة الاجماع بين الوقف والوقف المنقطع الاخر الذي ذهب الاكثر الى رجوعه الى الواقف او رتبته مع انه لا فرق بينهما فكأن انقراض الموقوف عليه يقتضي صرفه الى ورثته الواقف فليكن بطلان الجهة الموقوف عليها موجبا لرد دعوى اعتبار الدوام في حصة الوقف بالاجماع وهو غير حاصل في منقطع الدوام بخلاف الفرقين وهو الوقف على المصلحة لرجوعه الى الوقف على النوع المستدام وان فرض تعدد مصرفه مدفوعة بان الدوام المقترن به كما ستعرضه عبارة قصد التابيد وعدم التحديد لا الدوام واقعا ولا يمكن وجه الخلاف في الصحة وقف في الوقف على من غير غايل بل كان ذلك ناديا بينا وهو بذلك الحق حاصل في الوقف على جهة خاصة راجعة الى شخص خاص فلا وجه للمفارقة بينه وبين الوقف على جهة نوعية واجبة لجهة النوع بعد مساوئها في خروج الملك عن الواقف الذي يحتاج

مفهوم



والبياض وسائر الاعراض يدور مدار موضوعه والزمان المعتبر في الاجارة التي هي من العقود الملكية حد الملك فانه منعجب الصغرى والكبرى اما الصغرى فلما مررنا من ان الوقف كالصالح يختلف باختلاف الموارد ففيما يقبل النقل والانتقال يستتبع الملك وفيما لا يقبلها يستتبع ملك الانتفاع بالتمليك حينما ثبت ليس الا من خصوصيات المقام لان قوام الوقف واما الكبرى فلا الملكية من الاعتبارات فتقدر قصرها ولا وسعة وضيقا بمقدار انقضاء منشاء اثرها ومؤنة اخراجها وعن الممكن عقلا ان يتحقق ما يقضي انتزاع الملكية المحدودة وبمثل جعل الشارع الوقف كانه فانه يصير بركة تتعلق جعله به منشاء لا اثرها بحيث يحصل الملكية في الواقع وبالحل الشايع في قطع من الزمان فلا دليل على بقاء عدم قبول الملك للتحديد وانبات ذلك بما دل على عدم صحة الوقف للوقت من اثبات الكبرى الكلية بالمطلوب الذي هو دورانها بل ربما يقع بوجوه الملك الموقوف في الشئ وذلك كبذل الحيولة فان المضمون له يملكه ملكا طلقا الى ان يرد العين المضروبة كما هو قضية البديلة فخرج انها بغيره ملك المبدل الى ان يتحقق المبدل منه بغيره كونه حد المنفوذ الملكية لا رادع لها على حد النقل باحد التنازل بل هو قضية مائة الدرهم من صحة الوقف على اقله سنة او مدة حيوة الواقف بل نقل الفاضل فيه الاجماع فان الوقف فيه وان كان دائما الا

فيه بمادل عليه في حق الرصية والندرا المعين الذي له مصادف خصته بل من جهة متعلق نظر الواقف بالعرف اليها بعد تقدير المصرف الخاص وقصده ذلك فلا بد من ملا حظة قصده وتحصيل نظره ثم انه لو وقف ولم يذكر المصرف فان لم يقصد موقفا عليه اصلا بطل قطعا لكونه من اركان العقد بالبدلية بل لا يتحقق الوقف بغيره عتلا فان قصده ولكن لم يذكره في اللفظ صحيح لان المعتبر في صحة الوقف وجود الموقوف عليه وهو في الفرض موجود وان لم يذكره في انشاء الوقف لعدم اعتبار الاكبر ومع الشك في اعتباره يمتنع في نفيه بعم او في اللفظ ان اعمضا عما سلفنا فيه والا فجميع اصالة ابعاد كماله ساير ما يشك في اعتباره في الصحة ولم ينص عموم او اطلاق على نفيه ذهبنا مثلا اخر صغرية اغرضنا عنها واما الوقف على احد المردد خلا خلاف في بطلانه بل عن الغنية والسرائر الاجماع على اعتبار المعرفية والتميز المقويين في الوقف على المردد كحد هذين واحدا لمثليين وهو العدة في ان ثم ولا تخال له حال ما لو كان الموقوف حريدا وقد سبق منا تقوية القول بصحة فراج **الفصل الرابع** في شرائط الوقف وهي اربعة الاول ما يتخير والانتياض واخراجها فيهما مطالب **المطلب الاول** في الوجود وهو غنى عدم التوقيت لا خافه في نفيه بل اوجب جمع الاجتماع عليه وهو الجمع ان تم اجماعهم على اعتباره مع خلا فهم لا اثاره بعض الاساطين من ان الوقف بتمليك والتملك لا يقبل التوقيت بل هو كالسود و

البياض

ان الملك بالنسبة الى الطبقة الاولى موقوف بحريه برهان ومن الغريب ان المتدلل اعترف به ومع ذلك ساق تلك الكبرى مساق المسلمات فوج كجاء انفسه بلفظ بل هو كما ترى قضية جميع الاوقاف المرتبة فانها وان لم تكن من قبيل التوقيت في الملك الا انها ايضا هي في التوقيت وانها غير الملكية لكل طبقة بوجود الطبقة الاخرى ودعوى ان الملكية ككافة الاعراض والعرضيات يدور في البقاء مدار موضوعها وانقائها لا يكون الابتناء ذلك مدخوعه بان جميع الاعراض والعرضيات يدور مقدارها بماد تاتي عليها التامة الى من اجزاها الموضوع لوضوح انه شريك العلة لانه علة تامة حيث يتم بمقدار اقتضاء العلة الملكية وربما يقضي ذلك بثبوت العرف والعرض الموضوع في قطعة محدودة من الزمان كحلي يوم فانه يؤثر حرارة البدن فيه فانه انقضه على بطلان الوقف الموقت بكملا مقدميته في حيز المنع واغرب من ذلك الاستكمال عليه بغير الملك عن الملك فلا يعود اليه الا بسبب جديد فان هذا كما ترى مصادف بالبدلية فان الانتفاع الى سبب جديد عين عدم صحة الوقف الموقت ولا يمكن نفوذ الوقف في العود الى الملك لان قضيةه صحة التوقيت في الملك خروجه عن تحت سلطة الملك في قطعه من الزمان خاصة بغيره اليه بمجرد انتهاء تلك القطعة فالجرح في عدم صحة الوقف الموقت بمدة الاجماع غيب ولولا ذلك لكون القول بصحة بركة قوله الوقف على حب ما يرضها اهلها بصنمية الناس مسلطون على

اموالهم مجال واسع لكن الاجماع حجة مخجلة بهذه الكيفية عن تحت عموم قوله الوقف ان لم يأتش فيه باقتناء على هذه التامات الصلابة الى غير لم يؤثر منه الرقوة في القال فغيره عتلا لانتقال كيف من ليس على هذا الموال فلا يقيد بحصله فضلا عن منقوله و بذلك يتبين القول بصحة الوقف الموقت بركة عموم الوقف فانه بدل على شريع الوقف بجميع كفيته الى منها التوقيت خصوص بعد ملاحظة ودوره في مورد السؤال عن العيس والوقف وجمع الامام هم بينهما به في مقام المحاب واذا ثبت مشروعية هذه الكيفية دل عموم السلطة على ان الملك فيما له تلك الكيفية المشروعة ولا يصدرنا الظاهر بذلك لا تفراد اذ قرى السناد اساسه ولا ينافي ذلك اعتبار اخراج الواقف نفسه عن العين والمنفعة في الوقف لان العقد المعتبر اخراج نفسه في حال كونه واقفا بحيث لا يتغير في سلك الوقف عليهم ويندج في عداهم وهذا التقدير مفرغ من الحصول في الوقف الموقت فخرج الملك من هذه الوقف عن تحت يد الواقف وتخصه بالموقوف عليهم ورجوعه اليه بعد نفوذ تلك المدة اتماما لانه الواقفية وانقضاء عمرها فلا يكون تملكه للعين بعد مضي الوقت قادحا في ماهي المعتبر في الوقف من اخراج نفسه في ظرفه في الوقت وان كان وقتا الا انه لا ملح وبعبه وان كان ملكا الا لا وقت فان الوقف بالمعيار الى الوقت اكتماله بالنسبة الى الجوزة الموقوفة فكما انه يمكن القول بقصر

اموالهم



على جهة خاصة واستثناء سائر الجهات ونفي المناكبات بين تلك بعض الجهات  
وأخرج النفس بالنسبة إلى الجهة الموقوفة كإعانة المذكورة في وقف البقرة  
للحريث مثلاً خاصة بالصبر ببقاء باقي المنافع من اللبن وغيره للوقوف  
كان يمكن القول بصحة قصر الوقف على وقت خاص واستثناء سائر  
الازمنة من دون أن يحل ذلك بما هو المعتبر من إخراج النفس في طرف  
الوقف المصلحة لأن ينص دليل على اعتبار الإخراج الإبدى ودول  
إشباطه خط الفتاد ومن الغريب المصنفات مله خدائق الجراف من  
التمسك على اعتبار التبايد بدليل إخبار وخوف الأئمة المحتوية على  
التقية يقولون إن يرث الله الأرض ومن عليها الذي هو كناية عن  
الاستدانة إلى يوم القيمة لأن الله ما يفيد تلك الأخبار بمجوزاتها  
على العناية المذكورة كون وقوعهم مستنداً إلى يوم القيمة ووقوع  
صدقاتهم في الخارج فهذا المنهج ولا دلالة لذلك لوضوح وطبعه على  
اعتبار الدوام وكون التبايد منهم لبطلان التحديد في الوقف لاحتمال  
استناده إلى اختيار المحل أو إرادته لا ريب في أن الاستدانة أولى  
وأحب وإن لم يقتضها تلك الأخبار بمجوزها عن الدلالة على ما هو  
ولذلك لم ينص عليها أحد من سلك مسلك الدقة في سلك الأدلة على اعتبار  
الدوام وإنما استبد به وهو في الغرامة كاستدلال بعض الجهابذ على  
عدم صحة الوقف الموقت باستحالة التوقيت في الملك وعدم أن يكون  
هذا منه مع أنه من لم يشق عباده العرب ويكفي في قبالة منع كون

الوقف

لنهاية فلا ريب في حمله على إرادة معناه الحقيقي على تقدير المصلحة  
صحة التوقيت والافلا كلامه في حقه إذا احتراز إرادة الحبس عن لفظ الوقف  
كالاشكال في بطلانه إذا احتراز قصد الوقف حقيقة منه ومع عدم  
انتفاع الحال يفتح باب بحث صغرى وتراجع لفظه من أن لفظ الوقف  
المعزى مدة هل يكون ظاهره إرادة الحبس بقرينة أصالة الصحة  
أو التاثير فيجوز أن يقع على ظهوره الوضعية إرادة الوقف فيبطل أو يكون  
محل المفاد فلا يحد فيه من التماس قرينة موحية المارد ومذهب  
الكلام فيه أن مقتضى القاعدة الفساد للفظ وصنعاً في إرادة  
الوقف المحدد بالباطل حسب الفرض والخروج عنه يحتاج إلى قرينة صالحة  
للعرف وهي مفقودة ودعوى صلوحي أصالة الصحة أو التقييد بمدة  
لصرف تقوم صرفاً أما أصل الصحة فلا نفي هنا بناءً على العقل فيقتضى  
سعة وضيقاً بذلك المقدار والتقديرين حالاً ثم ترتيب آثار الصحة  
في مورد التردد بين فريدين مختلفين بالصحة والفساد من عنوان واحد  
وأما في مورد التردد بين عنوانين متباينين أحدهما صحيح والآخر باطل  
كالتردد العقد بين أن يكون بيعاً فيبطل وبين أن يكون صلحاً فيصح  
فلم يجز سيرة تم على تعيين العنوان الصحيح ولولم يكن ثم العلم بالعدم  
فلا أصل من عدم العلم ودبه الكفاية في عدم قيام أصل المذكور  
بترتيب آثار الصحة في تلك المساحة لأن بناءً على العقل ومن الأدلة الملية  
لأن لا بد منها من الافتقار على القدر المتين والحد المتين والمراد

التقدير



وبعد وجدنا قائل به من الخاصة نسبتة الى بعض اعيان وصحة جملتها  
 كما عن جماعة وعن مفتاح الكرامة نسبة الى كل من قال بوجوه الورثة  
 الواقف كما عن المصنف والعدد الكثير وعن المختلف نظر الياس عا قال  
 به ابن زهره وعن ابيهم الميرزا ما قال به الميرزا واختاره الجدي بجماره  
 مصرح بان مراده معناه للتميز لا الحمل ان يكون هرما وكل من قال  
 بالميرزا في رواية الجدي ان الشك في ذات قولين وصحة جملتها وان  
 مراد من قال بالوقف كما ترى لان جمعا من قال بصحة وقف ابي  
 قائل بوجوه الورثة الموقوف عليهم وبين قائل بمصر في وجوه  
 البر وبين ذاهب الى جمع العين بعد انقراض الموقوف عليه في ورثة  
 الواقف حين الانقراض لا ورثته حين الموت وشي منها لا يحيا مع  
 الجسد لان قضية رجوع الغير الى ورثة الواقف حين الموت لا  
 الورثة الموقوف عليه ولا الى وجوه البر ولا الى ورثة الواقف  
 حين الانقراض لان العين لم يخرج عن ملك الواقف فيه ولا رده  
 ان تنقل حين موته الى ورثته حين الموت فلهذا لا رجوع  
 القول بالوقف الى الجسد بل قد سمعت عن الجواهر احتمال العكس  
 بان كان هو ايضا في غير محله لعدم جريان في حق من صحيح بكونه  
 جليسا بيمينه الوقف كما عن الرسيلة والمذهب الباع والمقتصر  
 فانما لا في طرف الا فراط والتفريط ولقد اجاد الحق في ذكره والفح  
 في الامتناع في جامع المقاصد حيث ثلث الاقوال في المسئلة وههنا

وغير ذلك من الخصوصيات المشتقة الى لا يكاد تندرج تحتها  
 كل هذا كله بناء على كون الواقف عبارة عن العتليك الخاص وان قلنا  
 بكونه موضوعا لمطلق الجسد وان الفرق بين الوقف وبين الجسد ليس  
 الا في التأييد والتحديد والاطلاق والتحديد على حد الفرق بين  
 النكاح والاشم والمنقطع فينبغي القطع بصحاح الموقوت لقبه الجسد  
 لان لفظ الوقف موضوع لخص جامع ومفهوم واسع يعم الجسد الموقوت  
 والجسد الموقوت ان اطلقه كان الاطلاق قرينة على ارادة الوقف  
 وان قيده بعدة كان المقيده قرينة على ارادة الجسد المصطلح معناه  
 لاصالة الصحة لما عرفت من نوصها بتعيين الموقوت في مورد الترتيب  
 بين الفردين لعنوان واحد والمفروض ان ادراج كل من الوقف والجسد  
 تحت عنوان الوقف لكن هذا ينبغي على النظام الدوام في سلك الشرط  
 وعدم كونه جزءا للمفهوم الوقف وداخله معناه والاضيق حديث  
 التباير على حاله فيجب عرج ما سبق من ظهور اللفظ وضعه في الجسد  
 الموقوت وعدم صلاح شي من اصالة الصحة والتوقيت لمصر في ظاهره  
 ولكن الظاهر كونه من الشروط ولذا نظمه الاحكام في عدد الشرط  
 هذا كله في اعتبار الدوام في عدم التوقيت واما الدوام في الوقف  
 عليه في عدم كونه من مقتضى عادة فقيه خلاف والذي يحصله  
 المستقيم من كلمات الاحكام في الوقف على من ينقض غالبا المسئلة  
 ثلاثية الاقوال لعلنا في مظهر وهو في غاية الشدة حتى يجمع بعض

بعد

الاعتبار اثر في الخارج كل من يمكن ان يوجد ما يقتضيه انتزاع الملكية بحيث  
 تنبئ بانتهاء ذلك الحد ويرجع ذلك الملك الى المالك بالميل السابق  
 لا بسبب جديد حادث ولا ينافي ذلك عدم صحة التقطيع في البيع  
 لانه لقصور في السبب لا لقصور في المسبب كيف وان الملكية الا  
 كالزوجة التي هي من الاعتبارات انما بانها ملة للتقطيع والوقت  
 بالضرورة بحيث يملك الزوج البضع في وقت معين ومثلثة الزوجة  
 بعد انهاء المقات بالسبب الاول لا بسبب حادث فليكن الملكية  
 التي يشار اليها في الاعتبار قابلة للتوقيت بالحق الذي يقبل الزوجة  
 فلا رجوع للتفكيك بينهما وان هو لا تفكيك ركبي ودعوى عدم  
 صلاح عقد الوقف لا تنزع الملكية الموقوتة كصلوح النكاح لا تنزع  
 الزوجة المقطعة وتسلط الزوج على البضع مدة محدودة لاحقة  
 لا تقصر السبب شرعا لا امتناع السبب عقلا ونقض ذلك ان تم  
 بالمنع وان امتنع التوقيت في الملك التحديد لكن بناء على اطلاق ما  
 دل على مشروعية الوقف لصحة الوقف على هذا الوجه ههنا انك  
 سمعت في المسئلة السابقة حركة الاجماع عن المذكورة على صحة الوقف  
 على اولاده من ثم على الفقهاء هو كما ترى توقيت في الملك بالنسبة  
 الى الطبقة الاولى فاذا صح الوقف في حقها كان فليصح في كل من مراد  
 الا تزامن بالزمان وانقراض الموقوف عليه عادة بذلك الخلد الذي هو في  
 حق الطبقة الاولى ثم لا وجه للنقض عنه بان العتليك في مثله ذلك

يظهر للفا حص بعد التمتع الغير الناقص وكيف كان فلا مانع عن  
 صحة الوقف على من ينقضه الا ما يتوهم من ان مرجع تعليقات الموقوف  
 عليه ما دام موجودا وهو في بعض تحديد الملك التمتع بتوقيت غير  
 معمول ويتوجه اليه منع امتناع تحديد الملك اولا وكون الوقف  
 تمليكا ثانيا اما منع ابا الملك عن ذلك فلان في حق الزوج حساب  
 ان الملكية من احدى مقوله الاعراض ومن الامر الواقعية التارة  
 التي يكون الزمان طرفا لوجودها لا قيدا من قبورها واما من حذروها  
 في حقها وجود واحد مستمر غير عليه الزمان تدريجا فاذا صار  
 الشخص ما كان ثبته ملكيته واحدة محفوظة في جميع ارضه للتأخر  
 وليست هي كالحركة ونحوها من المفاهيم المتقدمة بالزمان واعتلج  
 من الامور القارة الموجودة من الارض المتقدمة لا المتقدمة في الارض  
 الموجودة فالها حال سائر الزمانيات يعود بقاءها وارتقاعها مدار  
 عليها الاربع فوقيتها لا محالة يرجع الى بيان طرف وجودها وان  
 ربما يجري لصورة التقييد وبلياس التحديد هنا حاصل ما قد يتوهم  
 وقد مرناه فيما سبق كل من فوت وصفا وما اسلفناه ان الملكية من  
 مفعلة الاعتبار ولا من الاعيان ربه يعقودها التوقيت على  
 وجودها باعتبارها في التحضر في الاعتبار على وجودها في الانتزاع  
 فيما توقيت عليه انا فتمت قدر عقدا اقتضاء منشاء الانتزاع  
 فكما انه يمكن اعتبارا ملكية مؤبدة ومقيدة وان لم يترتب على ذلك

الاعتبار



ومعلق بجميع الطبقات من حيث المجموع الذي هو بمنزلة شخص واحد فيكون مطلق حال عن التوقيت والسنة ثم نلاحظ الألفاظ الملكية الطبقة الأولى لا تبدأ فيها الوثائق مرجعها إلى الوقف على الفقرات خاصة مشروطا باستقناع غير في ثبوت الزمان فالوقف على كاد سنة في فترة اشتراط استقناعهم من العينة تلك الدلة لا الوقف عليهم فان ذلك كما جرى التزام من غير ملزم ونجسم بلا ضروره والذي اوجب ذلك حساب ان الملكية من الأمور الواقعية القادرة لا يبيد عن التقيد بالزمان وقد عرفت فساد المصلحة صعب ذلك ولكن لا ريب في ان الامور الواقعية حصة الاعراض تختلف ايضا في البقاء باختلاف حالها الاربع في الانقضاء فمن الممكن ان يكون انقضاء الوقف للملك بمقدار قصد الوقف فاذا قصد الدوام فان الملك المستدام واذا قصده له مدة افادته الى حله فيرجع بقدره الى الوقف لان السبب الناقل انما انقضى الفشل بهذا المقدار وما كون الوقف عبارة عن التملك الخاص المقتضى بالحبس فلا بد لليس اقرارا مغرورا عنه جمعا عليه لكان الاختلاف العظيم في كونه تملكيا او تملكيا او مختلفا بحسب الموارد او لا ملك ولا ذلك في مورد وانما هو مجرد حبس العين عن التصرفات الناقلة وتبديل المنافع والظاهر ان حقيقة الوقف حبس العين الا من الدائم والمنقطع والفرق بينهما وبين الحبس المصطلح فيه انذارا جهل في حبس الحبس كالفريق بين الايجاب والذات بعد اشتراكهما في جميع المقتضى فان المبنين بينهما باختلاف مرتبة الطلب من حيث الشدة

والضعف كل المبنين الوقف والحبس اما هو باختلاف مرتبة الحبس فانه في الوقف مطلق من جميع الجهات وكذا في المقررات في ظرف الوقف بحيث لا يجوز نقل العين فيش من التنازل ولا ينقل التنازل الى الحبس بل الحبس الاخص من جهة المنفعة خاصة ولذا يجوز للعابس المقر في الحبس بالبيع وغيره من التنازل غاية ما هناك ان العين المحبوسة تكون مسلوقة المنفعة الى ان تنقضي مدة الحبس فهو من هذا الحبس نظير الاجابة فيما وان ينظر ان عنوان الحبس الا انه في الوقف اوسع دائرة منه في السكنى والعرق والبرقي لا يربط ان الحبس المطلق الذي هو حصص الوقف لا يستلزم لتعليك مطلقا عرفا او شرعا ومن ثم منعه بعض في بعض الموارد كما لمساجد وكلية الوقف على الجهات العامة بل نقاه ابا الصالح مطلقا وادعى بقاء العين على ملك الواقف في جميع الاوقات لعدم اطلاق عن استلزام الوقف الدائم في المورد القابل للنقل والاستقال الملك عرفا وان حبس المطلق ايدى الراجع الى رفع اليد عن العين بالكلية وقطع صريحا الطبع بها وجعل جميع اثار الملك الوقف عليه في حصة التملك عند العرف والما لم يرد في عدم بيع ودع من قبل الشارع لم يكن يدعى ترتيبه عليه والحكم برفعه له شرعا مع انه ادعى الاجماع عليه في ذلك المورد بعض من يفرق بقوله وكيف كان فقال الوقف حال الصلح كما انه عقد مستقل بعينه فاذا عقد عقود مستقلة فكذلك الوقف بحقيقته الواحدة البسيطة فيقيد فواش في موافقة

والضعف

ففي ملك العين تارة وملك المنفعة والاقتناع اخرى من دون ان يخرج العين عن تحت ملك الواقف او من دون ان تغلب الملك الوقف عليه على حد المباحات الاصلية غاية الامر انها لا تكون بحيث تملك بالاختيار وسبق اليد عليها فاهم ان الوقف لا يدل على التملك باحدى المراتب الثلاث وان فرض ترتيبه عليه عرفا او شرعا في بعض الموارد مع ان البيع عن ذلك محال واسمع اذ لا دليل ساطع بثبوت بغيره قاطع ولا اجماع يوجب الاعتكاف لكان الاختلاف وفيه من مطلق لا وقاف فاذن لا مانع عن صحة الوقف على من يعرض غالبا لمصلحة الثابت في الوقف الدائم لان مرجع الحبس المطلق مادام الموقوف عليه موجودا واما ترتيب الملك فيثبت على ثبوت الملازمة بينه وبين هذا النوع من الحبس كما يبعد القول به على تقدير تسليمه في الوقف على من لا يتصرف ودفعه الى مجرد الحبس المطلق من جميع الجهات جازي التملك في نظر العرف من دون دخول خصوصية المتعلق وفي كون الملك المترتب عليه بعد الفراغ عن الملازمة مع وان كان الوقف بنفسه مفيد او محدودا وثابتا مادام الموقوف عليه موجودا ووجها من ان حال الاقتصار على من يتصرف حال الوقف عليه في ضمن الطبقات وسلسلة الازمان كما ان الملك الثابت لرفعه مفيد بحجته ومادام موجودا كذلك مع اختصاصه بالوقف ومن استلزام الحبس المطلق عليه خاصة بلا ضم احوال الملك المطلق لعرفا ومكان الفرق البين وبينه وبين

الوقف عليه في ضمن الطبقات الذي يهتم فيه السبب للملك ويكون بعينه ثابتا في حق غيره وليس هذا الوجه مبنى القول بانتقال العين بعد الانقراض الموقوف عليه لانه مات عن ملك فبذلك في الترتيبه وينقل الى ورثته كائنتا القول بعود الملك الى الواقف على الوجه السابق من كون الملك المترتب عليه محدودا ومقدرا بمقدار الحبس وكيف كان فليس ما يصد عن القول بصحة الوقف المنقطع وان كان الوقف عبارة عن التملك الخاص المتفصل بخصوصية اعتبار من او ما يستلزم الملك لان غاية ما هناك كون الملك محدودا ولا عرف وغيره واشترط الدوام ببقاء الوقف عليه بنفسه عموم او فبالعقد واطلاق ادلة الوقف وان لم تدع ناظرة الى مقام السبب لكان صدق المطلق عليه ولو لم يكن الا قولنا الوقف على حب ما يوقفها اهلها الدال بعمومه على صحة مشروعية الوقف باي نحو يقصده الواقف لكفا فاجبة على الجوار خصوصا بعد ملاحظة ورود من مورد السؤال عن الوقف الموقت المعبر فيه بالانقطاع ايم وهو ان يثبت بالطلاق ما وقع السؤال عنه ونقل السائل في الرواية على بطلانه وهو الوقف الغير الموقت الذي لو يذكر فيه الموقوف عليه اصلا لا يبيد الا من يخرج عنه بالنسبة اليه الاجماع على بطلانه وكونه الموقوف عليه من اركانها فيقيد

الوقف



الباقي تحت العموم بل بالإضافة عدم شمول تلك الكبرى لذلك لا لهما  
على صحة الوقف على الهبة الذي قرره الواقف والوقف الذي لم يذكر فيه  
الموقوف عليه لأحبه ولا يهجم من قبل الواقف فنقول على حسب ما  
ليتفاد اعتبار الموقوف عليه أدبه ومنه لأحبه لأصلاً وكيف كان  
فالخطب سهل بعد نهوض الإجماع على البطالان في تلك الصورة وأما  
المهم جواز الوقف في القرض ولا ينبغي المريب في دلالته تلك الكبرى  
بعمومها على الجواز فيه وهو المستفاد من صحيح ابن عمر نأى قلت رأى  
عن بعض أبا ثعلبة أن كل وقف إلى وقت معلوم فهو واجب على الورثة  
وكل وقف إلى وقت مجهول فهو مردود على الورثة فقلت نعم هو  
كأن عندى ولفظ الجمل المصدر يحتمل أن يكون وصفاً للوقف من باب  
المبالغة ويكون لفظ المجهول وصفاً بعد وصفه بغيره للتأكيد أو  
وصفاً للوصف وهو الجمل على سبيل المبالغة كقولهم ظل طليل  
ويحتمل أن يكون وصفاً لكلمة غير وان كان بعيد وحاصل الرواية  
أن كل وقف موقت معلوم فهو صحيح ويجب على الورثة إنقاده وكل  
وقف مجهول باطل مردود على الورثة وهي سبغها وإن لم تدل على صحة  
الوقف المنقطع ما لم ينضم اليه صحيح ابن صفار المشتمل على نصير الوقت  
بالدائم والمنقطع ونصير غير الوقت بما لم يذكر فيه الموقوف عليه  
الأدلة بوجوب التاكيد ومنه في الموضوع بل ربما يظهر من شيخ الطائفة  
استفادها بالدلالة على ذلك وهذه الجملة من الأدلة وإن لم تنهض بالملك

في الوقف على من ينقض إلا أن المهم دلالتها على جواز الوقف عليه  
بالهبة الجازية في غير المنقوض وهي ثابتة غير ملتزمة لا يكتفى بتوثيقها  
الوسيلة ويجوز قصور دلالتها على الملك لا يقدح في نهوضها على المهم  
وهو الوقف ودعوى أنه لا يمتنع لصحة الوقف على من ينقض بدون  
الملك إلا للحبس المصطلح فيقع الوقف عليه جلياً بذلك الحصة  
الحسبان أفاطه الفرق بين الوقف والحبس بالدوام والانقطاع بالفضلة  
عن الميراث في حريته للحبس وانها وإن تيسر كان في حبس الحبس إلا أنه  
نقول عليها بالتشكك واختلاف المرتبة فانه في الوقف مطلق من  
جميع الجهات وفي الحبس من جهة المنفعة خاصة وتلك الجملة  
أما تدل على صحة الحبس المطلق المخالف للحبس المصطلح باختلاف الدائرة  
سعة وضيقاً لأنه المراد من الوقف وهو المطلوب نعم هل يجزى  
عن الدلالة على قرب الملك في مورد الانقراض وأما هو منى على  
ثبوت الملازمة بينه وبين الحبس المطلق بنقده من دون  
نقل الخصوصية المتعلقة بمن يدوم في تحقق الزوم فلا يرد  
من أحراز الملازمة من الخارج كما لا بد من تعيين كيفية الملك  
الملازم بعد الفزع عن أصل الملازمة في الجملة من غير تلك الأدلة  
لقصورها عن الدلالة عن أصل الزوم فضلاً عن كيفية الملك  
وحكم الشك بينهما يختلف فإن كان أصل الملازمة كان الأصل  
بقاء العين على ملك الواقف لأن مرجعها إلى الشك في ارتفاع

في الوقف

بين الوقف وأداة العطف ولو كانت ثم العاطفة صادقة له عن معناه  
من الملك المطلق كانت صافية للأحوال وإن يجب تقديرها عليه رعاية  
لغوة الدلالة كما هو شأن كل زمنية صادقة وليس ذلك إلا لأن الملك  
المطلوب عليه بالوقف معدوم بقدر الحبس لا تريد عليه ولا ينقص عنه  
وهو ثابت لكل طبقه بمقدار حيزه فيثبت الملك لها كل وعلى هذا  
الموال كل مورد كان الحبس فيه محمداً كما في مورد الانقراض فانه ثبت  
الملك إلى ذلك الحد ولا عضاضة فيه بعد ما عرفت من إمكان التقطيع  
في الملك وإن القول بالامتناع بفتحته بالأخزام واستبان الذي ورد  
وأما على القول بالصواب من أن الوقف عبادة عن الحبس الخاص بغير المرتبة  
العقوى المطلقة منه من دون دلالة على الملك فيشئ من الدلالات  
الثلاث ولو كان فهو حكم عرفي أو شرعي فلا ريب في وقوع ما صدقه الواقف  
في مورد الانقراض من الحبس المطلق الذي هو تمام معنى الوقف وفقاً  
بمعنى الخاص الذي هو دونه في المرتبة وأما استلزام ذلك الحق من  
الحبس الملك شرعاً أو عرفاً فمما يقبل المنع وإن ثبت ذلك في المؤيد  
أو لدليل عام ومجرد الاستلزام في موارد الدوام عرفاً الرجوعه إلى أغراض  
النظر عن العين بالكلية ونقصها إلى الموقوف عليه أو شرعاً بالإجماع  
لا يرجع القول به في مورد الانقطاع وعلى تقدير تسليم الملازمة للبحث  
عن الإطلاق والتعديد موقع سديد لأنه على هذا التقدير حكم لم يرتب  
على الحبس المطلق بميل الشارع وهو يحتمل الوجهين بحسب مرحلة الثبوت

ملك بالوقف والأصل بقاءه وإن كان الشك في كيفية اللازم بعد  
أحراز الملازمة في الجملة كان الأصل بقاء العين على الملك الموقوف  
عليه لرجوع الشك إلى كونه بحيث يرتفع بالبوت أم لا لا يستصحاب  
واضح الانتهاء على بقاءه بعد الانقراض وعلى حال لا يبيح الوقف  
في صحة الوقف المنقطع وقوله الوقف الدال على أن مفادة الوقف بيد  
الواقف يقع على الحق الذي قصدته فإذا قصد في مورد الانقراض بالهبة  
الذي يقصده في مورد الدوام وقع ما لو أنه وقف فأن قلنا بأن الوقف  
عبادة عن التملك الخاص المتفصل بالحبس ثبت الملك في ذلك المورد  
على حد ثبوته في مورد الدوام من دون فرق إلا في استدامة الملك  
في الدائم وانقطاعه عن المنقطع لأن الوقف على هذا القول الضيف و  
أن كان تملكاً إلا أنه تملك خاص متقوم بالحبس فيستند به بغيره  
ويستمر بغيره ولا مجال لاعتباره أدبه من مقداره لأنه لا يرد أخيراً متفصل  
بخصوصية أخرى مما يترجم ما هو واقع الوقف المنقطع بالحبس فإذا فرض  
معلق الوقف بالقرض كان الحبس فيه مقيداً بما دام الوجود فيستفيد  
الملك به لأحواله ويكون حال الوقف هنا حال الوقف على الشبكت  
نكماً إن الملك ثبت لكل طبقه في صورة الترتيب والتعقيب مادام  
موجوداً فكل ثبت في حق من ينقض الموقوف عليه خاصة مادام  
موجوداً ودعوى دلالته الوقف على الملك المطلق فكل طبقه الحق  
ما هنا لا يخرج عنها بغيره بغيره بالآخر يدفعها عدم المناقاة



لأدليل على العيين كيف وقد عرفت أنا عن أصل الملاءمة مع ما أورد الانقطاع على أن لا سند وأفق ولا دليل فاطن وما يقال مجرد  
 تنجس لا عبرة بعد ما ذكرنا من أن الملاءمة في الجلة فيحصل  
 في تركته يجرى استصحاب بقاء العين على ملك الوقف عليه فيدخل  
 في تركته وينفتح به موضوع الأرض لا فيفتح فيه اعتبار الملك الميت  
 فانه مما لا بد فيه في الانتقال إلى الورثة ولو في ما يتحقق بعد من الأموال  
 كالصيد في الشك لوضوح أن ترك الشيء مع ولو لم يكن ملكاً اجنبياً عن  
 حديث الأرض وإنما الملك ترك الملك وهو لا ينفك عن اعتبار الميت  
 وما ذكرنا ظاهر حال بعد الانقراض فان العين تنتقل إلى ورثة الواقف  
 إذا لم نقل بالملك مع ما لم نقل بالملك المطلق بل ما دام الوقف عليه موجوداً  
 يحل الواقف أو يجعل الشارع إلى ورثة الواقف عليه وإن قلنا بأن  
 الوقف المنقطع الملك المطلق فانه يكون محسوساً ما دام الوقف عليه موجوداً  
 ومقابل طلقاً الوقف من ولداً يتوارث ويصح للورثة التصرف في العين  
 بالبيع ونحوه لا ينافي ذلك ما دل على أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث  
 لأنه في ساحة الحبس ولا حبس بعد الانقراض وإن ثبت الملك ببركة الحبس  
 المطلق في مدة الحياة فيرجع إلى الوقف عليه ما أطلقا بترتيب عليه  
 جميع آثار الملكية ونصية الملاءمة بين الملك والحبس المطلق مع العقول  
 وذلك في جميع الأوقات المحددة ولو بعين الحياة كما إذا وقف على ريد  
 سنة بناء على جازة فانه يستلزم الملك مع عاقبة الأمر أن يكون محسوساً

علاوة

مطلوباً الذي نص الإجماع عليه ما إذا لم يذكر لعدم قصد أحد ولا مثله  
 الكبرى المذكورة لتوقف مفهوم الوقف على الوقوف عليه وإنه من أركان  
 وهو بدونه كالبيع بلا من فكيف يشمله الدليل المشرع لبيان حكم الوقف  
 بل لم يقع السؤال عنه لظهوره في استعمال أنحاء الوقف في الواقع وما  
 هو كالتجسس الشائع وما عدا ذلك الوقف عليه توسعة بمعنى أنه قصد  
 العموم ولم ينطبق به تعبيراً لكونه عليه ولا بأس به ولا يبيح الربيب في  
 شمول الكبرى لكونه من الوقف ولعله المستول عنه والمراد من الوقف  
 الغير الموقت المفسر بما لم يذكر فيه الوقف عليه ولا ينافي المنع عن الوقف  
 الغير الموقت في جميع ابن مبرار لأن المراد منه ثم ما لم يتبين فيه الوقف  
 عليه في قول الوقت الذي يتبين فيه ولو بعنوان العموم وهو اجنبية عالم  
 يذكر فيه أوسعاً وتعبيها الذي لا وجه لبطالة اللهم إلا أن يدعى اعتبار  
 المطلق بالوقوف عليه وهو من الجهات الراجعة إلى العقد وقوله  
 الوقف بل جميع أدلة الوقف بحيث عن مقام السبب وأغلبه من جهة  
 في مقام المبيع فلا وجه للتمسك بها في نفي اعتبار النطق وكل ما  
 مضى ههنا في الرجوع إلى العقد لكونه لا يبيح الشك من تلك الجهة ولو كان  
 فهو باجتماع السبب وهو سهل الخطأ بعد ما تنزهت تلك الكبرى ولأن  
 أبهى إلا عن أدة الصورة الأولى الباطلة إجماعاً وشمول قوله الوقف  
 لها في الإجماع عن في القرب في عرومه بالنسبة إليها ولا يوجب ذلك  
 وهنا في دلالة على الباقي فلا يبق حجة ستر في دلالة المصحح فلا وقع



وقفاً أما اعتبار التابيد سريعاً أو لا حاله الملك المحدد فلا يقع حسب عدم  
 القصد والمعوق تتبع القصد وهو كما ترى ظاهر القصد بين القوت بعد  
 ما عرفناك قول الملك للتقطيع وفي اشتراط التابيد بالمعومات ولا خلاف  
 فالحق الحكم ما ذهب اليه الحكم وصار اليه العلم من الصحة وقفاً ودونه  
 بين الوهن واضح الفناء ومن ههنا ما لله فريضة وقادة ونظرة نقادة  
**قواعد الأولى** - لو وقف على من يتقضى عادة واقف ودوايه ففي  
 الصحة مستمرا والى حد العادة أو البطلان وأما وجهه من أنه  
 قصد الوقف عليهم فيصير ما يقربوا وان انفق استمرادهم استمراداً لو وقف  
 عليهم لاجتماع شرائطه فلا مانع ومن أن الانقراض عادة فريضة على أداة  
 الوقف عليهم ما بقوا تجيب العادة فإذا تجاوزها حد العادة بطل لعدم  
 قصد الوفاة ومن أنه فريضة على أداة الوقف عليهم بما هم يتقضىون على  
 أن يكون ذلك قيداً للوقوف عليهم وعرفنا لهم في ذلك انقراضهم وكشف  
 عن بطلان الوقف من بدولة ما لم يعد قائمية أدركنا ما عايناه لم يقصد  
 وما قصد لم يقع ولولا الأولى لكان انقراضهم عادة لا يصح وتريد  
 على اعتبار قيد الوقف عليه أو اعتبار العادة حداً للوقف الثانية  
 لو ادعى على أحد التقديرين دون الآخر كمال وقف على الأداة في تسليمهم  
 فإن ماتت الأداة ولا نسل ففي آخره وإن انقضى النسل فعلى التقدير  
 ففي الدروس احتمال البطلان على ذلك التقدير لأنه لم يصل التابيد حال  
 الوقف وقال العلامة في القواعد ولابد على أحد التقديرين دون الآخر

فيما لو وقف على  
 من يتقضى عادة

فيما لو وقف على  
 التقديرين دون  
 الآخر

مثل

بما الإجماع وأنه المشاء والأداة شرط التعلق وان رجع إلى المشاء مع الله بمنزلة  
 عن الوقف في الفرض فلا يضر لذلك وأما الوجه الأخير فعدم جريان شرط الخيار  
 في غير الوقف إذ لا اعتبار بالأصل لاستمراره على ذلك التقدير فضلاً عن إحراره  
 نفسه فيلحق بغيره الوقف بالعدم ولا ينقطع على التقديرين وهو لا يخفى عن غير  
 الوقف غاية الأمر أنه يجوز له الكيفية لأن شرطه حال ولا غرض منه فيه هذا مع أن  
 المبرر عند أصل التابيد بواحد دون العلم بغيره ولذا لم يرد في نظم الشرائط إلا العلم  
 فلا ينبغي الاشتغال من هذه المجتزئة وإن كانت ضيقة عنها هذا بناء على صحة التقطيع في  
 الوقف وأما بناء على وقوع الوقف المقطع حسبنا على كلا التقديرين فلا يكره دفع  
 وقفاً على تقدير وجوبه على آخر لا يشاع الجمع بينهما في إنشاء وعدم الجدوى في  
 إنشاء الجامع بينهما والعقد تتبع القصد فلا يقع بغير القصد ولا بقصد الغير  
 يكاد يتصور ذلك القول بأحد الأجرين أما الجمع في إنشاء وإنشاء الجامع و  
 الأول مستغنى والثاني غير مانع فلا يقال كافي الأيضاح بان الوقف عبادة من  
 مطلق الجس المشاء لكل من الوقف والجس وإن الميز بينهما بالتأيد والتجدي  
 فإذا صار في مورد التقدير حسبنا لأن القصد ذلك قصد القصد المشترك وهو  
 يجدى في دفعه عن غيره من فروجه كان الخيار في المخرج المنع عن أصل الحق هذا  
 كلفه منقطع الآخر ولا فرق فيه بالعلم بالهجوم قول العسكري في الوقف على بين  
 كونه لعدم ذكر الوقف عليه والذكر من لا يقع الوقف عليه إذا ثبت اعتبار المشاء  
 في المقدم فإنه يوجب بطلان الوقف من أصل لعدم حصول سبيل الربط  
 وعدم كون الوقف على حسب ما وقفه أهله وهو يحتاج إلى التوبة وأنه قد رتبة

أنه مصرف المخصص مؤبد لم يعلم وقوعها وهي لا يوجب المخرج عن التخصيص فينقطع  
 حديث التعلق لذلك لا ما ذكره من أنه شرط بما هو مشروط به في نفس الأمر حيث  
 الدوام بوضوح أن الشرط هو وجود العقب وهو ليس شرطاً للوقف في الواقع ويجعل  
 الشارع وأما هو جعل الوقف واعتباراً بالشرط اللهم إلا أن يقال أن الاشتراط  
 به من حيث كونه مرفوعاً بالعدم ومفيداً بالتأيد وعقلاً لا يخرج بالآخر إلى الاشتراط  
 بالعدم الذي هو شرط شرعي مطلق من قبل الشارع ولا يضر فيه إذا فرض حصوله في الواقع  
 وأما ما احتل في الدروس من أن شرط الوقف كفاية صرفاً الموقف إلى جهة مؤبد  
 وإن لم تكن معلومة الوقف حال العقد أدلة دليل على اعتبار أصل التابيد فضلاً  
 عن إحراره وقد سبق الاختلاف في اعتبارها وإن كان إجماعاً فهو على الدوام  
 عدم التوقيت فالذي يقتضيه النظر فيما أسلفناه من وقوع الوقف المقطع  
 وقفاً للصحة وقفاً على التقديرين وليس فيه جزم بين معينين في الاستعمال  
 ولا تعليق لأنه لا خلاف لأن القصد على كلا التقديرين استلزم إلا بالحق للظن  
 ولم يطلق اللفظ إلا عليه وهو حاله من غير أن يشترط فيه شائبة التعلق على الشرط نعم  
 استحقات القصد معلق على انقراض العقب وهو مراد من التعلق في الوقف  
 والمقتضى والقاص قطعاً والمسلم الأصل شرطاً لا مطلقاً ولو كان واجباً إلى  
 الوقف عليه وكيفية استحقاق الاستعانة والأختلاف جميع الأوقات المرتبطة  
 على اشتراط استعانة كل طبقه بالآخر في سابقها وهو ضرورة البطلان في حد  
 الحدوث في المقام من هذا القبيل لرجوع الشرط إلى كيفية الترتيب دون أصل  
 الوقف فإنه مقرر حقيقة لا مقرر معلق وأما ذلك المقدار من التعلق فظاهر



تفيد هذه القادة بقى الكلام في منقطع الوسط اذا وقف على زيد ثم عطف  
ثم عطف الفاعل او عطفه ثم عطف المفعول وجوه سهل يبطل في الجميع او في بعض  
الوسط اذ فيه وفي ما يليه وجوه جيبه على ان الوقف على الجملة المتخلل من لا يبيع  
الوقف عليه نحو وحدة المطلوب بان يكون الترتيب المقرر سبعا وخروفا تمام  
المقصود والوقت اذا لم يسلم الوسط بل شئ من سلسلة الترتيب لم يحصل  
غرضه ولم يكن الوقف حبا وقفا اهله فلا تعد الكبرى الكليته او نحو قوله  
المطلوب بصفات الوقت قصد الوقف على المجموع المرتب واذا لم يسلم الترتيب  
قطعا لثباته في حكم بعض الصفة كما هو حجة الدروس في المقام  
والشئ في منقطع الابداء خلافا للفاضل ثم استناد الى ان العقد لا يقر له  
المبدى به لا يبيع الوقف عليه وتلوه لا يد ان يلتفت الوقت منه بالمقدار الصحيح  
وهو غير جاري في منقطع الوسط المبوق من سجع الوقف عليه لاستقرار العقد فيه  
وتلقاه منه كل من سجع في حقه من يليه اللهم الا ان يدعى اعتبار تلقى كل  
طائفة من سابعها على الوجه السابق فاذا تعدد في بعض يبطل في ما لم يتعد  
التيقن على الوجه الصحيح وان قصد الوقف لكنه كما ترى صرفا لا يرى  
لا يبيته الرب فيه في المقام الحكم بجهة الوقف في ما قبل الانقطاع بناء على صحة  
الوقت المنقطع فانه جاري منقطع الاخر ما فيها بعد الانقطاع فيقضى الحكم  
بالصحة او البطلان على احراز اشتراط الوقت الوسط في قصد على من يليه  
او في حراز استغناء على تقدير وجود الوسط وبالله والظاهر وجوه المحدث  
المنقطة وصرفا لا استغناء على ذلك التقدير كما في اصل الوقف وهو الحال في كل

الادوات المرتبة فان الظاهر منها اعتبار التقدم في صرف التمايز لا التماثل  
عليه ولا دالة لحد الترتيب بالعطف على اشتراطه بالوقف وعلى هذا يبيع  
الوقت فيما بعد الانقطاع واذا لم يكن مانعا عن الجواز لامن حيث البس ولا  
من حيث البس لكان القصد مع تحقيق العقد وما سبق من الفاضل في منقطع  
الابتداء من انه لا يقر للعقد فيه جازا هذا لانه مسبق بالمستحق والاستدعاء  
الصحيح فتبقى الوقف كل من حقوقه لم يبيع في بعضهم فاذا نرجع الانقطاع في ظرف  
الانقطاع الى الطبقة المتأخرة لان الوقف عليها وعلى سابقها في مرتبة واحدة  
وان فرض سبق الحق في الانقطاع على تقدير وجود السابق وصلو للوقف  
الا اذا ثبت تعدد المطلوب في هذه الساحة يمتنع ان الوقف قصد صرف التمايز  
على الوسط وان تعدد في وجوه البرا وحصر في فقره او الاقرب الى الوقف  
او غيرها من المصارف فلا مندوحة عن احرار قصد الوقف كما وكيف  
ولو بقرينة غيره وما ذكرنا يظهر سقوط ما عن الدروس من صرف الغلبة في  
ظرف الانقطاع الى الوقف او ورثة الله لان بقصد الوقف في ساحة  
تعدد الوسط لا على سبيل الوقف ثم ان المارد من منقطع الوسط طامع من كونه  
لنقل الملك المطلق للوقف ولا جيبه نحو الاستثناء لا الوقف بناء على جواز  
التحديد في الملك الكيفية لتوسيط من لا يبيع الوقف عليه كان يقف على  
اولاده ثم عطف نفسه ثم عطف الفقره او على ولده ثم عطف عطفه ثم عطف الفقره  
بناء على الاغضاء عما سلفناه من صحة الوقف في حق البعيد ولده بعيد  
يجرد ملكه لا استغناء لم ولا يخرج فرضي توسيط البعد عن عنوان منقطع

الادوات

لصحة الوقف في جميع الطبقات غايه ما في الباب ان يبيد في الوسط مجرد ملك  
الاستغناء وفي طريق ملك المنفعة او مع العين فتكون وقفا واحدا سكتة الاثر في  
حارته وطبقاته ولا حارته فيه ومثله تيسيط المردم على القول بجهة الوقف  
عليها ما لعدم كون الوقف تملكها وانما هو معنى سبيل للملك في بعض الموارد  
للقول بعدم الملك لكونه من الاعبات وان من الخارج التحول لا التحول بالعين  
فلا يستثنى موضوعا محققا من جميع ما حارنا يظهر لك حال جميع الوسط منقطع  
الطرفين كان يقف على عطفه ثم عطف ولده ثم عطف الكيفية في جهة الوقف وتبين  
الصحيح وما سبق من الفاضل في منقطع الابداء من انه لا يقر للوقف جاز فيه  
لتم لعدم ابتداء جميع ليلته المتأخر عنه **المطلب الثاني** في التخيير بان لا يكون  
معلقا على شرط او صفة وقد اعتبره جميع بل في الجواهر الاجماع عليه بكتائبه  
وهو العدة في السئلة ان تم والا فلا دليل على اعتبار التخيير كما عرفت به التخييد  
في السئلة عفا للجواهر من منافات التعليق لظاهر ما دل على تيسير الاسباب  
المقتضى لترتيب اثارها حال وقوعها غير سديد ادلى ما يدل على ذلك الاصل  
قوله ادعى بالعقد دولا ولا لعل انتفاء العقود تحقق مدلولها في ظرف عطفها  
بلافاصلة وقوع مضرها من حيثها بالتحلل زمان من الاستناد ما ورد في ذلك  
المقام من قوله ادعى بالعقد ونحوه ليس لكون العقد سببا لرفع مدلوله ونحوه  
في حصوله يجب الوفاء به على طبق مضرته وترتب الاثر عليه بالحق الذي وقع  
كان يقع على التخيير ربحا الوفاء به فعلا ولا يتأخر الطرف بتحقيق المعلق  
عليه وليس المارد من الامر الوفاء في باب العقود الا ما هو المارد من في باب العهود

في التخيير بين العبر  
الوقف

وفي الزمان



الوجدان والام يكن مرجحا لغيره المعلق على الماحول في الحال للعالم محصورا فلا فرق بين الراجع والتوقع في جهة التعليق مع ان في الواجب وغيره في الخلاف عن حصره ولما صح ذلك في باب الرصية مع ان المليك حاصلته فيها بعد الموت ودرجى استحالة وجود الاثارة في الحال ويوجد المنشأ في الاستقبال للزوم تخلف الماحول عن العلة عليته مدفوعة بعد النقض بالذوق والوصية والتبديل المنشأ اذا كان احرا على تقدير مقتضى العلة والمال به حصوله في طرف حصول التعليق عليه والايثارم التطف الباطل فالعلة في اعتبار هذا الشرط الاجماع وهو في امثال هذه الموارد لمصلحة محتمل وكون البعض لولا الجمل او الكل الى ما اشير اليه من الوجهة الضعيفة لا اعتبار به لو كان محصلا فضلا عن كونه متوقفا كما في المقام خصوصا مع عدم تعرضي القدمة لهذا الشرط في الوقت فالعمل بالادلة المطلقة من قولنا في العتود وحصول ما ورد في الباب من قول الوقوف الى الدال بالظلاله على فشرع جميع كليات الوقت الى منها التعليق في غاية القوة وهذا هو الاصل المتبع في جميع الابواب الا في ما يساعده عليه اجماع الاصحاب وان كان مقتضا لاصل الاصل الا في الاشارة للاحتمال لواقع مع الادلة المطلقة **المطلب الثالث** في الاقراض وقد سبق الكلام فيه مفصلا بما لا مزيد عليه وان الصوابا بشرط في الجهة على سبيل الشرط المتقدم الناقص فلا كرامة في اعاده المقالة الا لاظهار والاطالة **المطلب الرابع** في اخرج العين عن نفسه وقد اعتبر غير واحد الاجماع على عدم صحة الوقف على نفسه وربما قيل ان بان الوقف تعليق للمنفعة او هي من العين ولا يستعمل

في اعتبار الاقراض

في اعتبار اخرج العين عن نفسه

ذلك

في وقوع الوقف عباديا قريبا بقول مطلق لكونه فعل وحدا في فلا حالة يقع في الخارج على وجه واحد وبما يظهر المنع من عدة روايات عديتها مكتوبة على سليمان بن ابي الحارث حدثنا ذلك ليس في ولد في حبيبي ورشيعا عن ابي وبعضها استشهدوا ولدا من الحدان فان لم يكن في ولد وحدثني حدث فارتى جعلت في ذلك ان اتفق بعضنا على بغير آية اخوان والمستضعفين وابيعها الصدوق جملها علم في حيوت في الوقف ان لا ينفذ الوقف بعد موتى فان وقفها في حيوت في ان اكل منها ايا وحيوت لا تكتب في فحيت كتابك في مريضها عك فليس لك ان تاكل منها الا من الصدقة فان اكلت منها لم تنفذ ان كان لك ورثة فيع ويصدق ببعض منها في حيوتك وان صدقت اسك المنقل ما يقولك فتلما منيع امير المؤمنين واستغفر دلالته في افتتاح الكرامة والحدائق بان عدم جواز الاكل منها مستلزم لبطالان الوقف على نفسه لان مقتضى الوقف على نفسه جواز الاكل مع انه ليس له ذلك وهو في غاية الغرابة لورود ذلك في بيان حكم وقف الصنيع على فقراء احرار والمستضعفين والتصرف فيها على هذا التقدير الذي هو مصيب السؤال فان ساسه بالوقف على نفسه وعدم جواز الاكل على فقيرين او اهل نفسه في الوقف الذي هو المهم فان السؤال بوضوح كلالته وظهر مقالته قد تضمنت ايرادها الاسترشاد عن الامام في وقف الصنيع على فقراء احرار والمستضعفين مع انه يخوف التلف وان لا ينفذ الوقف بعد اربعين او النصف بقولهم عليهم

موقوف



استخلاصا عن محذور المثلث وعدم الاتفاق فمثل عن بيان الأرجح عنه  
 وتعيين الأصل وأنه يقفها وان يحسن التلف بعد أو يتصدق بثمنها وأنها  
 الاستسقاء عن حكم الوقف في تلك الضمان على تقدير وقفها على المذكورين  
 في أيام جوتها وأنه يجوز ذلك أم لا فيظهر من جميع السؤالان المسائل  
 بصدد إجراء بمرور بين الوقف والصدقة مع منية معيشة ولذا ارتك  
 الإمام بعد المنع عن الوقف في تلك الضمان على تقدير وقفها إلى ما يجز بين  
 الحقين من إجراء البر ومثل الخير ووقع حاجته في مدة حيوته وذلك بالبيع  
 تلك الضمان ويتصدق ببعض ثمنها ويذهب بعضه الآخر لقوله أو يقفها لكن  
 بأصل الشيء من ماضيه يحصل به الكفاية واستثناء مقدار من الثمن من  
 الوقف بقوله فليس لك أن تأكل منها ولا من الصدقة سوق لبيان حكم ما لو وقفها  
 أو تصدق بثمنها على المذكورين من عدم جواز الوقف في المال الموقوف وهو المقيّد  
 أو التصديق به وهو الحق وقوله أن أكلت منها لم تنقض بيان لتبعية موقوفه فيها  
 بعد وقفها وأنه يتصرف بأصله لا بالوقف وعدم إنفاذه إياه المستبعد للفقهاء  
 لا الاشتداد للوقف وعدم بقوله الموجب للبطلان وإن يؤثريه حل الفعل  
 المحرم على المحذور المشتمل على صيرورته إلى الوقف وإلى الصدقة دون المريد  
 من باب الاستقلال لا أنه لم يساع له لا يحمل الأكل المحرم عن الوقف على الوقف  
 قبل القبض الذي يكون رجوعا عن الوقف وهو خلاف الظاهر على أي تقدير  
 قوله أن كان له وقفه فبيع وصديق إلى قضية شرطية مشقة لا ربط لها بالثمن  
 منقضية للإرشاد إلى ما هو الإرشاد والدلالة على العلاج الجامع بين فعل الخير

وقف

من مصادر الصدقة ولا يصدق ذلك فيما إذا تعلق بالنفس اللهم إلا في حق  
 كون الوقف صدقة ويظهر القضية الكلية ويدعى صدقة على أوقاف الأئمة  
 للثمن بأدبها خاصة ولكن بالإجماع كعامة فإلغى وكان للنفاضة فيه مخالفة  
 لاحتمال كون جميع المحبين أو جماعة منهم على ما سبق من الوجه العقلي والأخبار  
 المذكورة كيف وقد رجع مثل الشيخ في الجوهرة كالمثل وكيف كان فإن ثمة فيه  
 المباح لا فلا قلة الوقف فاختار الجواز وهنا مسائل **المسألة الأولى**  
 لو وقف على غيره وشرط قضاء ديونه وأدار مؤنته فبيع جميع الله مبيع  
 وظاهر بعض الإجماع عليه ودعا على ذلك بأن الوقف يقف فمثل الملك  
 والمنافع فإذا شرط ذلك ونحوه فقد شرط ما ينافي مقضاه فيبطل الشرط  
 والوقف معا وفي التذكرة بأنه وقف منه على نفسه وغيره لكن في الجواهر  
 التفصيل بين ما إذا كان على الاشتراط فيبطل وبين ما إذا كان على الاستثناء  
 مبيع وعن بعض المشايخ المتفرقة بين شرط الانتفاع به في حال حيوته  
 وبعد موته فيبطل على الأول ويصح على الثاني وكيف كان فلا ينفذ إرب  
 في جهة اشتراط المذكورة ونحوها في الوقف إذا كان ذلك على الموقوف عليه  
 بأن يكون حقا لا واقفا في وقته يورث من ملكه المنطق على منافع الوقف  
 أي أراض حصص ما يملك من المنافع طلقا لعدة الميراث وليس ما يمنع  
 عن الركون عليها الأصنافية الشرط لمقتضى العقد من ملك الدين والنافع  
 أرمنا فانه لقاعدة إخراج النفس ولا يجه شئ منها على الشرط بذلك  
 الحق الرجوع إلى الاستحقاق قضاء ديونه وأدار مؤنته وأغيرها من وجوه

حالة الاستدلال على الجواز بما في خبرين جاوردا عن الباقر عليه السلام  
 لا يترى الرجل ما تصدق به أن تصدق بمسكن على ذي قرابة فإن شاك  
 سكن معهم وان تصدق بخادم على ذي قرابة انشأ له أهله وأولاده وورده  
 في مورد المسكن على الغير كما هو صريح قوله عليه السلام وان تصدق بمسكن على ذي  
 قرابة وقوله الآخر وان تصدق بخادم على ذي قرابة ولا تقل من ظهورها  
 في الصدقة بتمام المسكن والخادم عليهم نعمتها كما يد من حل هذه الرواية  
 على ما لا يخالف العوا من الصدقة بالأسكان المطلق الذي له المال الرجوع  
 فيه عنه سواء أوقف جاز ذلك بالاشتراط أو بآذان الموقوف عليه أو غير ذلك  
 من الحامل للتحريم الرواية عن مخالفة القواعد وعسا لا يثبت عن ذلك  
 مانع البناءية إذا وقف انسان مسكنا جاز أن يعقد فيه من وقف  
 عليه وليس لأن ليس غيره فيه وكيف كان لا دلالة لشيء من هذه الروايات  
 الواردة في حكم الوقف على الغير جواز من شرط الأوقف وعدمه على الموقوف  
 أو أبا أو سواه ولتستعمل المنع والمقتضى وإنما الداعي في هذه المسألة إجماع  
 الأصحاب على وهو جاز لا يبعد تصديق هذا المقام لعدم العثور على مخالف  
 وظهور الاتفاق ولو كان له أن يشرى القدره لمقام من أحد موارده ومعاقد  
 ولو لم يقع فهذا العارض لم يبق مودله أصلا ولو كان يجوز الوقف على  
 النفس موجبا لشيء إجماعهم وتميزت اجتماعهم لها أن الخطيب فيه كان  
 القول به تعويلا على الأدلة المطلقة كقوله لو وقف ففطرته هو الأصل  
 يوجب شئ عموما لأصحاب وهو صعب الإيجاب مضافا إلى أن الوقف

من مصادره



الاشفاق من ملك الموقوف عليه مطلقاً وخصي ما ينتقل اليه من المنافع  
طلقاً انما الكلام في ما اذا رجع اشتراط الامور المذكورة الى الموقوف و  
الاستحقاق من ربح الوقف ومانعه على حد استحقاق الموقوف عليه من  
والفرق بينه وبين السابق كالفرق بين شرط النتيجة والفعل انما هو في هذا  
المقام ملاحظة ان عقد الوقف يقتضي عدم اشفاق الموقوف بذاته وبالاجرة  
المرتفع بالاشفاق ولا اشكال في ان فاعله اخراج النفس لا يقتضي بطلان ذلك  
اذا كان على جهة الاستثناء عن السبيل الذي قصده الموقوف لان مقتضى ما  
تقتضيه بطلان استحقاقه له وقفاً لا على وجه الاستثناء، والراجع الى استحقاقه  
له بالسبب المتقدم على الوقف واخصاصه بالوقف بالمقدار الخارج عما استثناءه  
وقصر السبيل على ما سواه فانه ح كوقت العين المستجرة مدة من دون فرق  
الا في ان بعض المنافع مستند الى الاجارة فيه والى الاشتراط مثله وهو كوقت  
الفرق في الجهة المهمة وعليه يثبت ما ذكره الفاضل في التذكرة من ان وقف  
البقرة مثلاً للفرق خاصة مقتضى بقاء باقي المنافع من اللبن وغيره للوقف  
لكن حديث الاستثناء انما يتم بناء على كون الوقف بحسب الحقيقة مركباً  
من حبس العين وسبيل المنفعة بحيث يكون للوقوف تصرفين عريضين  
بعد الوقف لان الوقف والحال هذا يتقوم بتبديل المنفعة كما يتقوم  
بحبس العين فكان ان له استثناء شئ من العين لنفسه ويرجع ذلك الى  
صرف الوقف بحسب بعضها وانما بعضها الاخر على ملكه واستحقاقه له  
بالسبيل الاول فكذلك له استثناء شئ من المنافع الواجب الاجارة عنه

السبيل

لما عداة الموقوف بعد المانع عن عدم منافسة لمقتضى العقد من نقل المنفعة  
في الجملة ولا يمتنع ذلك المقدار مع كون العين بقايا موقوفة على غيره كما لا يخفى  
المرتب استثناء العين من الدين المرهونة مع كونها مملوكة للراهن فاذا ذكره الفاضل  
في التذكرة وغيره سند المانع من انه وقف منه على نفسه وغيره في نفسه  
اعتبار اخراج النفس لا لجملة ما عرفت من ان الاضاعة الجائبة من ناحية الوقف  
فائدة بالعين وغيره ولم يكن الوقف طرماً لها اصلاً فبعد استحقاق الاشفاق  
من جهة اشتراط ذلك كالواشترط في البيع وعن الواجب عدم رجوعه الى البيع  
من نفسه وكما ظهر بطلان ذلك طرماً له في ما في المسالك وجامع المقاصد  
من الاستناد في البطلان الى منافقة ذلك الشرط لمقتضى العقد من نقل العين  
والمنافع ما عرفت من ان الوقف لا يقتضي ازيد من ملك المنفعة في الجملة والذات  
على الاشفاق بمعنى الاطلاق ولعل ذلك منشاء العناوين لا اعتباراً بالاشفاق  
ذلك صح وان كان الوقف على نفسه محتجاً فضلاً عن كونه موجراً عما كان  
يبيع ذلك في البيع وان اشترى البيع من النفس من غير فرق بين كون الاشتراط  
في حال الحياة او بعد الموت وان كان عن بعض المشايخ التقييد بينهما بالتمنع في  
الاول والآخر في الثاني لان من شأنه حساب منافات الاشفاق في حال الحياة  
لما عداة اخراج النفس بخلاف الاشفاق بعد الموت لانه لا يجب الخروج عن  
الوقف ولا وقع له ما عرفت من عدم استلزام اشتراط شئ من التنازل لاشفاق  
نفسه في الوقف وانه امر اخر وادراك ذلك فلا يتأثر في القول بمقتضى الاشتراط  
ونفوذ مع القول بان شأن الوقف على النفس عقلاً لا حقيقة كونه تليكاً

المذكورة ونحوها من ضرورة الاشفاق لغير الوقف من الموقوف عليهم كالوقوف  
على الصبيات واشترط لبعضها الاشفاق من الوقف او التنازل كما اذا اشترط له  
ان يأكل منه اربعين غيره او الاجبي وقد صرح في المسالك بذلك بالتمسك الى  
التنازل وجه الا ان الوقف لا يقتضي بذاته ازيد من حبس العين وملكها  
في الجملة والذات لا على العموم من جهة الاطلاق المتساق في مقام البيان والافهم  
في حد نفسه لم يقيد ذلك فله ان يبيع بمجمله بمعينه فيبيع فيها وله  
ان يظلم ببيع جميع المنافع فاذا اسلمت شيئاً واحداً وانصرف استحقاق  
الموقوف عليه الى ما عداه وارتفع موضوع الاطلاق المحقق للاستعراق ثم  
لا يكره وجوب الشرط المذكور اذا استعرق جميع المنافع واحاطها بحسب لم يبق للموقوف  
عليه نصيب منها وكانت العين مسلوكة بالمنفعة لوضوح مناهة فانه الوقف  
المحقق للملك المنفعة في الجملة واما مع حفظ خط مناهة فلا وجه للبطلان ومن  
ذلك يظهر حال ما لو اشترط شيئاً من المنافع لنفسه فانه لا مانع من نفوذه  
بعد عدم افضاء الوقف بمقتضى تبديل التنازل واستخراجه ولا عدم اشفاق  
الواقف واستحقاقه انما المقدار الذي يبيده لو دخل وطبعه ملك المنفعة  
في الجملة فاذا شرط قضاء ديونه ونحو ذلك استحقاقه من التنازل ولا يكون ذلك  
من الوقف على نفسه ويصح لان الدين يتماها وكما هو مقرر على غيره بحيث  
تكون للاضاعة الحاصلة بين الوقف والموقوف عليه فائدة بالعين وغيره ولا يكره  
لها تعلق وقيام بالوقف اصلاً سواء كانت تلك الاضاعة من مقولة الملاءمة  
غير ذلك وانما الشرط المذكور راجع الى استحقاق شئ من منافع الوقف فينفذ

لما عداة



فصلنا عن عدم صحة سرعة الاجماع ونحوه وقد اخرج من جميع ما حرره ان القول  
بالحجة بملاحظة عموم اوله الشروط واطلاق الوقوف اه ونحوه في غاية القوة  
والسد لعدم ما يجب رفع اليقين ذلك بعد الفراغ عن عدم منافقة مقتضى  
الوقف ولا لقا عدة اخرج النفس ودعى كذا لجملة من الموضوع على الطلاق  
لكما ثبت على سليمان وخبر حجة بن زيد المتدبرين في المسئلة السابقة وهي  
الكفاية في المخرج عن العومات في غاية السقوط هذا او ما التوقف لويشك  
في منافات اشتراط ادرا مؤنثة وقضا حاجته لمقتضى عقد الوقف فأسيس  
الاصل فيه سوقف على تاسيس في كفاية الشك في منافات الشرط لمقتضى العقد  
وتحقق الكلام في هذا المقام ان المنافات تختلف فتارة تكون منافقة الشرط  
الشرط لمضمون العقد ومفاده كاشتراط عدم الثمن في البيع الذي هو تعليق  
بعض يقوم مفهومه بكل من الثمن والمثمن ولا ريب في ان اشتراط المنا في على  
هذا الوجه يمنع عن تعلق القصد على سبيل المجد بمضمون العقد لاجل المناقطة  
وان لم يمنع عن التمسك بمؤنثة وسهولة خفية ومعه لا عقد ولا شرط واهرى  
يكون ذلك بالمنافات لانه العقد شرعا وحكمه الثابت له بنحو العملية ولا مشقة  
في هذا الشرط لمخالفة الكتاب والسنة وما فساد العقد فينتج على كون  
الشرط الفاسد مفسدا ابل يرجع اشتراط ما ينافي حكم العقد الى المناقطة لمقتضى  
انه لان الفروع كونه علته تامة لولوا زعموا حكمه فحق الشرط ساقط مقتضى  
لا طائل لكن مناقضة التزمية لاصحجه على حد المناقطة لاصل المقصود و  
المقادير لا يربى بينهما في حديث الفساد والامسا لعدم ثاقى المقصد الجوى

لا

في عموم اوله الشروط فيتم به وباطلاق ادلة العقد صحة كل من العقد والشرط  
نفسه وان كان ملك المنافع داخلا في مفهوم الوقف رجع المثال في منافات  
الشرط المذكور لمقتضى العقد الى الشك في ان حقيقة الوقف عبادة عن ملك  
عموم المنافع بحيث ينافي مقتضاه اصل الجملة منها اعباءة عن ملك المنفعة  
في الجملة واستفادة العوم بمؤنثة الاطلاق في جميع اشرط شي منها نفسا لكن  
قد عرفت انه من البسائط فلا محالة يرجع الشك في المنافات الى الشك  
في منافات الشرط لحكم الوقف من ملك المنافع وقد مر بعض الاصل  
الا يستحقا يتحقق ما هو الموضوع لاوله الشرط هذا كله من باب المناقطة  
وفرض حصول الشك ولا فلا يكاد يبين في الوسوسة في عدم منافات  
اشتراط ادرا مؤنثة لمقتضى العقد بوجه من الوجوه وعلى اى حال  
حصل ثاقى ايجاب النفس عن الوقف اشتراط اكل اهله من نرجته او ولد  
او مولى ام لا كما في الكفاية والراى بقولنا على بعض النسخ بل في الثاني  
ولا يقدح كونه واجبا للنفقة فيسقط نفقته ان امكنه اكله في الجواهر  
انه ينفقه في غير الزوجة والمملوك اما ما فيك من رجوع ذلك لنفسه  
انتمى لا يرب في رجوع اشتراط اكل الزوجة من الوقف الى الشرط النفع نفسه  
اذا اراد بذلك اسقاط التكليف بالاتفاق الثابت في رتبين المنفعة  
للمستحقها لوجوه في منافع الوقف فان معناه اشتراط ملك الوقف  
نفقة ونجته من البناء اذ لا يتحقق الاستحقاق ولم يسقط التكليف لانها  
بالاستفاد من الوقف مالم يدخل ذلك المقدار في ملك الوقف لم لو اذ ذلك

الخاص غير مخالف الاعلى فبقدر اعتبار الاصول المثبتة الذي هو غير الحقين  
وذلك الموضوع الاستثناء عنه وانما يكفي عدم نبوت العنوان الماخوذ في ظرف  
المستثنى من المخالفة لذلك الشرط ولو عرفت الاصل لا بد من جرح تحت عموم المستثنى  
منه لعدم كونه موسوما بعنوان خاص وشيئا وصف مخصوص لا يحصى عن احرازه  
فلا ريب ان اصله عدم جعل الحكم على نحو مخالف الشرط ينهض باثبات لتمام  
وصف المخالفة فينتج بركته موضوع المستثنى منه وهو الوقف عند شرطه  
ويستدج المشكوك فيه تحت عموم ما بعنوان كان ولا ينبغي الا وتبان في  
احراز نفق عنوان المستثنى بالاصل في كل ما كان من هذا القبيل من عدم اعتبار  
عنوان خاص في جانب المستثنى منه فان نفق ذلك العنوان الخاص بركته اصل  
يكفي في تنقيح موضوع المستثنى منه ومن جميع ما ذكرنا تبين حال الشك في منافات  
اشتراط قضاء حاجته وادرا مؤنثة لمقتضى عقد الوقف وانه من القسم الثاني  
لان من الراجح الذي لا يكاد يذلل به وجه الشك ان الوقف ليس عبادة  
عن ملك المنفعة في عرض ذلك الدين بحيث تكون حقيقة مركبة عنها  
واما هو عبارة عن بيع بسيط وهو حصر العين غاية ما هناك ان هذا  
البيع البسيط ميتلزم بفعل المنافع شرعا كما في البيع فلا محالة يرجع الشك  
في منافات الشرط المذكور لمقتضى العقد الى الشك في ان ملك المنافع في باب  
الوقف من لوازم العقد المطلق او مطلق العقد وان تبعته المنافع فيه على  
حد التبعية في باب البيع بحيث يجوز تمديد ما لم تكن كان نباضا لعدم  
كونه التبعية على وجه ثاقى اشتراط الاستفاد للمنفعة الواقف يستدج الشرط المذكور

منقول



بين كونه عليك او تفكيكا او مجرد تسبيل المنفعة مع بقاء العين على ملكه  
لان الملك انما اشغل الى الكلى ونسبته اليه كنسبة الملوكة اليه ثابتة  
في الشريعة ولا يحصى من القيل بالانقضاء اليه في مثل الزكوة والخمس في  
الارض المفتوحة عنوة وليس له تعلق بالأرض والمساكين إلا بعد اختيار  
المولى وتطبيقه كالم يتعلق بها في باب الزكوة والغنى إلا بعد الإبقاء فإذا  
اختار ما شر الوقت في مقام التطبيق نفس الوقت المطبق عليه ذلك  
العنوان الكلي جاز لا انتفاع كالأعين غيره من سائر أزماده وليس في ذلك  
شائبة المناقضات للقاعدة السابقة لان المفروض إخراج نفسه عن كل  
من العين والمنفعة وانتقالها الى الخيس غاية ما هناك انه جاز لا انتفاع  
بواسطة انطباق عنوان الكل عليه وهو لا يستلزم ادخال نفسه في الوقت  
ومنه ظهر حال ما لو كان الوقت عبارة عن ذلك الملك كالخبر راجد  
تسبيل المنفعة مع بقاء العين على ملكه لان الجهة المرجوة من الوقت  
من ملك النافع متحصنة في حق الكل انحصار الحارث الوقت لا ينطبق  
العنوان عليه بهذا المشاركة اذا اختاره المولى فلا وقع للوقت  
في صحة الانتفاع بالنظر لما عد إخراج النفس نفس يتقيد بالكلية  
العامل الحارث في الكفاية على المشاركة فانه قال بعد رميها  
بالإشكال واحتجاجهم بان ذلك ليس وقتا على نفسه ولا على جماعة  
هو منهم بل على الجهة المحصورة فهو صحيح غير نافع دائما شفع لو كان النفس  
المانع ورد بلفظ الوقت على نفسه او ثبت إخراج على المشاركة فعمل الحق

يجزى انتفاع الزوجية على حد انتفاع الوقوف عليهم مع بقاء النفع لنفسه  
وما عدا الولد الذي لا يجب نفقته على الأب إلا في حال فقره واحتياجه فان  
شرط اكل النفع موضوع التكليف بالاتفاق وهو الفقير المستعج لا انتفاع  
نفس التكليف صحيح لم يكن فيه منافات للقاعدة المذكورة لعدم رجوعه  
الى اشتراط بقاء النفع لنفسه وانما اشتراط انتفاع الولد من الوقف فان  
يرفع بذلك التكليف بانفاقه من جهة ارتفاع موضوعه وهو الفقر  
ان شرط ذلك لرفع الحكم الثابت في حقه بواسطة تحقق موضوعه وهو  
الاحتياج والمسكنة كاشتراط ذلك للزوجة لا سقاط التكليف بانفاقها  
عن نفسه بطل لما سبق من رجوعه الى احوال نفسه في الوقت ففرق طرعا  
بين ما لو قصد رفع موضوع التكليف بالمنفعة او رفع الحكم الثابت في حقه  
فاما في مثل النفع فيجب انفاقها في جميع الاحوال فلا يجري فيه قصد رفع  
رفع موضوع التكليف بالاشتراط لها بل يبعد احواله بين كونه لا سقاط الحكم  
عن نفسه ولا انتفاعا عن الوقف كما لو وقف عليها مع بقاء نفقته  
**المسئلة الثانية** لو وقف على عنوان عام كالفقراء او الفقهاء وكان ذلك  
مطبقا عليه في حال العقد وانطبق عليه في ما بعد نظر انتفاعه من الوقف  
على حد سائر أفراد ذلك العنوان ومصاديقه افعال ولكن لا وجه لادعاء ان  
في الصحة كما عليه المشهور لعدم كونه من الوقف على النفس وانما هو وقف  
على العنوان وان جاز له المشاركة من باب الانطباق بل ربما يخص به اذا خص  
فيه من باب الاتفاق وليس ذلك من احوال نفسه في الوقت من غير فرق

بين

الان لا يتم على الاستعمال بل ربما يكون بأقل من ذلك وتلك الجمل والاشتمال  
على النفع عن التصرف لكن لا إطلاق لها بالنسبة الى الوجودات اندراج الواقع تحت  
النوع الموقوف عليه فلا تنقض والحال عند المانع نفسه لو كانت هي  
مسوقة لبيان المانع عن تصرف الواقف مطمأن من حيث وجوده في الكل الوقت  
عليه وكانت جهة السؤال فيها التصرف على سبيل الإطلاق او في ساحة  
الانطباق ثم ما ذكره الفاضل وكان في غاية الفائدة وهما في الرصانة  
الانها بمنزلة عن ذلك سؤال وجواب فان عدها مكتوبة على بن علي  
الواقف الحسن المتقدم ذكرها جعلت فداك ليس بولد ولا ولي صنيع ورضاها  
عن ابى وبعضها استنفذتها ولا امن الحدان فان لم يكن ولد وحديث  
بي حديث فارتضى جعلت فداك لان انفق بعضها على نفقة اخوان  
المستضعفين او ابيعها واقتصد بمثلها عليهم في حقوق فاقى الخوف  
ان لا ينفذ الوقف بعد موتى فان دفعته في ايام حيوتى فلى ان اكل  
منها ايام حيوتى ام لا تكتب عا فتحت كتابك في امرضيا عنك فليس  
لك ان تاكل منها ولا من الصدقة فان انت اكلت لم تنفذ ان كان  
لك ودفعت فبع وصدق ببعض ثمنها في حيوتك وان تصدقت  
استكت لنفسك ما بقوتك مثل ما صنع امير المؤمنين ع وهدى  
كما لا يخفى على من لا حظها ظاهرة لولم تكن صريحة في ان جهة السؤال  
فيها صرف التصرف في الصنيع الموقوف من حيث كونه واقفا وان  
يجرد هذه الحيثية لتوجب جواز الانتفاع وليس المقصود السؤال عن

وليس كذا ولا اخبارا المذكورة ليست على هذا الوجه كما لا يخفى ولا إجماع على  
المشاركة انما انتهى بلفظه وحاصل كلامه في ذلك علوم مقامات المشاركة  
في الوقت على الكل المطبق عليه في طرف العقدة وبعد ذلك لم يكن وقتا  
على نقيض الا ان المانع المستفاد من الاخبار وانما هو حكم بقصد شرعي هو  
عدم جواز اكل الواقف وانتفاعه من الوقف ولا إجماع على جواز الانتفاع  
في محل البحث يخرج به عن الاخبار وانما هو ملكان مخالفة ابن ادریس حيث  
منع عن الانتفاع في المقام والعلامة قد في المختلف فيما استدلوا بالطعن  
نفس لو كان المتظلم في لسان الاخبار عنوان الوقف على نفسه او كانت  
البيان إجماع على المشاركة جاز انتفاع الواقف في مورد اقدارهم فلو كان  
كل الوقف عليه وانما الدول عليه بالخيار انما هو المانع عن تصرف الواقف  
في الوقف وهو يجري في ما نحن فيه وهذا حاصل ما افاده الفاضل الحارثاني  
قد وتوجه اليه ان اجاب الباب فان لم تنضم عنوان الوقف على النفس  
الا انما مع ذلك لا دلالة لها على المانع عن الانتفاع في محل البحث لعدم انبساطها  
في ذلك المقام وعدم تعرضها سؤالا وجوابا لمورد انطباق الكل الموقوف  
عليه على الواقف وانما هي ظاهرة لكونه المانع عن اكل الواقف في الوقت  
وتصرفه فيه من حيث كونه واقفا ومصلا سؤالا فيها انما هو حكم تصرف  
الواقف وجوازا اكله من تلك الحيثية يقوم ان مجرد استناد الوقت حديثا  
اليه كاف في جواز الانتفاع بلية الامعان عدم انتفاع مدا الواقف بالكلية  
وعدم صيرورته اجبيا صرفا وهذا المقدار يكفي في المسئلة عملا ما تم

الانقضاء



حكم الاكل من الوقف لا ندراجها تحت عنوان الفقراء والمستضعفين الوقف عليهم فالجواب يحتمل في المنع عن صرف الوقف من حيث كونه واقفاً وان هذه الحقيقة غير مسوقة للاستفاد ولا إطلاق له بالنسبة الى مورد الانطباق فلا ينافيه جواز الصرف من حيث دخوله في الحكم الموقوف عليه وعلى هذا المتوال سائر الاضمار الواردة في الباب فانما استلزامها وجوباً باطلاً في الحقيقة تلك الحقيقة ولكن ابيت عن ظهورها في ذلك فلا أقل من الاحتمال المورث للاجمال المانع عن الاستدلال به على المنع والقام وليس في البين على المنع في المقام وليس في البين شيء آخر يمنع عن المشاركة الا الوقف على النفس وهو كما عرفت واعترف به الفاضل غير جار في مثل المودعين مادهم اليه الموقوف من جهة الوقف وجواز المشاركة وما ذكرنا كونه يتبع النظر في ما في الجواهر من التفريق بين ما كان من قبل وقف المسجد والحان ما يصير بسبب الوقف كالخبر بين ما كان موضوعاً للعلماء والمجتهدين وكان له ثمرات تدخل في الملك فليتبع به في الأدل على الوجه الذي ذكره الواقف من غير فرق بينه وبين غيره ولو للسيرة القطعية بخلاف الثاني فان الاستفاد فيه محل بحث ومغفلة كون الملك فيه يقصد الوقف المحض ولو بواسطة افرادة الى الوقف كون الوقف منها لم يكن قد اخرج نفسه عن صدقة وتحقق فيه المانع المرفوعين غير فرق بين ذي الوصف السابق المجتهد على ان وقفه على الفقراء فهو ملك الزكاة للفقراء الذين لا يندرج فيهم من عليه الزكاة وما كتبه

الحكم على غنم ملكية كما ان خصوص الفرد في الثاني يكون منطبقاً عليه لكل الملوكة وتحصل برؤية الدفعة من عليه فملك ما كتبه لكل ايضاً اذا تخص بغيره انطبق عليه فاذا فرض انه الواقف صار هو المالك لصدقة العترة فيها خرج عنه فلا بدح في وجه الوقف من خروج شخص لكل برغبة كما ادى اليه الفاضل فيما حكاه عنه انفق موضع الحاجة يتغير ليس بديت شرعية كيف المتبى الامر على مثل هذا الخبر حتى ظن ان تخصص الحكم بالواقف يستلزم ادخال نفسه في الوقف مع وضوح انه لا دخل له به لان الواقف لم يقصد الاستحقاق الحكم والملك لم ينتقل الا اليه ولا يكون له قلق بعزده وهل هذا الاخراج النفس فانه الواقف على العنوان العام صار اجنبياً صرفاً ليس بشيء من العيين والمنفعة تعلق به وصيرورته ملك المنع واحكامه يتوقف على نفوذ الوقف وصحته فالواقف في ظرف اجنبية صرف حاله بالنسبة الى الملك حال سائر الاجانب وانما حازر الاستفاد بالتطبيق واختيار المتولى اياه من بين المصالحين بعد تجزؤ الوقف لم يتيق اختياره من بين الافراد لما جاز الصرف وجواز الاستفاد بتعيين المتولى فضيلة ملك الحكم لا يكون الا بعد ان اخذ الواقف مأخذه من انتقال الملك الى الجنب واستحقاق اياه ولو كان شخص الحكم بالواقف موجباً لادخال النفس في الوقف لكان الوقف على العنوان العام الشامل بسبعة نفس الوقف باطلاً من راسه ما لم يضيعة بالقصد بغيره انه يقيد في ظرف العقداً

الحكم

في جملة الوقف فلا ينبغي الشك في ان تخصص الحكم بالواقف لآلنا في قاعدة اخراج النفس الله بما لان يق ان هذا العنوان وقع في عقد الاجماع وهو كالحبر يعامل معه معاملة الاخبار في الاخذ بها المستظهر منه وهو كما ترى خصوصاً بعد قيام الشهادة على جواز الاستفاد والمشاركة بل في المبسوط في الخلاف عنه بل ربما يظهر من بعض الاجماع عليه وليس بعيد وان حكى الخلاف عن الحلبي مع وعن الفاضل في المختلف والذريعة في ما ينتقل الى الخلق واما مقابلية الوقف على الفقراء بملك الزكاة لهم في عدم اندراج من عليه الزكاة فيهم تخفيفاً باطله لكان الفرق البين وهو اعتبار عنوان الآية والاعطاء في الزكاة وهو غير صادق على من عليه الزكاة لاحتياجه الى الطرفين المعط والمعطى لا بخلاف الوقف فانه لم يعبر فيه عنوان لا ينطبق على الواقف وينقص عن الصدق عليه فلا يأتي عن اعتبار وصف في موضوع الدليل يقتضي به الموضوع او يتوسع هذا كله لعدم ما به صدره قوله من انطباق الحكم على الواقف يستلزم الوقف على النفس يجري ذلك في جميع اوقاف العامة ما كان الوقف فيه على النوع او جهة واحدة اليه وتبطل القرعة فيما كان من قبل وقف المسجد والحان ما يفيد الملك مريدة عدم الفرق في اعتبار اخراج النفس بين ائمة الملك والخبراء الملك وغيرهم من الفاضل فلو كان الذبح الواقف في العنوان العام الموقوف عليه مستلزماً للوقف على النفس لزم عدم الحكم لمثل وقف الحان والمقاطر ما كان الوقف فيه على جهة زمنية

عده وهو خلاف الظاهر من غيريات الاحكام المتضمنة لمبحث عن جواز التنازل وعدمها من التسام على حجة اصل الوقف على الحكم بسبعة وضحة دائرية على ان يكون العهود استحقاق نفس الجنب بلا نظر الى افرادة ومضاهي وكان التحقيق لو كان البحث راجعاً الى جهة الوقف ونسأله بغيره عنوان المسئلة على وجه مرجع البحث الى ذلك وان للواقف الوقف على العناوين العامة الشاملة بسعة ما واصلها نفس الواقف اذ لا بد له من نصيبها على نحو لا ينطبق عليه ولا يسري اليه ان تصيدها في مقام القصد وطرف بماعداً والعناوين الصادرة من الاحكام الى برفها ملك وصحة محض في جواز المشاركة وعدمها وظاهرة في موضوعه صحة الوقف فم يظهر ما ذكره في المسائل من انه اذا قصد ادخال نفسه فقد وقف على نفسه ولم يقصد الجعنة واذا قصد منع نفسه حصص العام بالنسبة وهو حاشا x يجب اتباع شرطه انه جعل البحث في اصل جهة الوقف ونتيجة عليه ان المراد من تقيد ادخال نفسه الى الوقف على استحقاق المستضعفين بهذا الوصف الى منهم نفس الواقف على سبيل العدم الاستغراق كان ذلك باطلاً لرجوعه الى الوقف على نفسه وادخالها في الوقف عليهم كما لو انصرف عليها وان كان المراد الوقف على نفس الحكم ولكن ينوي بذلك ما يقتضيه ملك المنع من جواز الاستفاد لم يتحقق المتولى في ما بعد ذلك واختياره فلا يصير فيه لكان اخراج الوقف عن نفسه في ظرف الوقف وقصد ما هو مقتضى العقد لا يندرج فيما هو المعتبر في الاخراج



الحاجة وبطلانه راساً وصحةً وقفاً فإن احتاج كان منقطعاً ولا كان مؤبداً ولعلنا لم ان قضية القاعدة في اشتراط العود تختلف باختلاف المقصد فإن قصد به عوده وقفاً في حال الاحتياج وكونه من الوقف عليهم في هذه الحالة كان منقطع الوسط تبعه حكمه وقد استقصينا الكلام فيه بما لا مزيد في ماسلف ولا يبي في بطلانه في الوسط لا انتفاء ما يعتبر به صحة الوقف فيه من اخراج النفس وان قصد بذلك الوقف مادام غنياً بمنحه تعدده بوصف في الوقف كالواحد بوصف في الوقف او الوقف عليه فان احتاج كان منقطعاً ولا كان مؤبداً الى ان يرضى الله الارض نظيره سبق من الفاضل وهو ما لو ابد على احد التقديرين دون الآخر مثل ان يقف على اولاده وعقبهم ما هنا بقوا فان انقض العقب ولا عقب فعلى الفقهاء ولو انقض الاولاد ولا عقب لم فعلى اخويه وفي المقام منقطع على تقدير الحاجة ومؤبد على غيره ومقتضى القاعدة المحذرة من قول العسكري الوقف على حب ما يوقتها اهلهما الناهض باطلاً على اعتبار الوقف بجميع كيفية حاله الصحة وقفاً لان التأييد على تقدير ولا انقطاع على تقدير آخر كيفية من كيفية الوقف تبعها ذلك باطلاً ولا مانع منه لان الدوام يجب بقاء العين الوقفية ليس شرطاً في صحة الوقف كما سلف كما لا بد فيه من مثله الوقف على من ينقرض غالباً نعم الذي قام عليه الاجماع انما هو اعتبار الدوام بمعنى عدم التوقيت بمدة وهو حاصل في المقام اذ لا تنقيد بالزمان الخاص

نوعه تدخل فيه الوقف ولا استناد في التفرقة الى دعوى استقرار السيرة على جواز الانتفاع في مثل تلك الاوقاف في غاية السقوط ولا اعتساف اذ لا عبرة بهذه السيرة واماً لها ما لم يجرى انقضاءها الى زمان النبي ويجوز استنادها الى المساحة وعدم المبالاة في التفرقة ولا يكاد يصح الركون الى السيرة ما لم يجرى انقضاءها الى ذلك الزمان ودعوى رجوع مثل هذه الاوقاف الى مجرد الاباحة في غاية الفضاحة ومجرد تعلقه لسان قولا لا سهول الخطب من حيث ان حيث ان جواز الانتفاع في تلك المورد على طبق القواعد لا يشكل الركون على مثل هذه السيرة ولو كانت قطعية في المخرج عن القواعد الكلية والصواب الشرعية لكن الذي هو الخطب ان مقتضى القاعدة المحذرة من اطلاق الباب خصوصاً قول العسكري الوقف اه الدال بالطلاقة على صحة الوقف بجميع اقسامه وضروبه التي منها هذه كيفية جواز الانتفاع للواقف في جميع الاوقاف العامة لا يكون الوقف فيها على عنوان كل يصدق على الواقف او جهة كلية يدخل فيها وليس ما يوجب رفع اليد عنها من مانع عقلي او نقلي بعد ما عرفت من عدم اطلاق الاجزاء المانعة عن تصرف الواقف بالنسبة الى هذه المود وعدم منافات هذه الكيفية لشيء ما اعتبره الوقف وما ذكرنا كماله نظيره سقوط بقية الاوقاف خوفاً عن حد الاعتدال **المسألة الثالثة** ولو شرط عوده اليه عند الحاجة فيه اقول ان بطلان الوقف وجه الشرط وصبر ورده حسبما يرجع اليه مع

الملاحة

الاحتياج وعدمه لكن قد مرراً ان حقيقة الوقف ليس المطلق والفرق بينه وبين الحبس المصطلح بالمرتبة والكيفية لا بالتحديد والتأييد فلا مرجح قطعاً لحديث التعليق المنع عنه شرعاً هيب رجوع التعليق في المقام الى التعليق في مضمون العقد الا انه لا دليل على بطلانه الا الاجماع الذي لا عين له ولا اثر فيه وما ذكرنا من رجوع اشتراط العود عند الحاجة الى تعبد موضع الوقف بوصف في الواقف ينتفى بانتفاءه يظهر عدم منافاته لشرط اخراج النفس وانه لا دخل له بادخال الواقف نفسه في الوقف لان القدر المعبر انما هو اخراج الواقف نفسه في طرف الوقف وهذا المقدار يدرى الحصول في المقام لانه ما لم يتجنى فهو وقف ولا تعلق للواقف به ومقتضى احتياج يعود اليه ملكاً من باب انتفاء الصدقة بانتفاء موضوعها وبذلك تعرف عدم كون اشتراط العود من اشتراط الواقف للحال لنفسه الذي دل الدليل وقام الاجماع ظاهراً على ما يحكي عن الحلي على عدم جوازه لانه ليس من الرجوع في الوقف داماً هو من باب تعبد موضع الوقف بوصف في الواقف يقتضي انتفاءه بانتفاءه وصف ما خذ في الموقف او في الموقف عليه فستان ما بين المتأيين لا يكد لا يخلط بينهما الا من اليس عليه الامر غاية الالتباس ما ما ياتيهم من منافات اشتراط العود لمقتضى عقد الوقف وعدم جواز الرجوع فيه لكونه من الصدقة التي هي كالعقار في دفعه ان المقدار الذي يقدر من الاضداد انما هو الرجوع الى الصدقة مع كونها صدقة

كالسنة والسنتين وانما قيد فيه الوقف بوصف في الواقف وهو ان كان زمانياً الا ان الاجماع يجرى عنه هيب اجماع اشتراط العود الى الوقف بالزمان لانه غير ضار في المقام لان المستند في اعتبار الدوام بذلك المعنى انما هو الاجماع المقتود فيه وكما لا نوقيت في الوقف في ساحة اشتراط عوده عند الحاجة لا تعليق فيه فيوجب بطلانه لان التعليق الذي ينقض الاجماع على بطلانه انما هو التعليق في اصل الانشاء وهو مضمون العقد ولا اثر له في الفرض يتعلق بالانشاء فيه بالوقف على كل حال وتحققه على جميع التقادير والاحوال غاية ما هناك انه يختلف دواماً وانقطاعاً بحصول الحاجة وعدمها وهو ليس من التعليق في معناه العقد المتجزئ الوقف على كلاً بقدر احتياج وعدمه وانما يختلف بهما كيفية الوقف المحقق المتجزئ ولا غيره فيه فان الوقف حسب ما يوقتها اهلهما فهو نظير ماسلف من الفاضل من التأييد على احد التقديرين دون الآخر وقد مضى اختياره وقفاً على كلا التقديرين والدنب عن التعليق الموزم بانه في كنيته الوقف من حيث الدوام ولا انقطاع دون اصله وهو غير ضار لو كان التأييد معتبراً في دفع الوقف رجوع اشتراط العود عند الحاجة الى التعليق في اصل الانشاء لا محالة لان حقيقة الوقف حسب الفرض موقوفة على الدوام الموقوف بحسب نظر الواقف على عدم الحاجة فعلى تقدير عدمها لا وقف من اصله فلا وقف متجزئ على كل من تقديرين

الاحتياج



يعني ان يقصد المصدق اخذ ما صدق ولا دلالة لها على عدم اشتراط  
العود الراجح الى تقدير موضوع الصدقة بما ينبغي بانتفاؤه فظهر هذا  
كله بالنظر في قضية القاعدة التي ما ورد في هذا الباب وهو جبر سبيل  
بن الغضيل قال سئل اباعبدا لله عن الرجل يصدق ببعض ماله في  
حيوته في كل وجه من وجوه الخير وقال ان اجتحت الى شئ منه فانا احق  
به ترى ذلك وقد جعله منه يكون في جودته فاذا هلك الرجل يرجع ميراثا  
او يضي صدقة قال يرجع ميراثا الى اهلها والموتى من اوقف ايضا ثم  
قال ان اجتحت اليها فانا احق بها ثم مات الرجل فارتجع الى الميراث ولا  
دلالة لشيء من هذين الجزئين على بطلان الوقف باشتراط العود مع الحاجة  
على الفخر الراجح الى تحديد الوقف بوصف ينتهي عمره بانتهائه لظهور قوله  
فان اجتحت اليها فانا احق به في السؤال في ارادة رجوع المال اليه ووقفه  
في ظرف الحاجة والحاجة لنفسه في الوقف عليهم عندها والمراد من الرجوع  
ميراثا في الجواب هو المراد منه في السؤال بقضية المقابلة للمعنى  
كما به وهو البطلان بعبارة على خلاف ما يقتضيه قاعدة تتبع الصدقة  
في منقطع الوسط من الصحة في الطرفين وذلك استكمال الصحة في حق  
السائق بمعونه لفظ الرجوع الظاهر في عود الشئ الى ما كان عليه بعد  
خروجه عنه لان بقاء المال على ما كان عليه وعدم اشتراط العود من الزاوية  
الى الوقف عليه ليس رجوعا على وجه الاداء ولا يحفظ ظهور لفظ  
الرجوع الا بصحة الوقف ودفوعه في حق المتقدم وان تاتي ذلك قضية  
الوقف

الوقف المنقطع اخره من الصرف الى اقرب المصارف الى نظر الوقف او  
مطلق وجوه البركات ذلك بوجوب ظهوره في اداة البطلان راسا  
كما هو احد احتمالات الجارية في منقطع الوسط فيصير الخرج عرقا عند  
تبعص الصدقة عن الصحة في الطبقات ولا عرق فيه فانه ليس من الوقف  
الكليته المتأني القيد على خلافها كيف وهو محل الكلام ومورد الشارح  
والخصام بين الاعلام فليت هي غمابة يعلم مخالفتها ويحمل ان يكون  
المراد من قوله فان اجتحت اليها فانا احق به عوده اليه ملكا وان لم يحق  
بالمال في هذا الحالة من صدقه به عليهم بغير تحريم الوقف بوصف فيه  
يلتزم باستقائه ومرجع السؤال الى صحة هذا التحديد ومناوذه فجملة  
الركاز عدم جواز الرجوع في الصدقة وحسب ان هذا التحديد من  
الرجوع المتيقن كما يعرّب عنه قول السائل في جبر القيد وقد جعله  
منه دية قوله فيكون في حيوته فاذا هلك يرجع ميراثا او يضي  
صدقة انه اذا حصلت الغاية وهي الحاجة هل يرجع المال الى الوقف  
بصرف فيه كما كان يقصده قبل الوقف واذا ماتت يرجع ميراثا  
الى اهلها كباي امواله وعلو كاتره وعينه صدقة ولا يرجع اليه وان اشترى  
ذلك لم ينو اعادة للسؤال ونقصيل للاجبال بالمسألة عن لوازم  
السؤال عنه والمراد من الرجوع ميراثا فانه الجواب ما هو المراد منه  
في السؤال وهو صحة رجوع ميراثا من جهة عود الوقف لحصول حقه  
وقصود عود البطلان راسا او الصحة حسب تقديره على خلاف

قيمة وبطلان العقد وحسب حسب نعم كان التأييد معتبرا في الوقف  
وكان الفرق بينه وبين الحبس المصطلح بالتأييد والتعبد تعين حلال لفظ  
عند التأييد على ارادة الحبس بقضية التأييد مضانا لاجماله العبر لكن  
مضانا الى عدم اعتبار التأييد في الوقف وان الفرق بينه وبين الحبس  
المصطلح برتبة الحبس وكيفية ان الكلام في ما احرن فلتلق القصد  
بالوقف واذا عناه الذي يقصد في مورد الدوام والتأييد لا ما اذا ثبت  
الحال والنسب فقال فانه مسألة لفظة اجنبية عن هذا البحث والجدتها  
ما حرق نظائرها من اللبس على البطلان لعدم ما يصلح لوقف عن ظاهر  
واما العدة غير صالح لذلك لما استلزم في ايشاء المقام مستوفي ولنا  
مثلا بصد ذلك وانما المهم البحث عما اذا تعين قصد الكمال وانتهى  
الوقف حقيقة مادام غنيا بحيث اذا احتاج كان منقطعاً وقضية  
القاعدة المصطاه من قوله الوقف وما يجري مجراه في السياق والاطلاق  
صحة المنقطع اخره وقضا لا فرق بالنظر في الحكم القاعدية في حديث  
الانقطاع بين كونه لا تقيض الوقف عليهم فانا اود صفا كمال المقام  
فانه لا اخره يرجع الى الاجرة بعد فرض القول بصحة الوقف المنقطع  
لا سبيل لدعوى بطلان العقد في الفرض راسا او بصحة حسب الا  
ارئيس في دعوى التفرقة الى التعبد من الشارع وهو يحتاج الى دليل  
سالم والى واحد بذلك ولا يستأذ فيه الى الجزئ كما ترى لانها لو لم  
ينهاها لكانت على الصحة وقضا لا يقل من الاجمال مع ان المتأمل

الفا عدة وهذا الاحتمال وان كان يحتاج الى تقدير الحاجة في السؤال لكن  
لا غضا ضمه بعد دلالة المقام ومساق الكلام عليها ولو لم يكن الجزئ  
ظاهرا في ذلك خلا من الاحتمال المورث للاجبال وبه الكفاية  
مع ان الاضاف والتعجب من الاعتراف يقتضيه الاعتراف بظهورها  
في اداة الرجوع ميراثا بعد صحة الوقف دون البطلان من اصله او  
الصحة حسب خصوص ما يلاحظ لفظ الرجوع الظاهر في عود الشئ الى ما  
كان عليه بعد خروجه عنه فانه هذا الحق لا يجامع شيئا منهما لان بقاء  
المال على حاله وعدم اشتراط كونه قضية البطلان راسا او الصحة حسب  
ليس رجوعا وحله على اداة الانتهاء بمعنى حال المال بالمال الى الميراث  
كانت قوله رجوعا الى اداة احدثنا اذ كان خلاف ظاهره لا موجب  
فالخرج بهذه الجزئين عن المعقود الكلية المضروبة والضوابط لا يترتب  
المضبوطة في غاية الصعوبة بعد نظري احتمال اداة ما يوافقها اليها  
احتمالا مساويا ولم يبع ظهورها فيه وغير ذلك من الاحتمالات الموجبة  
للقول في الطرفين عن درجة الاستدلال بهما على شئ كما احتمال اداة  
عوده ووقف الى الجان في اعادة من قوله فان اجتحت اليها فانا احق به  
فقتضيه المسألة عن سنه البطلان راسا او الصحة حسب بعد تصان  
القاعدة بالحق وقضا وعدم صلاحية الجزئين للمنفوخ لشيء منهما  
بعبارة على خلاف القاعدة خصوصاً بما حمله مادة الرجوع الى  
لا تلام بقاء المال على حاله وعدم اشتراط من بدو الامر الذي هو



بعين الاعتارة من بطور كل منهما في المختار مع أنا في فتحه عن دعوى  
الظهور فيه كفاية الإجمال وحججه الاحتمال في تعيين الانكباب على اختلافات  
الباب القاضية بالهبة وقتا وليس في البين بعد الفسخ عن عدم دلالته  
الاحتمال ما يقتضي دفع اليد عنها وأما ما يحكى عن ابن ادریس من الإجماع  
على البطالة فيكون منقولاً لا اعتبار به في نفسه فضلاً عن احتمال  
استناده إلى أحد الوجوه السالفة من فهم دلالته الجبرين عليه أو منادات  
الشرط المذكور بشرط الدوام أو التفرغ أو إخراج النقص أو حسابان كونه  
من الرجوع في الصدقة الممنوعة عنه معارض بها عن الانتصار من إجماع  
الأماوية على الصحة وفقاً **المسألة الرابعة** لشرط إخراج من يريده نكاحاً  
الإجماع على بطلانه ولعل الوجه في ذلك كما يفسر عن بعض الباعين أن  
منادات الشرط المذكور لبعض العقد من الزم وهو على اشتراط الخيار  
والفسخ وهو باطل بخلافه لا على الجلي ولكنك تعلم أن مجرد ذلك لا  
ينهي وجهاً للبطالة في المقام الذي يكون الوقف فيه مستكلاً جميعاً  
الصحة وما يعتد بها أقصا ما هناك أنه اشتراط فيها إخراج من يريده على نحو  
سائر الشرط لا ينقطع الوقف بالانحياز الواقف جعله لأدائه دخلاً  
في خروج من شاء عن طبقات الوقف عليهم فهل يرد باعتبار وصف نهيهم  
ينقطع مريض الوقف باستأنائه بالنسبة إلى من شاء خروجه وذلك لعدم  
انقسام عنوان الخيار والزم والفسخ نحو ذلك من العاديين في لسان  
الأدلة حتى يكون محال واسع لدعوى انطباق تلك العاديين على الشرط

إخراج

مدلوله وترتيب أحكامه عليه وإن لم تساعد عليه أداة الواقف لأمته  
بعد نفوذ العقد وصحة مصلحاً جنيهاً عرفاً ليس سلطان التصرف في المانع  
والمنع عن الانتفاع البعير الذي قد حقق أن اشتراط إخراج من يريده  
يختلف بحسب التصديق يرجع إلى اشتراط سلطة الإخراج لنفسه على  
نحو يكون أصل الوقف خروجه بغيره الراجح إلى كون سببته العقد بالانحياز  
بغيره أن إخراج من يندرج تحت العنوان الموقوف عليهم جميع خصوصياته  
وجهاً به ويجوز في سلسلة الوقف وطبقاته بحيث يستند حرماته عن  
المانع إلى السلطان الذي التابت له بالاشتراط لا يخرج القهر من العنوان  
الموقوف عليه وهذا ما لا اعتبار على بطلانه لما قلناه من مقتضى العقد من ترتيب  
أحكامه عليه ما لم يعرض عارض يجب قصوراً وفوتراً في المقصود وقد يرجع  
إلى جعل أداة الخروج قيداً أو وصفاً في الوقف عليهم بغير تعيين موضوع  
الوقف بعدم الإرادة بحيث ينفذ عند أداة الخروج أصل المقصود على حد  
سائر الأوصاف المعترف في الوقف عليهم التي يقتضي انتفاءها انتفاء أصل  
الوقف ولا عبرة في صحة الشرط كذلك المتن للمصلحة على تحقيق ما  
يجوز الخروج من شاء الواقف خروجه عن سلسلة الوقف عليهم قهراً  
بما ههنا الإرادة كإيراد أوصاف من العلم والفقر والاجتهاد يصح  
جعلها من العقود والغايات بأن يكون المقصود الوقف على من يرد  
خروجه ومنع ذلك مكابرة ظاهرة كقصور فساد دعوى أن اعتبار الأداة  
فيه أو وصفاً لا يجب عدم تعيين الوقف عليه نكاحاً كترى طلبة

اعتبار

جعل



من ملكية النافع او هي مع العين الموقوف عليهم خاصة بحيث لا مجال للمراجعة الاجبة  
 الخارج عن السلسلة معهم ودمعى ان بناء الوقف على جوان ادخال من سيجد  
 او سيجد مع الوجود سابقا لان قياس المقام بذلك قياس مع الفارق ضرورة  
 ان ادخال من سيجد او سيجد ما هو مقتضى نفس العقد من حيث كونها  
 ايضاً من الوقف عليهم من بدو الامر وبن ذلك من اشتراط الادخال بهذا  
 المضي الراجع الى كون اصل الوقف بينه الواقف وكون الاستحقاق دائراً مدار  
 ارادته فثبت ان ما بين المقيس والمقيس عليهم فان الاستحقاق في القيس عليهم  
 لمحقق عليهم في حق وهو الدخول القترى في دائرة الوقف عليهم بخلافه في  
 القيس لما ليس الا لارادة الواقف وصرف تشبيه من دون اندراج تحت  
 العنوان الموقوف عليهم ولو اريد من المقيس عليهم ما يرجع الى ذلك فخرجوا  
 واما الاشتراط ادخال من يريد على معنى جعل الارادة قيداً او وصفاً للموقف  
 عليهم الراجع الى قصر مقتضى الوقف على تلك الصورة فلا وجه للتشبيه  
 في صحة هذا النحو الذي يؤول الى تفويض السلطة على تحقيق العنوان للوقف  
 عليهم لان الوقف على حسب ما يرفعها اهلها ووصف الارادة  
 كسائر الاوصاف التي ترصد في الوقف عليهم وتوجب تعيين دائرة القيد  
 وانما رها على مودها بحيث ترتفع بارادتها وبقوم ان ذلك يقتضي نصاً  
 حصته الموقوف عليهم فيكون اطلاقاً للوقف مدخول بان القيد في الغرض  
 انما هو مقتضى العقد ولا عود في اختلاف الحصص واداءه وتقيصه اذا  
 كان ذلك لاختلاف الموقوف عليهم بالزيادة والنقصان نعم انما كان

النقص باختيار الواقف كان ذلك اطلاقاً للوقف ومخالفاً لمقتضى العقد  
 وهو انما يستلزم اذ ارجع اشتراط الادخال الى جعل السلطة لنفسه وكون  
 اصل الوقف بيده وهو خلاف الغرض لتفصيل بين اشتراط الاخراج والادخال  
 خال عن الرجوع انه صرح غير واحد بالبيع في الاول والخلاف في الثاني اللهم  
 الا ان ينزل كلما تم على ارادة اشتراط السلطة لنفسه من شرط الاخراج واداء  
 اعتبار الاداء قيداً او وصفاً في الوقف عليهم في شرط الادخال وهو مضافاً  
 الى انه تفكيكاً ركيك ياداه ظاهراً كما تم وكل ما سلف في اشتراط الاخراج  
 والادخال يجري في شرطه فثله عن الموقوف عليهم الى من سيجد او سيجد  
 الذي في الجواهر استمر بطلانه الى المشهور وفي المبسوط نفى الخلاف عنه فانه  
 ان اراد الواقف بذلك اشتراط سلطان النقل من الموقوف عليهم لنفسه  
 فان يكون له ذلك بعد الوقف فلا اشكال ظاهر ابل لا خلاف في كونه  
 فاسداً او مفسداً للعقد لا نراه في مخالفة مقتضى العقد من شرط الاخراج  
 او الادخال بهذا المعنى وان اراد به اشتراط ارادة الانتقال في الوقف  
 بنفسه جعل هذا العنوان قيداً او وصفاً في الوقف عليهم جمع لعدم قوله  
 الوقف الخ هذه المسائل الثلاثة على ويرة واحدة بالنظر الى مقتضى  
 القاعدة فان المدار في الصحة فيها على اشتراط الدخول والخروج والانتقال  
 بنفسه اعتبار ارادة هذه الامور في الوقف عليهم على حسب اعتبار  
 سائر العناوين في الوقف لان خروج من خرج مع لغوات عنوان الوقف  
 عليه كان دخول من دخل ليس الا لانطلاق العنوان عليه والمدار

النقص

فيكون بغير البناء المسجد في السجدة اذا حصل جميع ما يمتثل في الوقف من  
 القبض ونحوه لكن مراد من هذه الامور ذلك لثبات الشرط كذلك  
 لمقتضى العقد من لزوم الامور المذكورة الجواهر من رجوعه الى اشتراط  
 كون اصل السببية بيده والغرض ان ذلك امر شرعي لا يرجع اليه فان  
 هذا بنفسه حالاً محذور فيه مع قطع النظر عن حديث الثقات لمقتضى  
 العقد فلا مانع للعقل بمقتضى الشرط اخذ الجميع قوله الموقوف عند شرعهم  
 لان العقد المعلوم خرج عن دائرة هذا العموم انما هو الشرط المتأني  
 لمقتضى العقد مع تحريم النظر عن مخالفة الشرط لمقتضاه يفتي تحت ادلة  
 الشرط المشترط **المسألة** قد سلف ان الوقف عقد من العقود لا بد فيه  
 من اللفظ كالنكاح ولا ينفك باللفظ وان اختلف القرائن الدالة  
 عليه كما هو الشأن في البيع ونحوه مما يكفي فيه التقاطع فاذن لو بني بناء  
 على هيئة المساجد وعلى غير هيتها واذن في الصلاة فيه لم يبر مسجداً  
 بدون اللفظ خلافاً للبدوي وجميع البرهان وظاهر الحكي عن صلوة  
 المبسوط وعدة ما يتبدل له السيرة القطعية الحارثة على الاكتفاء باللفظ  
 في معناه اذ ان المساجد وما يوقف عليها من لصحة الغرض والرباط  
 والمقابر والحقائق والقناطر فان بناء عموم الناس في هذه الموارد انما  
 على الفعل في الوقفية والمعاملة معها بمعاملة الوقف من غير توقف من  
 احد وهذه السيرة المحققة بصلية عدم ريع الشارع عنها يلحق الوقف  
 بالبيع وسائر العقود التي تجري فيها المعاملات ولا يلزم فيها اللفظ

فيمنع

فيكون بغير البناء المسجد في السجدة اذا حصل جميع ما يمتثل في الوقف من  
 القبض ونحوه لكن مراد من هذه الامور ذلك لثبات الشرط كذلك  
 لمقتضى العقد من لزوم الامور المذكورة الجواهر من رجوعه الى اشتراط  
 كون اصل السببية بيده والغرض ان ذلك امر شرعي لا يرجع اليه فان  
 هذا بنفسه حالاً محذور فيه مع قطع النظر عن حديث الثقات لمقتضى  
 العقد فلا مانع للعقل بمقتضى الشرط اخذ الجميع قوله الموقوف عند شرعهم  
 لان العقد المعلوم خرج عن دائرة هذا العموم انما هو الشرط المتأني  
 لمقتضى العقد مع تحريم النظر عن مخالفة الشرط لمقتضاه يفتي تحت ادلة  
 الشرط المشترط **المسألة** قد سلف ان الوقف عقد من العقود لا بد فيه  
 من اللفظ كالنكاح ولا ينفك باللفظ وان اختلف القرائن الدالة  
 عليه كما هو الشأن في البيع ونحوه مما يكفي فيه التقاطع فاذن لو بني بناء  
 على هيئة المساجد وعلى غير هيتها واذن في الصلاة فيه لم يبر مسجداً  
 بدون اللفظ خلافاً للبدوي وجميع البرهان وظاهر الحكي عن صلوة  
 المبسوط وعدة ما يتبدل له السيرة القطعية الحارثة على الاكتفاء باللفظ  
 في معناه اذ ان المساجد وما يوقف عليها من لصحة الغرض والرباط  
 والمقابر والحقائق والقناطر فان بناء عموم الناس في هذه الموارد انما  
 على الفعل في الوقفية والمعاملة معها بمعاملة الوقف من غير توقف من  
 احد وهذه السيرة المحققة بصلية عدم ريع الشارع عنها يلحق الوقف  
 بالبيع وسائر العقود التي تجري فيها المعاملات ولا يلزم فيها اللفظ



بالبيع في حديث الاكتفاء بالانشاء الفعلي فيه كمان الفارق المبين و  
هو بثبوت سيرة السليمان واستمرارها الى زمان النبي بل لا يشترط استقرار  
بناء العقلاء بما هم عقلاء عليه من غير اختصاص بملة واحدة ولم يردع عنه  
الشارع ولا الشارع لم يوفق القصور على نقله ومثل ذلك مجرّم واحد لا يحسن  
خلال الزيب واين ذلك من الوقف الذي لم يثبت فيه اصل السيرة فضلاً عن  
انصاف الزمان النبي واصحابه ولم يكن ذلك في زمان النبي عند العقلاء  
في استقرار طريقهم على الاكتفاء بالفعل فيه نعم يلحق بالبيع غير  
الوقف من الصدقات الشرعية وهو في مثل الحانات والربايات والقاطر  
وما يوقف عليها وعلى المساجد والمساحات ان لم يشك في تمامية السيرة  
بالنية الى هذه الموارد وان تمت السيرة الدعاء في هذه الموارد وفي المساحات  
لاقتضت لزوم الوقف بمجرد انشاء في ضمن الكاشف الفعلي وحصول  
قبضه للوقوف عليه وعدم جواز الرجوع فيه وان جاز ذلك في البيع  
وذلك لاننا كقولنا على حصول الوقف بالمعاطات تدلّ بيمينها على عدم  
جواز الرجوع فيه ونحوه بخلاف البيع فان السيرة الناشئة على اصل  
المعاطات فيه ناهضة على جواز الرجوع فيها وبذلك يبطل قياس الوقف  
به في جواز الرجوع بعد الفراغ عن جريان المعاطات في كل منهما واشترطها  
في قيام السيرة على الاكتفاء بالتعلق بينهما هذا مضاف الى ما دلّ على عدم  
جواز الرجوع فيما كان لله فانه بعد الفراغ عن كفاية الانشاء الفعلي  
دليل تام على لزومه بغيره وعدم جواز الرجوع فيه لان الموضوع فيه ما كان

لله وقد ثبت بمجونة السيرة ان الوقف المنشأ في ضمن الفعل يكون  
لله كما لو كان ذلك في ضمن القول فيلحقه الحكم المذكور وهو عدم جواز  
الرجوع فيه الدول عليه بتلك الأدلة وسيجد تحت الكلية الكبرى  
الشفاعة منها نعم لا مجال للاستدلال بذلك على اوزار الوقف  
بالنقل الى قبل الفراغ من جريانه فيه لانه من التمسك بالعام في الشبهة  
المصادقة والابتها من به لتقييد المعاطات فيه من تنقيح الصغر بالكلية  
الكلية وهو دور وضع واما بعد الفراغ عن تحقيق الوقف بالانشاء  
الفعلي وسببية التعلق له فهو واضح الكمال على لزومه وعدم جواز  
الرجوع فيه لكن بناء على اعتبار القرينة في الوقف احصوها فيه من  
بأصل الاتفاق والاختلاف لانه على ذلك اصلاً والذي يكون المحل  
افاق غنية عن ذلك في اثبات الارزوم بل تكفي فيه السيرة القائمة  
على اصل الصحة فلا ينبغي الوقف في لزوم الوقف بعد الادعاء  
بجريان المعاطات فيه واما الثاني في اثبات اصل الصحة بقي الكلام  
في اللوح وفيها مسائل **المسألة الأولى** ان الوقف اذا تم هل يمتد  
نحو الملك عن الواقف لا وعلى الاول هل يميز انتقال الملك عن  
الوقوف عليه ام لا فبينا مقامان الزوال عن الواقف او لا انتقال  
الى الوقف عليه ثانياً **المسألة الأولى** نعم الاكثر بل عن الشهر والله  
الاثم الوقف زال الملك عن الواقف بل عن محلي الغنية والسرير  
الاجماع عليه ولم ينقل في ذلك خلاف الا عن ظاهر ابي الصلاح في الكفاية

دون ان يؤخذ في مفهومه شيء من انك او الملك فلا حاجة لتوقف  
ترتيب ذلك عليه باثبات كون من الآثار العرفية المضاعفة من قبل  
الشارع او الآثار الشرعية الاستدلال به لاسبيل الى دعوى الاستلزام  
العرفي بين الوقف وخروج الملك عن الواقف ولعلها ترجح بالغيب  
فاش عن اليأس لآخره والاشتباه بين الانحياز عن المضارفات المالكية  
وقول اصل الملكية فان المقدار ثابت عند العرف انما هو المحرر عن الشرع  
ولا يعلم منهم ان يد من ذلك وهو لا ينافي البقاء على ملك الواقف فيخص  
الطريق في اثبات الجدل لا يتبدل من قبل الشارع اما بدلالة دليل لفظي او  
بانتفاء شخص الملك ولو اذمه الشرعية عن العين الموقوفة ولا لا شكل للرجوع  
عن استحباب الملك وقد يتقضى لذلك بعد الاجماع المحكي عن الغنية  
والسرير المتعبد بالمشرة المحققة بعدم لزوم الملك في العين الموقوفة  
فان منها جواز الوحي المستفاد لزوم الملك لمن عموم المستثنى في قوله  
الا ما ملكت ايمانهم وهو متلف في حال الوقف فيه **المسألة الثانية** هل يمتد  
الدالة بغيره على جواز وحي ملك الامين في جميع الاحوال الذي يلزم استثناء  
الملك في كل حال لا يجوز فيه الوحي على خروج الامنة الموقوفة عن ملك الواقف  
والا لكان تخصيصاً في عدم الامام وهو لو كان مما تفرق اليه التخصيص  
في غير مورد الا انه جهة في الباقي كما هو الشأن في جميع العتبات المخصصة فيدور  
الامر بين التخصيص والتخصيص وقضية اصل العموم ونفي احتمال التخصيص واثبات  
خروج الامنة الموقوفة عن موضوع العام ولا يخفى في اثبات هذا اللازم بذلك

وابن سعيد في الجامع والمهذب وبعض من العامة وليس المراد من ان  
الوقف اذا تم زال الملك عن الواقف ان الوقف يمتد الزوال بمضمونه  
وانه عبارة عن فلك الملك كما بما سبق الى بعض الاوهام لعدم جريان  
عادة الاصحاب وسيرةهم على التفرغ لمضامين العقود وذكرها لبيانها  
في اللوائح وانما يذكر فيها الاحكام المترتبة عليها شرعاً فيكشف بغيرهم  
له في اللوائح اعماع عن ارادة التعريض على ابي حنيفة القائل بانه لا يلزم  
الوقف لا بعد تحقيق الاقباض الحكم الحاكم او عن ادائه بيان نوال الملك  
من آثار الوقف واحكام المترتبة عليه شرعاً او عرفاً كما هو الحق المحقق الذي  
لا يحد ولا معدل عنه لان الوقف يمتد بغيره ولو اذمه ما خذ في مفهومه  
بان يكون الوقف عبارة عن فلك الملك وانما هو عبارة عن الحبس المطلق  
ونحو ذلك الحبس المطلق بمنزلة الحبس وكيفية كنه هذا المعنى يتلزم  
زوال الملك عرفاً او شرعاً وهذا هو المراد المشهور ولا يتم ذلك الا  
بإحراز ان الوقف في نظر العرف مقيّد هذه القاعدة وان الشارع اخص  
هذه الطريقة العرفية او بدلالة دليل على جعل الشارع له ابتداء ودون ذلك  
لا يكاد يتجه ما ذهب اليه المشهور مع استحباب الملك على خلافه نعم لو كان  
الحبس عبارة عن فلك الملك او التعليل الخاص متفصل بالحبس كفي  
مثل ما دلّ على الزنا بالعقد او شرط بناء على شموله للعقد اي وقوله  
الوقوف على حسب ما يوقفها اهلها في افادة الوقف نوال الملك و  
خروجه عن الواقف واما بناء على كون عبارة عن الحبس المطلق من



الأصل إلى أصالة الطهور كونه من الأصول اللطيفة التي لا فرق في حديث  
 محبة أبين ميثباً وغير ميثباً ولا يقاس بالأصول العلمية التي لا اعتبار  
 في ميثبها أصلاً ولا يتوهم أن أصالة العموم إنما تجدي في ساحة آخر الفرية  
 والشك في توثيق الحكم على الفرد الحق وإما مع الشك في الفردية فلا مسرح  
 للأصل المذكور أصلاً فإنه ذهل عن أن أصالة العموم إنما لا تجدي في ساحة  
 الشك في الفردية إذا أريد بها توثيق حكم العام على المشكوك وأما إذا ثبت  
 حكم الخاص شرعاً وأريد بالأصل أنها عدم كون المشكوك من أفراد  
 العام وأنه خارج عن موضوعه فلا مانع في التمسك به فإنه صالح للثبوت  
 كون المشكوك خارجاً عن موضوع العام لظهوره باعتبار دلالة ثبوت  
 الحكم لذلك الموضوع بجميع أفراد أو أحده على خروج الخاص الخارج عن  
 تحت حكمه عن موضوعه أيضاً وهذا الاستدلال كما ترى لا يكا ديم إلا إذا  
 ثبت عموم المستثنى بالنسبة إلى الطوارئ والأحوال واعتباره في لاغ  
 مدلوله من الملازمة بين عدم جواز الوحي واستثناء الملك وكل منهما  
 قابل للمنع إماماً وعم المستثنى فلفظة دعوى درودها في مورد بيان المستثنى  
 منه وإن استعادة العموم في الآية لا تفصل لا يبعد ما تم الحكمه لثبوتها  
 إصراراً كونه في مقام البيان وللمنع عن المقام محال وسيع لاحتمال دروده  
 في مورد التبرع وبيان الحكم الافتضائي الصرف من غير نظر إلى الطوارئ  
 والعوارض كما هو الغالب في عومات الكتاب فاستفادة العموم المحرراً  
 بحيث يكون كل ما دل على عدم ثبوت الحكم في حال من الأحوال

الحال

العموم أولاً واعتبار أصالة العموم في إثبات التخصيص بالنسبة إلى ما شاك  
 في فردية العام من الأفراد الخارجة عن تحته حكماً تأنيافاً عن مقت المقدتان  
 صحيح الاستدلال بقوله تم الاما ملكت إيمانهم على خروج الأمة الموقفة عن ملك  
 الواقع لعدم جواز وطبها في حال الوقف فيبعد الأمر بينهما بين التخصيص على  
 حد الأمة المرهنة والمزج لإلزام الملك والموطونة اختاراً عن ذلك ما ثبت خروج  
 عن عموم المستثنى حكماً أو التخصيص بخروجها عن موضوع العام من مباشرة  
 العموم حسب الفرض تتبع احتمال الخروج الحكمي ونهيهما بأشياء الخروج الموضوعي  
 لكن الكلام في غامضة المقدتين وللمنع عن كل منهما مجال واسع ومن ذلك كله  
 ظهور حال الاستدلال على خروج الملك عن الواقع بالأخبار المانعة عن بيع  
 الوقف له بصحة ما دل على لطفته الناس على ما لم لها بتلك الضميمة  
 تدل على الزوال والألغ التخصيص في دليل السلطنة على الأموال والكلام  
 فيه بين ما سبق في الأثر حراً في من توقف الاستدلال على ثبوت العموم  
 في دليل السلطنة وكون العام محتمل في جميع لوائمه التي منها خروج حمل الفردية  
 عن تحت موضوعه ولنا بذلك ولعل منع العموم في دليل السلطنة ودعوى  
 درودها في مقام إثباتها بالملك في الجملة في تبال بحره بالفلس وبشبه ذلك  
 من الأسباب لإضراره وأقرب من منع العموم في الأثر السابقة ودعوى درودها  
 في مقام بيان إقصاء الملك جواز الوحي في الجدل من غير نظر إلى الطوارئ والأحوال  
 المأثرة عليه وربما يستدل لذلك بإطلاق الصدقة على الوقف في إيجابها للتفتت  
 لنقل وقومهم وهذا الاستدلال كالأستدلال المتقدم لا يتم إلا بمقتضى أحدهما

ان



الذي يشغل الرقب الذي لا يتول بالتمليك فيه مطلقا وفي بعض مجازيه ثابتات  
خروج العين الموقوفة عن ملك الواقف باطلاق الصدقة على الرقب في الاخبار  
في غاية الاستكمال وان قلنا يكون الاطلاق فيه على وجه الحقيقة لانه يتوقف  
على كونه هذا المعنى الصادق على الوقت مستلزما لخروج الملك عن اشرافه وهو  
في حين المتعذر فلهذا لا يكون الاطلاق على وجه الحقيقة فهذا الاستدلال  
في حين المتعذر كبري وصغري ومنه يظهر حال التمسك بما وقع في بعض المتأخرين  
من تشبيه الصدقة بالعق والرجوع فيها بالرجوع الى التي بدعوى ان وجه  
الشبهة في الاول نوال الملكية تدعى الشافعي الاستصحاب مع كونه محرمين  
ومدحهم من الانسان لان قبول الصدقة للوقف تنوع ولو سلم فكون وجه  
الشبهة في التشبيهين ما ذكرنا شدا منعا لاحتمال كونه في الاول صرفا لروحه  
الاشارة وعدم قبوله للتفويض والتمسك في الثاني صرفا لاستصحاب والاستدلال  
من غير ملاحظة شيء فالاولى بدعوى الاستلزام العرفي بين نفس الوقت  
وخروج الملك والظاهر بلبس بين الملكية عرفا ولعل الاجماع لمنقول  
المعقود بالشرعية المحققة تكفي في اثبات خروج الملك عن الواقف لكن اذا  
لم يحتج بركون المجعنين كالأول فبعضنا على الوجه السالفة فان مجرد احتمال  
ذلك مسقط للاجماع عن الاعتبار المبني على الكشف عن رضا الموصو  
وان تحقق فضلا عما اذا كان متوقفا فان تمت دعوى الاستلزام العرفي كنه  
ذلك في اثبات النوال بغيرية الاجماع المعقود بالشرعية والا كان احتمال  
الامتناع على الاستلزام عرفا واثباته فبعضنا على محرمنا لذلك الاجماع

المقول عن حديث الحجة لوقلتا بحجبتها في حد ذاتها والا فالحطب اصعب  
الامر اعلم ودعوى ان الملكية لا واقع لها الا السلطنة على المنافع الى انشراح  
بالعين وهي معقودة في الوقف الذي لا يربى في محجوبة الواقف عن التفرغ  
فيه فلا تمت الحاجة في اثبات نوال الملك في الوقف المحجوب العقاب لنفسه  
التشبيها بهذه الوجه الضعيفة بل يكفي فيه ملاحظة بعض الملكية وواقعها وانما  
عبارة عن السلطنة على العين بالتفرغ في منافعها عقلة بنيت عن الملكية  
ليست عبارة عن السلطنة وانما هي من احكامها وتراجمها والام ثبت في حق  
المحجور بالفسل والصغر والجنون وما يضاهاها مع ان ثبوت الملك في حقهم ما  
لا نال به الرغبة وليس ذلك الا كونهما ضمنا اعتبارا يرتب عليه انا صحتها  
السلطنة على التفرغ وتختلف الاحكام في بعض الموارد لا يوجب انتفاء اصل  
الملك لمجان التفتيك بين الاحكام والموضوعات نعم لا ينبغي التمسك بالملكية  
للتفويض في ما لا يرتب عليها اثر من الاثار الراجعة الى المقام العمل لان شغل  
الفقر وشأن الفقيه الحق مما يرجع الى العمل ويتبع به في تلك المرحلة فلو  
كانت الملكية عديمة الاثر كان الحق ضارا لعرا دامت فيها حشا وخروجها عن  
الوقفية والملك في الوقف على القول به وان كان محجورا الا انه بحيث لا يرتب  
عليه فائدة من النوال ولا يحمق اثر في شيء من الموارد في حين المتعذر كيف وتعلم  
يكن الاجماع الصريح للواقف في ساحة انقراض الموقوف عليهم كنه في تعيين  
الحق وخروجهم عن المغيره هب عدم ترتب اثر على الوقف لكن لا يوجب ذلك  
اكون النص فيه على محضا ولا يوجب نوال اصل الملكية بل هي باقية اقصا ما

المستوفى

هناك ان الكلف فيه محجور بغيره فبعضنا الاضافه والاختصاص وباعتبار ذلك  
كان الواقف مقصودا بالوقف فكل ان وزمان وعلله هذا الاعتبار اطلاق على  
الوقف الصدقة الجارية في لسان الاخبار فان حرمها منها بما يكون مع بقاء  
الملك في حقهم الا ان الواقف اجنبيا صرنا لا مدخل له بالعين الموقوفة بعد  
الوقف اطلاقا ومن الغريب الاستدلال على النوال بالاجناد المانعة عن الرجوع  
فيما كان لله بدعوى انها باعتبار لفظ الرجوع الظاهر في العود الى ما كان عليه  
سابقا مع الخروج عنه بل على نوال الملك والا لم يكن الاطلاق الرجوع معناه  
اصلا وهو غفلة واضحة عن ان الماد بالرجوع المعدول عن المعنى الثابت  
بالوقف البعير ما كان لله والصحيح عنه بنقصه وخبره سواء كان الثابت  
به استقال الملك او نواله او بعضه اخر او نواله والاستقال كجود الحبس عن  
التفرغ وصرف الحبس عنه واطلاق لفظ الرجوع باعتبار ما فيه من العود  
الى الحالة السابقة هذه الاجزاء يمتثل عن الدلالة على الخروج عن الملك  
وعينه وانما يدل على لزوم ما كان لله وجعل لرسو كان العمل مقتضا  
للتعليق او الفلح والحبس عن التفرغ لكن الظاهر ان الاجماع المنقول  
المعقود بالشرعية المحققة يشرط الفقيه الى الاختصاص بالخروج عن  
الملك لولا القطع به وبذلك كفاية في الخروج عن استحباب الملك وهو  
المستند في الصلاح ومن تبعه ولا خلاف في اخره بل على بقاء الملك  
وان استدل عليه بعد ذلك نارة بقوله حبس الاصل وسبل الشرع وبقي  
ان الحبس الدوامي لا يخرج عن الملك واخرى يجوز اذا دخل من يريد مع صفه لا بد

دولان

في افاق الوقف النقال  
الخروج الى الوقف عليه

ولكن الملك ذائل عن الوقف لما صح ذلك وانت جبره بما في هذه الوجه  
عن الضعف والسخافة اما الاصل فوجود ما يقتضيه الخروج عن من الاجماع  
المقول المعقود بالشرعية القطعية واما ما ذكره من ان الحبس الاوى  
لا يخرج عن الملك فان اراد به ان الحبس في الجملة كان فهو مسلم لكنه لا يبيد  
نفعا وان اراد به ان الحبس مسقط عن الحبس المطلق فهو متعذر ودلالة البنى  
عليه في حين المتعذر لان المارد من حبس الاصل انما هو ايقانه بحيث لا يساع ولا  
يوجب ولا يورث ويجوز عن التفرغ السالفة للمالك وهو يجمع نوال  
الملك انهم واما يجوز ادخاله من يريد مع صفه الا ولا فلا نه ان اريد به  
لا دخال بدون اشتراط في العقد فتمنع عنه وان اريد ذلك مع اشتراطه  
فتمنع دلالة على بقاء الملك والا لما احتاج الى الشره هذاع ما قيل على  
التقيد بان ذلك من جهة التقيد شرعا فلا ينافي نوال الملك واما  
**المقام الثاني** فتختلف الاحوال في ان الملك على تقدير النوال هل  
ينتقل الى الموقوف عليه مطلقا او ينتقل الى الله مطلقا ولا ينتقل الى  
احد ويكون الوقف كما كان بغيره مطلقا ولم ينعثر على قائل له والتفصيل بين  
الاوقاف الخاصة والعامة بالاستقال الى الموقوف في الاول والى الله تعالى  
في الثاني او التفصيل بين الساجد وغيره بالملك في الساجد والتمليك  
في غيرهما تفصيل بين الوقف على المعين والوقف على الجهات العامة  
بالاستقال الى الموقوف عليه في الاول والى الله تعالى في الثاني ولا يخفى ان  
هذا الوجه قليل الجدة لا طائل تحته لان الوقف اقساما معتدده واما



أشأها أحكاماً خاصة لا تتفاوت بالملك وعدمه والملك فيه على القول  
بدخول خاص من الملك يجوز عن التصرفات وليس على نحو الملك المطلق وأن  
يشترك في بعض الأحكام فلا ينفك للفقير الحق عما يتعلق به فائدة عليه وإنما  
الذي يليق وظيفته العقارية هي من أحكام الوقف بما له من الأقسام ليعتبر  
اختلاف أحكامه باختلاف أوقافه فبعضها ينال الوقف عليه المنفعة ملكاً  
طلقاً كما في الأوقاف الخاصة والوقف على العناوين وفي بعضها الآخر يملكه المستأجر  
كما في المساجد والطرقات وغيرها وفي بعضها لا يملك الوقف عليه شيئاً أصلاً  
كما في الوقف على الجهاد والعامة وهي غير قابلة للملك نعم يترتب عليه جواز  
استفعاؤه للمنفعة فالجواز عن هذه الأحكام المختلفة بحسب الموارد الغير المتفاوتة  
بالملك وعدمه نعم بناء على كون الملكية من الأمور الاعتبارية المستتعة  
عن الأحكام التكليفية لكون الشيء ما يجوز التصرف فيه والاستفعاؤه به في  
ذلك من الأحكام التكليفية ان يترتب مرتبة من الملكية في المقام وأما بناء  
على كونها إضافة خاصة واعتبار خاص يترتب عليه عرفاً وشرعاً آثار  
مخصوصة يترتب عن منشأ أنواع جميع من عقد ادايقاع كالولاية والوكالة  
وتجوزها فلا بد ان يترتب بدون منشأ انشائها نعم لو ثبت للملكية  
خاصية معينة وفرضت بغيرها في مورد من الموارد كشف ذلك عن وجودها  
فيه وادان ذلك في الوقف وان نشأ ذلك في بعض الأحكام لأن مجرد الشائكة  
في ذلك لا يدل على ثبوت الملك فكان اشتراك الوقف في هذه المختلفات في بعض  
الأحكام نعم لا يريب في ثبوت إضافة خاصة واختصاص خاص بين العين  
الوقفية

كله التمسك بالطلاق الصدقة على الوقف في أحوال لا يمتد وجوبه من ما  
أسلفناه من ان الصدقة لا يقع الذي يستلزم التمسك بالوقف على الشيء  
الذي يعمد به ثبوت استلزام التمسك بالوقف من ان الخلف من ان الخلف من ان الخلف  
في المقام عيم المصلحة وأما المهم بيان أحكام الوقف بما له من الأقسام لما  
عرفت من اختلافها باختلاف أقسامه ولا يبعد ان يقال ان الوقف هو  
اختصاص خاص بين العين الوقفية والوقف عليه له أحكام خاصة على حد  
سائر الاختصاصات والإضافات له فخص كل منها بأحكام وأثارها  
أدعها وليكن الوقف كالإجارة والرهن والعارية ونحوها فكأن  
ان الإجارة عبارة عن إضافة خاصة بين العين الموصورة والمساكن من  
أثارها تملك المنفعة والرهن عبارة عن اختصاص خاص بين العين الموصورة  
والرهن ومن أناده استحقاق استيفاء الدين منها والعارية إضافة  
بين العين المستعارة والمستعير ويترتب عليها ملك الانتفاع فكذلك  
الوقف طرأ إضافة بين العين الوقفية والوقف عليه واختصاص خاص  
باسم يختلف حكم باختلاف معلقاته ففي بعض الموارد ينفذ ملك  
المنفعة والاستفعاؤه كانه الأوقاف الخاصة والوقف على العناوين التكليفية  
وفي بعض الموارد ينفذ مجرد ملك الانتفاع كانه المساجد والوقف عليها  
يحصل اختصاص بين الأعيان الوقفية مسجداً والنوع الوقفي عليه ومن  
أنه استحقاق انتفاع بها من حيث العارية ونحوها وفي بعض الموارد  
لا ينفذ شيئاً من ملك المنفعة أو الانتفاع كانه الوقف على الجهاد والعامة



الصالح فان معناه التسليم لكن قد يتعلق بالمال عينا ومنفعة فيفيد التملك  
وقد يتعلق بالانتفاع فيفيد فائدة العارية وهو مجرد التسليم وقد يتعلق  
بالحقوق فيفيد الاستقاط او الانتفال وقد يتعلق بتغير اهرية التملك  
كما في قول احد الشريكين لصاحبه المثلث على ان يكون المثلث والخارج  
عليك فيفيد مجرد التغير ولا يذهب الى وجه من لم ادق دواية ان حقيقة  
الصالح هي عين كل من هذه المفادات والله متروك لفظ فلم يبق الا ان يكون  
مفهومه معنى آخر وهو التسليم فيفيد في كل موضع فائدة من الفوائد  
المذكورة بحسب ما يقتضيه متعلقه ولكن الظاهر ان ما ذكرناه من ان الوقف  
عبارة عن اختصاص خاص بين العين الموقوفة والوقوف عليه انما يتم  
في غير المساجد ما يكون الوقف فيه على احد او ما فيها لم يرجع الوقف  
الى تحقيق عنوان المسجد للعين وميرودها كما للمساجد الاصلية ويترتب عليها  
ما هذا العنوان من الاحكام التكليفية والا نأثر التجبسية كحرجة دخول  
الجب والخاص فيها وبحسب ادلة النجاسة عنها وغير ذلك من الاحكام  
الناشئة لعنوان المسجد ولا يكون هناك موقوف عليه يحصل بركة  
الوقف اختصاص بينه وبين العين وانما يحصل به عنوان خاص للعين  
وتحدث فيها خصوصية ترتب عليه اثار شرعية بحيث يصير حال المساجد  
الموقوفة حال المساجد الاصلية من غير فرق في ان يتوثر العنوان  
لها بالحققة وبالاصول وفي المساجد الموقوفة بالوضع وبالجملة وهل  
يلعبك القول بالملك في المساجد الاصلية وهل يكون فيها اختصاص

واختصاص

مقابل الملك ومقايير اهل بات من قبل الشارع ما ياتي في ذلك وعرف ذلك  
كله ظهر فينا القول بانتفال المساجد الى الله نعم كوا الى المسلمين اما  
الاول فلا نمان اريد من ملكيتها له الملكية بالحق والوجود في الحقين  
وهي الاضافة الخاصة القائمة بين الملك والملك فيضه استحالة  
النسبة اليه تعالى فهذا الحق وان اريد منها ذلك بالحق الذي يرا  
في ملكية جميع السموات والارضين فهو خارج عن الكلام واما  
الثاني فلا نمان لا يكون ذلك الا بالملازمة بين وقف العين مسجد  
وبين انتفالها الى المسلمين شرعا او عرفا لوضوح ان الوقف بمفهومه  
لا يبين شيئا من الرضا والانتقال فنسقى الملازمة ولا اثرها  
في المقام لا عرفا لما عرفت من ان عنوان المسجد عنوان مقايير  
للك الملك المغايرة ومناظر له تمام المناصرة عند العرف والشرع  
لعدم وجود خواص الملك ولما زعم في المساجد الموقوفة وما عاين الشهد  
من الضمان بالمساجد لا يبين ولا يبين لما حرم ان لا يملك اعم الملك وانما  
يكون لانها مساويا لذلك اذا كان ذلك بالانلاف مال العينة وهو ممنوع  
لم نعلم ارا دته من اثبته في المقام بل الظاهر ان حرده الغان بوضع  
اليه لعله على اليد ما اخذت منه فندى وهم نعم المال وغيره ومعنى  
التادية في المساجد ان يجعل البدل مسجد هذا حال وقف المساجد  
واما ما يوقف عليها من الحصر والفرش والالات والمعلقات  
تكتفى للمساجد في عدم ثبوت الملك فيه ايضا وليس فيه ما يشر



ايضا بلا حطة ان الوقف بمصنونه لا يبعد الملك للوقوف عليه ولا انتقال اليه حتى يتعلق به القصد ويقع في حين العقد فلا يكون ذلك الا بحكم الشارع ابتداء ابتداء او امتضاء ولا اثر عنه اصلا لعدم ثبوت استلزام الوقف على شخص او عنوان الملك عرفا بل لا يبعد دعوى خلاف عند العرف وليس في البين ما يدل العين كثوت خواصه فيها الا اذا ثبت الملازمة بين ملك المنفعة وملك العين ومن الواضح الانفاك بينهما في مثل الاما بل في الحبس الخاص الذي يشبه الوقف في الخصة فكما ان مقتضى ملك المنفعة للمحبس عليه مع بقاء العين على ملك الحبس فليكن الوقف على منواله بالانقضاء على تسليم المنفعة دون العين وربما استدل على الملازمة بين ملكية المنفعة و ملكية العين بالموقفه للحن عن ابي عبد الله قال سئل رجل مسلم احتاج للوسيع داره فبني الى احبته فقال ابيعك دارى ويكون لك احب الي من ان يكون لعينك على ان شرط لي ان انا جئت بغيرها الى سنة ان تردها على فقال لا بأس بهذا ان جاء بغيرها الى سنة بردها عليه قلت فانها كانت فيها محتل له فخذ المنفعة فتكون الغلة فقال الغلة للشرعي الا ترى انها ان احرقت كان من ماله واستحير بان دلالة على الملازمة موقوفة على كون الاستدلال ملكية المنفعة للشرعي في حق الحيوان بملكه العين وان تلفها منه على تقدير الاحتراق من باب الاستدلال باحد المتساويين على الآخر لا بالاحتصان على الاصح لان نفي الخاص لا يدل على نفي العام وبالحيلة ان ملكية العين للشرعي

لوقوف عليهم يحتاج الى سبب وموجب ومجرد الشك فيه يكفي في نفيه بالاصول لا يجمع عنه الا باقتضاء الاشارة ذلك بحكم عرفا اوله او وجوب اللواتم العرفية او الشرعية الملك او حكم الشارع صريحا بتحقيق الملكية وثبوت منها لا يوجد في المقام اما اقتضاء الاشارة فلما صرح بان الوقف عبادة عن الحبس المطلق ولم يؤخذ في مفهومه شئ من الزوال والانقضاء واما لواتم الملك فلان الموجود في الارض والحاصلة والعام ليس الاملاك المنفعة ولا ملكة بينه وبين ملكية الغير لا عرفا ولا شرعا لكان لا يفرق في غير مودد بل ربما يوجب وجود عدم الملك لعدم جوان وهي الحادية الموقوفة و عدم جوان البيع واما عدم حكم الشارع صريحا فواضح لا يقبل الا كما لا ينعى لارباب في ثبوت علقته بين العين الموقوفة والوقوف عليه بعقد الوقف سواء كان الشخص او العنوان او بالجهة وتحقق خواصه في بينهما بتوسيط الاشارة ولا تضائق عن تسمية هذه العلقه بالملك ودعوى ان الملكية من جماع ومفهوم واسع ومع مثل هذه الاضافة وان لها حاربت شئ منها الملققة الخاصه بعقد الوقف بين الموقوف والموقوف عليه فان رجوع الى الغير وجامع فيه كثيرا انما الفضل في اثبات ان هذا الاختصاص ملكية في الواقع والجلل الشارع وهو صعب مستصعب بل ربما يقال بان له لا مجال لا ينعى الملكية عن الوقف لانها بمقتضى قول الناس سلطون على امرهم يقتضى السلطة على التصرف والاستيلاء عليه بحيث يحتاج الحجر الى سبب وموجب كالفلس والصغر والجنون ونحوها من الاسباب الشرعية بل ربما

لوقوف

ذهب الى بعض الاذهان انها عبادة عن نفس السلطة وهو ما كان بين القنود واضح القصور لوضوح ان الملكية امر واد السلطة لكن لا يرب في انهما من احكام الملكية ومن المعلوم ان الاحكام مقتضيات الموضوعات والقنود عبادة عن الحجر والحبس عن التصرف وليس شئ وراء ذلك ومع ذلك كيف يعقل انتزاع الملكية المنقضية للسلطنة عن الحجر مع انه لا يد من السفينة بين المتزوج ونشاء الانتزاع فلا مجال للحكم بالملك في الوقف الا اذا كان منشا انتزاع صحيح وراء العقد حكم الشارع بالملكية للوقوف عليه فيه فانه بنفسه كيف في انتزاعها ونفي باحتراعها وليس في البين الاعقد الوقف ولا مجال لانتزاع الملكية عنه لعدم النسخة العترة بين العلة والمعلول وبين الملكية المنقضية للسلطنة والوقف الذي هو عبادة عن الحبس لا اقول ان الملكية لا يجمع الحجر عن التصرف والمنع عنه لوضوح ان تخلف الحكم عن الموضوعات لجهة من الجهات غير ضار وعدم ترتيب المقتضى على المقتضى لا ينافي الاقتضاء وليس بمجرب فلا غرو في ثبوت الملكية مع الحجر عن التصرف اذا كان لها منشاء انتزاع ومؤنة اختراع كلفه الصغير والمجنون وغير ذلك من موارد الحجر بل الغرض ان الحجر بنفسه لا يكاد يصير منشا لانتزاع الملكية فلا ينافي ذلك القول ببقاء العين على ملك الواقف مع كونه محجور بالشئ الملحق له بالسبب السابق لا بالوقف وهذا محجة جلية على اشفا الملكية مصداقا الى ثبوت المناصرة عرفا بين الوقف ولم يات من قبل الشارع ما ينافي ذلك ومن العريب ما في الجواب بعد الاستدلال

على انتقال العين الى الموقوف عليه باخبارا الصنفه التي قد عرفت حاتها ووضع احتلالها وهبتها او هبتها من بيت العتبات من الله الاشكال في ان هذه الحدود والعيون والبساتين والعيون اموال تضمن بالملك وليس في الشرع مال بلا مالك والفرق حرج الواقف بوقفه عنه فليس الا الموقوف عليه الذي قصد التصديق به عليه ودعوى كونه لله وانحصر الفساد ضرورة ان التصديق قد قصد بصدقه خصوص الموقوف عليه ومقتضى شرعية ذلك ترتيب ما قصده عليه لا غير على ان دبت العرفه تعالى عن شبهة ملك لا دمين فاما هو مال السموات والارضين وما في غير من الملك المالي المحض بالايدين وملكه بالحق المربودا ما هو لولي كافي النص والالتزام ذلك غما معلوم الفساد ضرورة عدم كون العين الموقوفة من الاغفال التي على الامام بحق الامانة كما هو المعلوم من حصها بغير المقام كما هو واضح انتهى وانت خبير بان هذا الاستدلال شبه مصادرة ومقتضى مكاراة لانه ان اد بقول ان هذه الحدود والبساتين اموال تضمن بالملك مال ماية عرفا بحيث يبذل باذنه المال في مال ما لا مالبته من الاعيان كالختم من الحظرة والماء على الشط والثلج في الشتاء فهو مالا ستره فيه ولا شبهة بغيره لوضوح ان الاعيان الموقوفة لا يخرج عن المالبته بالوقف بل هي باقية على مايتها بحيث يبذل باذنه المال ويؤخذ بالعلم وما عليها ولا المنع الشرعي لكن المال بهذا الحق لا يستدعي ما كاد ودعوى عدم وقوعه بلا مالك في الشرع في حين المنع لكان المباحات الاصلية قبل الحياة فانه اموال قطعا ولا مالك له اصلا ودعوى كونه ملكا لالا ما م معلوم الفساد

على



مجرد بقائها على المال في مقابل ما لا يقبل لذلك كالحشرت والديان  
فلا إشكال في عدم احتياج ذلك إلى المال بل لا يحل له لوجود ذلك في جميع  
المباحات وهذا وقد عرفت أن البرهان القويم يساعد على عدم الملكية  
لأنها من الاعتبارات الصحيحة التي لا بد لها من منشاء انتزاع صحيح ولا  
يكاد يصلح الوقف الذي لا يملكه إلا المخرج والمنع عن التصرف لأن تنزع منه  
الملكية للمقتضبة والسلطان عليه وليس في المين أحرار يصلح لذلك فاذن  
التحقق الحقيقي بالتصديق أن يقال إن الوقف طورا إضافة برأسه  
بين الموقوف والموقوف عليه كسائر أطوارها المختلفة أثارها ولا يملكه  
بجديت الملكية أصلا ويختلف هذه الإضافة من حيث اقتضاها ملك  
المنفعة والاشتغال باختلاف الموقوف فاذن انقضاء الوقف بطلان مطلق \*  
منافها وعمم بما أنها استلزم عرقا خرج العين عن ملك الواقف  
أن اعتبر فيه مصرف خاص من المصارف وأذلت في بعض ثنائياتها  
وجله خاصة من منافها لرفيد الاختصاص العين الموقوف عليه على  
وجه الاستيفاء ذلك المقدار المعين لمن المنفعة من دون أن يخرج  
عن ملك الواقف فضلا عن أن تنتقل إلى الموقوف عليه ولا مانع  
عن صحة الوقف لهذه الكيفية لعدم قوله الوقف على حسب ما يوقفها  
أهلها وليس في المين ما يوجب المنع إلا ما قد يقال من منافات الوقف  
على ذلك الحق لتعاده إخراج النفس عن المقدار الموقوف ودائرة الوقف  
وهذا المقدار حاصل في المقام أيضا الرجوع إلى تحقيق دائرة المنافع للمصلحة

ضرورة عدم كونها من الأفعال التي تقتض بالأمم وسيحققها بالإقامة فإذا  
كان في الشيء مال بلا مالك فليكن العين الموقوفة كل ولي مانع من أن يكون  
الأعيان الموقوفة حال المباحات لأجلته قبل الحياة وإن ذلك أن ليس  
الموقوفة أملاك تفتن بالملك فعليه أن الملك وإن يقع في الشيء مالا  
مالك بل يفتن ذلك عقلا كان الملكية من الإصابات القائمة بالظرفين و  
النسب المتكررة بين الاثنين إلا أن كون العين الموقوفة ملكا أول الكلام وحل  
المقتضى لإبرام وصفا لها لا يدل على ملكيتها إذا ثبت ذلك بالإجماع بعدا  
ولقوله على اليد ما أخذت حتى تؤدي نفسه لو تمت الملازمة بين ملكية  
المقتضى ملكية العين لجهة ما ذكره قدس سره إلا أنها غير تامة كيف و  
المعنى الخاص بأقسامه بغير ملك المنفعة للمعبرين عليه في مدة معينة مع بقاء  
العين على ملك الخاص ولا فرق بينه وبين الوقف إلا بالتمام والانتفاء  
وهو لا واجب لفرق في أهم بناء على جواز التقييد في الملك فاذن استدلال  
سقيم ودعوى لا يستقيم لأن حاصل ما ذكره يرجع إلى أن العين الموقوفة  
لم تخرج عن المالة والمعرض خرجها عن ملك الواقف وانتفاع نيام الملكية  
بالحكم ثم ردم دفع المال بلا مالك في الشيء فلا بد من الحكم بانتقالها إلى  
الموقوف عليه بقبضه لا بغيره لأنه إن أراد من بقاء العين على ألتها  
بما لا يحل إلا إضافة الخاصة لا يمكن تحقيقها بذلك المالك فتنتج ذلك مطلقا  
وعلى تقديره لا يحتاج في التمسك به بعدم وقوعه في الشيء الرجوع إلى إجماع  
على بطلان بل العقل مستقل بعدم تحقق هذا المعنى بلا مالك وإن أراد

مجرد

من غلبتها العقلاء مثلا فإن مرجعه إلى وقف الأرض بلحاظ مقدار الف  
تومان من منافها وتفيد منافها المسبلة لهذا المقدار وقد سلف في  
الوقف على هذه الكيفية بمعنى أنه يحصل بالعقد ضربا دينيا لا بغيره  
والأرض الموقوفة بحيث يستحقون منها في كل سنة الف تومان من ثنائياتها  
مع بقاء الأرض على ملك الواقف لا أنه يحكم بانتقال الملك الكلي إلى الوقف  
عليهم أو بانتقال ما يخرج من المقدار المين في كل سنة بحيث يكون الموقوف  
الكلي المختلف باختلاف العلة من حيث الزيادة والعلة في السنوات ففي  
بعض البين يفتن الاستمرار والاستيعاب وفي بعض الأوقات يفتن  
التي بعض فان ذلك كله تجوخص ومجرد خرف **السئلة الثانية**  
لو وقف عبده كالا أو بعضا واعتقه لم يسمع العتق لأنزال الملاءمة  
ولا عتق إلا في ملك كانه لا يتم على مذهب أبي الصالح من بقاء الملك  
على ملك الواقف وإنما يجري على المشهور مع أن عدم مضي العتق جاز  
على القولين ومسلم بين الفريقين بل لا بد منه بحجوع جميع التصرفات  
النافعة للوقف والمعتبرة للوقف عاقلين عليهم الكيفية ولا ريب  
في انقطاعه عن الملك بصفه وان لم يقطع عنها ملكا وما في النصوص  
من أنه لا ينزع ولا يرهق ولا يورث كما ية عن مطلق التصرفات  
النافعة للملك يكون العتق منها لا خصوص البيع والتهمة والأدلة تدعو إلى  
صحة العتق لا تنافي بقاء الوقفية على أن يكون مانع العبد للموقوف عليهم  
مع انعكاسه رقبته عن الرقبة كالعبد الموصى عنه من المستاجر خدمته

فإن كان الموقوف  
على عبده لم يسمع  
العتق لأنزال  
الملاءمة

وتفديها بمقدار خاص وإلى ذلك ينظر ما ذكره العلامة في التذكرة من  
جواز وقف العين لمنفعة خاصة كوقف الدابة للركوب والبقرة للحلب  
كما يجوز ذلك لتبديل جميع المنافع وهذا حسب ما عرفت مما لا شبهة فيه  
ولا سترة نعتية يرجع صحة الوقف كل إلى ثبوت علقته بين الموقوف  
والموقوف عليه من أثرها استحقاق مقدار من الثمن مع بقاء العين \*  
الموقوفة على ملك الواقف لوضوح أن الوقف مع رجوع جملة من المنافع  
إلى نفس الواقف لا يستلزم عرقا انقطاعه عن العين بالكلية وخرجها  
عن ملكه وصيرورته اجنبيا بالنية إليها بخلاف ما لو وقف بلحاظ جميع  
المنافع فليس في البين ما يستلزم عرقا أو سترها الرضا عن الواقف فضلا  
عن الانتقال إلى الموقوف عليه في هذه الطائفة من الوقوف والملازمة  
بين ملكية بعض المنافع وملكية العين فمع أنها ممنوعة بها ليست بأعظم من  
ملكيتها جميع المنافع وقد عرفت انعكاسه عن ملكية العين بقبضته في الشرائع و  
هو عام بعد القول بثبوت لادنى ماسا بالقبض فاذن لا وجه لما ذكره في  
الجواهر من انتقال العين ومنفعةها الخاصة إلى الموقوف عليه وليس ما يرجع  
ذلك إلا في الملاءمة بين ملكية بعض المنافع وملكية العين وهي أن تمت  
تخصه الشرائع لا اختصاص الموقوف عليهم بالعين فالوجه ما عرفت من بقاء  
العين على ملك الواقف وإن كان للموقوف عليه عواخصا به بحيث يستفي  
ليستوف منها المقدار المضروب لمن المنافع ويشبه الضرع المذكور ما ذكره الفا  
المزبور في التذكرة أيضا من أنه يجوز وقف الأرض لأن يعطى كل سنة الثمن

من غلبتها



مادام عمر اذا صادف من اسباب مجاذفة لان ذلك يجري في البيع ايضا ضرورة عدم المنافاة بين بيع العين الموقوفة مسلوقة المنفعة مع بقاء وقيمتها وكون منافاتها للموقوف عليهم والتفرقة بينهما يكون البيع مسلوقة المنفعة ببيع سبيلها بخلاف العتق فانه مفيد في الكفارات كما ترى ولعل العتق ادنى بالمعنى فادل على المنع عن البيع وما ايضا هي عن التصرفات يدل عليه الاولوية ومما ذكره طهر هال العتق عن الموقوف وان لم يصح سواء قلنا بان انتقال العين اليه اذ لم نقل لا شراكه مع الواقف في المحر عن جميع التصرفات المناهضة للمنافاة لعل العتق وهو الوجه في المسئلة ما في الشارع من تعلق حق البطلان باللاحقة لعل لا ما يؤكد له اجابته لا لا يجري في ما لو علم بعدم بقاء العين الموقوفة الى عصر البطلان للزوم الاستثناء موضوع الحق بالنسبة اليهم فلا يمتنع مورد وتعلق حقهم به ولا يمتنع ان يفي الوقت المقطع بناء على جهة وتعلق نعم يتأكد المنع بذلك حيث يكون مؤبدا عليهم وعلم بعدم العين وكيف ما كان فلا اشكال في عدم صحة العتق من الواقف والموقوف عليه بل لا واحد وهو الوجه في المنع عن الصرف اعنا الاشكال في ما لا عتق الميراث حصته هل يبري ذلك الى الوقت وتعلق عليه الحصه الموقوفة ولا يبري اليها اذ يبطل العتق من راسه رجوعه الى الكل كما لا يخفى هذا المقام على وجه يرتفع عنه غواشي الا اها ان ههنا طوائف ثلاث من الادلة الاولى ما دل على لزوم الوقف بحيث لا يتغير عما وقع عليه كقوله الوقف على حب ما وقفها اهلها وما مضاهيه الثانية ما دل على اليتم

دأب عن بعض في عتق الكل معا لانه ليس له شريك كما في بعض الاجاب الثالثة ما دل بعمره على جواز عتق الانسان ما يملكه والبشرير للجمع عموم من وجه ومورد اجتماعها فرض المسئلة لكن لا سبيل الى التصرف في ما دل بعمره على جواز عتق الشريك شقصة المملك للاجتماع على جوازه ومضميه في المسئلة الوجهان الاخران ويتخص النظر في الطائفتين الباقيتين فلا بد من ثبوت التنافي بين السراية والوقفية وعلم وعلى تقدير التنافي هل المقام من قبيل تراحم المقننين بمحض ثبوت المنع لكل من السراية ولزوم الوقت في مورد الاجتماع بحيث لا مانع عن تأثير كل منهما الا بالابتداء بالآخر كما في باب اجتماع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لعل المقنن لكل منهما موجود في مورد الاجتماع ولا مانع عن ترتيب المنع على كل منهما الا بالمرحاة او من قبيل قارض الدالين بمقتضى انه لو ثبت في مورد الاجتماع الا احد المقننين بحسب مقام الثبوت وان تم مقتضى الاثبات في كل منهما لم يلزم الاول لا بد من الاخذ باحدى احدى المقننين بحسب مقام الثبوت وعلى الثاني لا بد من الاخذ باقواهما بحسب مقام الاثبات والدلالة اذا عرفت ذلك فنقول لا مانع عن القول بسراية العتق من المعنى المملك الى الشقص الموقوف اخذا بعوم ادلة السراية لان جهة القارض وتقديم الصرف في ادلة لزوم الوقف بل لعدم المعارض وعدم نهوض ادلة لزوم الوقف للمعاضة لان العدة فيها قوله الوقف على حب ما وقفها اهلها وهو لا يدل على اريد من عدم جواز تغيير الوقف عما وقع عليه من الكيفية

وتأثير

انما هو من باب استثناء موضوعه بالوقت لا يقع اليد عن ادلة في المقام حتى يدل بالكفاية على عدم تأثير اسباب القرية في تغيير الوقف كما لا يؤثر في الاختيارية في تأثيره فيبعد تسليم تغير الوقف بالانتفاء وعدم تصور الجمع بين السراية ولزوم الوقف على ان يكون العبد منقطعاً مع بقاء منافع على ملك الموقوف عليهم لا دليل على المنع عن تأثير السراية لان الظاهر من ادلة الوقف عدم جواز تغييره عما عليه اختياره لا التصرف في حكم الشارع بعدم تأثير اسباب الشرعية القرية فالمستحق منها انما هو المنع عن التصرف في الوقف سواء كان صرفاً متعلقاً بالعين الموقوفة كقتل العبد مثلاً او مقصداً لغيرها عن الوقفية كبيعها وهبتها وعقبتها وما دلت عليها على عدم خروج العين الموقوفة عن حيز الوقفية بالاسباب الشرعية القرية ففي حيز المنع ومما يؤيد ذلك وكبير صورة الكاره تغير الوقف بغير واحد من اسباب القرية كالتمثيل والامتناع والعص والجدام من دون ان يكون ذلك صرفاً في اذلة لزوم الوقف ومن ذلك كله يظهر فساد ما في الجواهر من الاستدلال بظهور ادلة الوقف في بقاء العين على وجه لا يؤثر في تغيرها السبب الاختياري بعون اديونه كالبيع والهبة وكذا القرية كما لا ريب بل لعل ما في الضوض من انه لا يتابع كلاهما ولا يثبت في غير ذلك وح كذا يعارض ادلة اسباب الاخر من غير فرق بين دليل السراية وغيرها انتهى وهذا كما هو في نسخة دلا ضام لان اقص ما يستفاد من ادلة الوقف عدم جواز تغييره اختياراً ولكن لا ينافي تغييره بالسراية التي هي سبب شرعي فقري من باب تقديم

الشخصية كالتعلق بالخص او بالعنوان او بالجهة وهو لا ينافي التغير بسبب فقري وليس في اجزاء الباب ما يدل على كون الوقف بحيث لا يتغير بشئ من الاسباب نعم لا ريب في عدم تطرق التغيير اليه بالاسباب الاختيارية كالبيع والهبة وما يضارعها للدلالة على الضوض من انه لا يساع ولا يوجب على المنع عن جميع التصرفات بالكفاية لكن ذلك انما يمنع عن العتق بالباشرة الذي هو من التصرفات الاختيارية لا العتق التيسير الحاصل بالسراية لانه فقري بحكم الشارع ودعوى دلالته تلك الضوض باعتبار ان تضمنها لنفي الارث الذي هو سبب فقري على عدم تغير الوقف بشئ من الاسباب القرية ايضا التي منها السراية بالكفاية ساقطة لان ذلك من جهة خروج العين عن تركه الواقف والموقوف عليه سواء قلنا بالملك لاحدها اذ لم نقل اما بالنسبة الى الموقوف عليه فلا انتقال العين بعده الى البطلان الا وتعلق حقهم به وليس من متركات الوقف عليه وان ملكها مادام حيوا وما بالنسبة الى الواقف فليس مردود بالوقف اجنبيا عن العين الموقوفة ومنقطعاً عنها عرفاً بحيث لا يصدق عليها عرفاً انها من تركته وتراشه وان قلنا بملكيتها له لان الماد منها مجرد الاختصاص بينه وبين العين ورجوع ذلك لا يمتنع موضوع الارث عرفاً ما لم يكن للمالك سلطان التصرف والاستثناء نعم يمكن ان يقال بان العين تردت مسلوقة المنفعة حيث تكون للورثة كما كانت للورث بلا زيادة ونقصان لكن الارث هذا المعنى لا يملك وينفع وليس بالمهم مع انه يجري في جميع الاسباب النافذة وكيف كان فنفي في الضوض

انما



حتى الله على الناس ولا يسبوا لأسباب لأخر القبرية كما لا يفسد  
 التكيل والمنع عن الأثر في النصوص ليس لعدم تأثير السبب القبرية في  
 التغيير بل لعدم جريان أدلة في ملك الوقف أصلاً لعدم صدق التركة عليه  
 عرفاً فلو خلتنا وما يديننا من أدلة الوقف لم يحجز لنا الحكم بعد جواز السراية  
 اللهم إلا أن يدعى إجماع على الفاعلة على عدم جواز تغير الوقف لأسباب  
 القبرية وافي لنا بذلك في مثل المقام الذي ثبت فيه الخلاف ولو فرض ذلك  
 يقع الكلام في تقديمه مع كونه ليس على أدلة السراية التي هي أقوى دلالة لظهورها  
 في الحقيقة التعليل فيها بعدم الشراك لله الذي عن التخصيص نعم لو تم ما  
 يظهر من بعض من الإجماع على عدم السراية نهض ذلك بتخصيص يقوم أدلة  
 السراية في المورد لكنه مع كونه محكماً ومردوداً بوجود الخلاف في المسئلة فيحل  
 الاعتماد على حساب دلالة أدلة الوقف على لزومه بحيث لا يغيره شيء من  
 الأسباب لأختياره أدلة منافات السراية لحقيقة الوقف ولما ذكره في  
 الشرايع من الوجه لأختبارها وهذان العنق ليرتفع في الوقف بها شراً لا  
 أن لا ينفذ فيه بالسراية إلى غير ذلك من الوجه السخيف ومع هذا الاحتمال  
 القريب القوي كيف يبقى موقع الركوب على هذا الإجماع المردود هذا كله بناءً  
 على المناطات بين السراية والوقفية أما لأن السراية يقتضي إبطال الملكية  
 والحقوق لولا أن الوقفية لا تكون بعد ذلك الملكية وتلغى عن التنا في بينها محال  
 واسع لأن السراية إنما تقتضي انقضاء العبد عن الملكية وانكسار رقبته عن الرقبة  
 دون إبطال الحقوق كيف وانقضاء العبد المسمى بمجتمعة أو المستأجر حذرة

من

عليه ويكون حال الوقف بالسراية حال ما لو كان بنفسه مفيداً للفك  
 أو لا انفصال إلى الله الراجح إليه من غير فرق إلا أن خروج العين عن الملكية  
 بنفس الوقف أو بالسراية وتأثير عتق البعض في عتق الكل ودعوى أن لا يفتقر  
 إلى إبطال الملكية والحقوق كما ترى كيف وقد حكم ببقاء الحق المسمى بمجتمعة  
 أو المستأجر حذرة متراً إذا صار حراً وبطلان حق الرهانة بالاتفاق من جهة  
 انتفاء موضوعه وهو الملك لأنه عبارة عن حق استيفاء الدين من  
 العين فلو خرجت العين عن الملكية بالاتفاق بطل حق استيفاء الدين  
 منها فخرجت الحقوق الغير المتوقفة على الملك التي منها حق الوقف  
 عليه فابطلت لولا أن الملك لا زال ملكاً تكن السراية موجبة لإبطال الحقوق  
 ولم يكن الوقف مقوماً بالملك في أين يأتى التنا في بينهما اللهم إلا أن يفتى  
 أن السراية وتأثير عتق البعض في عتق الكل يتألف حقيقة العقد ومضمونه  
 وهو تجسس الأصل على الموقوف عليه وهو كما ترى والذي يقتضيه النظر الصافي  
 منع المناطات بين الانقضاء بالسراية وبقائه الوقفية بأن يصير العبد حراً  
 ينتقض حق الوقف عليه على كل حال لو كان موقفاً على المساجد وعلى جهة  
 من الجهات العامة وقلنا بالفك أو الانفصال إلى الله هناك فلا تنفي الموبة  
 على هذا التقدير إلى المعارض بين أدلة السراية وأدلة لزوم الوقف جريان  
 كل منهما في المقام فلا فخر لا يفتى أن أدلة السراية غير جارية إلا فيما يمكن  
 استتعاء العبد وهو حينئذ غير مكن تعلق حق الوقف عليهم به لوضوح  
 أن إمكان الاستتعاء غير ما خوف في موضوع دليل السراية بقول مطلق

فأما



أن يكون الفلک حرّاً وادّاء الحرية ونكاح الرقبة عن قيد العبودية بأن يكون  
عبداً من غير خروج العبد عن الملكية مع إقامته على العبودية على العروة  
بمقتضى الوقت فإن يوجب نكاح العبد عن قيد الملكية كنتم مع ذلك عبد  
للقوف عليهم ولم يصح من الحرّ وحيث يترتب عليه جميع ما للحر من الأمان  
وهذا القول ليس بذلك العبد ومقتضى الواسطة بين الملكية والحرية بأن يكون  
الإنسان رقاً لأحد وغير مملوك ليس بمستقر لا مكان أن يكون أن العبد  
إضافة خاصة برأسها كإسائر الإضافات لها إذا كانت خاصة ولا يبطها بالملكية  
لنعم هي من أسبابها ومنشأ أثرها وكيف ما كان فإن صح مقتضى الواسطة  
بين الملكية والحرية وفرض تحقق علقته العبودية مع عدم الملكية يتم حديث الحرية  
في المحصة الموقوفة على القول بالفلک أيضاً لأن الوقت على هذا التقدير إنما  
تختص في ذاته بالملكية وكون العين الموقوفة ملكاً مالكاً كما لها حركات الأصلية  
والحرية إنما تقتضي الانعقاد عن العبودية والفلک عن الرقبة فلا يلزم  
تحصيل الحاصل لأن الحق الحاصل بالوقف إنما هو الفلک عن الملك والمقتضى  
الحاصل بالحرية إنما هو الانفكاك عن قيد العبودية وشأن ما بينهما فالأثر  
كل الشان في انبثاق الانفكاك بين الميعين وبثوت آخرين الإبريق  
بين الملكية والحرية واللام يكتفي السراية على القول بالفلک مع فرضها  
في إبطال الملكية للرقم المحدد المذكور والمأهر بثوت الانفكاك بين الفلک  
عن الملك والحرية عرفاً بحيث يعد العبد الموقوف مع كونه مملوكاً عن الملك  
رقاً وعبد الموقوف عليهم فإنه لا يصير بالوقف حرّاً عند العرف بالجمل المتعارف

دهن

اختصاص خاص بين الموقوف والموقوف عليهم من أثره تملك المنفعة والاستمتاع  
وهما جثمانان بأن فطر السراية في الانعقاد ورفع إضافة الرقبة والعبودية مع بقا  
الاختصاص الحاصل بينهما وبين الموقوف عليهم فإن من الواضح أن الإضافات  
تختلف بحسب الآثار والأحكام ونحوها بعضها بالباب الخارج لا فطر ذلك  
ودعوى الثاني بين السراية ومقتضى الوقف من تجسيس الأصل مكررة ظاهرة  
كيف والوقف قد يقتضي بنفسه الفلک كالمساجد وفي كلية الوقف على غيرها  
على قول بل في مطلق الأوقات علواً فإذا كان الوقف بمضمونه وهو تجسيس  
الأصل منافعاً للحرية وروال العين عن الملكية فكيف يصح أن يقتضي الفلک  
وهو يقتضي الشيء ما يابا فيه وهذا يصير العبد الموقوف شقفاً منه على شخص  
أو عنوان بالسراية كالوقوف على المساجد فكذلك العبد عن الرقيم مع جميع  
مضافات الوقف عليه غاية ما هناك أن إضافة العبودية قد تزل بعض  
الإضافات الحاصلة بينهما وبين الموقوف عليهم من قبل الوقف كما لا تكون لو كان  
موقفاً على الجهات القائمة على القول بالفلک فيه وقد تزل بسبب الحاجة كما  
لسراية والأقار والتمثيل كما الوقف على الأشخاص أو العوان الخاص فأنه  
تجتمع في العبد بالوقف اضافتان أحدهما إضافة العبودية والآخر إضافة  
الوقفية فإذا انقضى زال أحدهما بسبب من الأسباب كان ترتفع الرقبة  
بالسراية والوقفية بالبيع في ما جاز لترتفع الأخرى أيضاً فلا ينبغي دعوى  
المناطات بين حقيقة الوقف من تجسيس الأصل والانعقاد بعد ملاحظة  
أن الوقف بنفسه قد يقتضي التحرر كما الوقف العبد على المساجد وعلى

تجده

جتمه من الجهات العامة وهو أن لا يبعد الحرية المطلقة ولا انعقاد على سبيل  
الاطلاق حيث يترتب عليه جميع الآثار المترتبة على الحر إلا أن العرف يجرّد  
رفع الاستبعاد وكسر صلوة العناد بأن الوقف على المساجد سواء قلنا بأنه  
يقتضي الفلک أو الاستفال إلى الله ثم يبعد حرمة من الحرية وهي نكاح الرقبة  
العبد عن سلطة الإديين وهذا المقدار ركناية في رفع توهم التناقض بين  
الانعقاد ومقتضى الوقف ولما ثبت أن الوقف يقتضي بنفسه الفلک فلا  
أقل من عدم الانقضاء لا انقضاء العدم ولو سلم فهو نحو الانقضاء الجاهل للمانع  
للاعتناء التامة وكيف ما كان فلا منافاة بين تجسيس الأصل والانعقاد اللهم  
إلا أن في أن الوقف يهاق مضمونه وواقع معناه وإن يحاج الانعقاد بسبب  
من الأسباب وإحقاقاً وتحقيقاً إلا أنهما متباينان عرفاً كما كان المناقضة بين  
الحرية والوقفية ابتداء واستدامة في الألهان وبثوت المناطات بينهما عرفاً  
وإن جتمعان بالنظر الحقيقي الواقع إلا أنهما متباينان بالنظر العرفي فجميع التناقض  
ع بين أدلة السراية وأدلة الوقف وتنبؤ التوبة إلى ملاحظة أنهما من باب  
تأويل الحقيقة أو قاصر الدليلين بحيث أن المناطات بينهما يجب مقام البت  
أو يجب مقام الأثبات فلا بد على الأقل من مراعات أقوى المقتضين تأثيراً  
وعلى الشان من مراعات أقوى الدليلين ظهوراً لكن قد سلف أن ليس في أدلة  
الوقف ما يفضي عن لزوم بحيث لا يتأثر ولا يتغير بالأسباب القهريّة وما  
هو جرمه وصنع لا يريد على المنع عن التصرفات الاختيارية ولما يمنع عن  
العقود بالمباشرة وما يقال من أن قولهم لا يتابع ولا يذهب ولا يثبت كناية عن



على الكلا لتعطل لزمه بحيث لا يتغير عما وقع عليه اختياراً لا مطلقاً ولو كان  
بحكم الشارع وما الثاني فلا بد من عدم نفوذ العلق مباشرة إنما هو لعدم جواز  
غير الوقت والمعن عن التصرفات الاختيارية التي منها العلق في ذواته من  
السرية التي هي سبب تقيده وحكم شرعي فلا يربط بينهما فضلاً عن تحقق الأوليه  
وما التبعية فان اريد منها التبعية للعلق مباشرة في الشخص المالك في سلمة  
لكنها غير نافذة لخصوها بالعرض وان اريد منها التبعية للعلق مباشرة في  
الشخص الموقوف فهي ممنوعة كما لا يخفى ولبيت شرعي كيف يصح الزكوة على مثل  
هذا الوجه الاعتباري الذي لا عبرة به وان تم وما الثالث فلحق تنافي  
السرية لمفهوم الوقت الذي يتعلق به العقد ولحق في حيز العقد وهو  
للمسألة لا يتم لوضوح ان المراد الدعاء من حيث عدم التصرف فيه لا الزم  
في مقابل الاسباب الشرعية ولا يلزم ان يكون الوقت مشروطاً ومن الواضح  
ان الوقت من احوال سلطة المالك وانما هو وليس امر شرعياً على  
خلاف القاعده هب التنافي بين السرية ومفهوم الوقت وهو جيب  
الاصل وقاصاً او عرفاً لكن يرد ذلك لا يخفى مع قطع النظر عن ادلة  
لزمه وما دل على لزومه لا يدل على اريد من عدم جواز تغيير التصرفات  
الاختيارية وما عدم تأثير الاسباب الغير فيه فهو يجوز لغيره ولهم  
ان هذه الوجوه اوهن بمراتب من بيت العكس كما لا يطيق ما سلمناه  
في المقام والوجه ما سبقناه من الكلام من عدم المناقاة بين السرية والوقت  
لان التنافي بينهما اما من جهة تأثير السرية في نفاذ الحقوق اذ من جهة كون

التأيد وعدم تطرق شيء اليه بغيره عن حاله من عتق او سيرة او غير ذلك  
كلاهما تحتل النظام بين المقام منشأة الاعتقاد بالمعنى عن الارث لحسان ان  
المعنى غير كونه من احد الاسباب القوية عطفاً عن ان الوجه فيه عدم جريان  
ادلة الارث في ملك الوقت هذا ونحن في فسخ عن ذلك كله لما ذكرنا من عدم  
المناقاة بين الانقضاء بالسيرة والوقفية والمناقاة العرفية بلحاظ عدم جديده  
المحر وقتاً لا يصير مدة الوقت حلاً فلا يقصد التوبة الى التعارض وما اقرعنا  
سمعك به تعرف فساد ما ذكرتهما لعدم السيرة وهي امور منها اصالة  
الوقفية بعد تصادم الادلة من الطرفين وتعارض ما دل على تأثير عتق البعض  
في عتق الكل مع ما دل على عدم الوقت وعدم تغييره بشيء من الاسباب لا اختيارية  
والغيرية ومنها ما في الشارع وغيره من الاوليه وهي ان العلق لا يستغنى  
فيه سريته وجهها في ذلك بان العلق مباشرة اولى من العلق بالسيرة لانها  
قرينة اذ لا الرق بلا واسطه وهي اعز قرينة اذ لا الرق بواسطة المباشرة وبان  
السيرة من خواص العلق بالمباشرة وتواجه فاذ لم يؤثر الا في ذواتها خاصة  
فلا تضعف والتابع اولى ومنها ما يظهر من المسالك وغيره من ان الحكم  
بالسيرة مناف للمفهوم الوقت وهو الجيب دائماً بحيث لا يباع ولا يوهب ولا  
يورث الى غير ذلك مع استبعاد الثمرة فان مقتضاه عدم السرية كما لا يخفى  
فانته ختم بما في هذه الوجوه من السخاوة والحجاجة اما الاول فلان الاصل  
عند تضادم الادلة وبغادها وان كان يقتضي عدم السيرة الا ان الثاني  
في ابطال التصادم وهو في حيز المعنى لما سبق من ان ادلة الوقت لا تزيد

محل القول بعد  
التشريع

ع

التأيد مدحج بان المراد بالثابت المعبر في الوقت انما هو حبس العين  
مادامت ثابتة وموجودة في مقابل الوقت والحبس المقتضى لا يفتقر الى العينة الوقتية  
وحفظها فلو تعلق عرض الوقت به لزمه الاشتراط ودعى ان الغالب  
التقارر تعلق العرض ببقاء العين لتسليم بها البهون الملاحقة فيتم الاطلاق  
العقد عليه مدفوعة باحتلال العرض والوقت ولعل الغالب تعلق العرض  
بصرف وقت العين على الجهة وحسبها عليها مادامت موجودة من غير نظر  
الوقتية وحفظها اما يكال ذلك الى غيره من طلبته المحر وسعادة البر  
فلو تعلق عرض احد بقاء الوقت لشرط التعيين فشرط الاطلاق على الاشتراط  
خال عن الوجه وما ذكرنا من الخلاف في اوقات الخاصة والعامة من عدم وجوب  
التعيين وما يتوقف عليه صيانتها الموقوف على الموقوف عليهم وان قلنا بانتقال  
العين اليهم لان القيد له اما نفس الوقت واشتراط الوقت قد عرفنا ان  
الوقت لا يقتضي ذلك شرهما والمرفوع اطلاق العقد فابن الاشتراط والقياس  
لا يعين القيد لانه لا يريد على قصد الحبس مادامت العين باقية وقابل  
الحبس الخاص باقسامه المقتضى مدة معينة والوقت برهان من الاذمة  
ودعوى وجوب التعيين من الموقوف عليهم بناء على انتقال العين اليهم  
لمادل على وجوب حفظ المال وحرمة تضييعه والتبذير فيه كما ترى  
لان عدم التعيين لا يوجب التضييع والتبذير مع ان حطب العين  
ربما يكون فيه مصلحة لم هذا أيضاً يحتاج الى التعيين كالعقود والدود  
وغيرها ويحصل فيه ان العامة لا يجب على الموقوف عليه الا بالاشتراط و

الوقت متوقفاً بالملك ومستلزماً له او من جهة ان الوقت بمعنى هو حبس العين  
منافاً للسيرة ولا اثر لشيء منهما كما عرفت مفصلاً بما لا مزيد عليه وهذا  
ان كان قولنا لا نشأ من هذا حداً ثانياً لكن لا بأس بالمصير اليه ما لم يكن الاتفاق  
على عدمه بل كان عدمه بالاتفاق كما هو قضية كل قول في المسئلة فانه  
حادث مسبق بالعدم ومع الترتيل ونسلم التنافي لا معارضة بين ادلة السيرة  
وادلة لزوم الوقت لعدم كدلة ادلة لزوم الوقت على عدم تأثير هذه الاسباب  
الغيرية فيه وكونه لا ربما يجهل المتأخر فراجع ما سلفناه من جهة واجبا باذاحة  
الاشتباه **المسئلة الثالثة** في مؤنة الموقوف عليه من تعينه والاتفاق عليه  
وتوقيع الكلام تارة في اصل وجوبها واخرى في جيب عليه فنقول لا ريب في  
عدم وجوب التعيين في المساجدة لان الوقت فيها ليس على احد من جيب عليه  
والمسلمون وان يملكون الاتفاقات بها بالعبادة فيها الا ان وجوب التعيين عليهم  
يحتاج الى دليل قوي وهو مقتود في المقام نعم لو كان المسجد من الصالح  
العامة وجب تعينه بها من بيت المال المعد للمصارف الكلية والمصارف التي  
لهكذا في الوقت على الجماعات العامة كالقنطرة والجاناات والربايات لان  
وجوب التعيين فيها اما باقتضاء الوقت فيكون من احكام الوقت وان اده  
كعدم جواز بيعه وهبته او اطلاقاً لاشتراط الجبل من قبل الواقف اما الجهة  
الاولى من الواجب استقامتها لعدم دليل على اقتضاء الوقت بوجوب التعيين  
تصدياته العين الموقوفة عن التلف على حد سائر احكامه واما الجهة الثانية  
بالعرض عدمها لا خلاف العقد وكونه بمنزلة الاشتراط والمقيد بقرينة

في حق الموقوف  
عليه الموقوف

التأيد



أو الوقف إذا كان للاخير مال آخر كما إذا خرس الوقف على السادة وكان  
 لهم مال الجنس وعلى الفقراء وكان لهم مال الزكوة كما لا فرق في وجوب  
 الاتفاق من حيث الملكية بين الواقف والموقوف عليه فيقول ببقاء  
 العين على ملك الواقف بلزوم نفقة الموقوف لما دل على لزوم نفقة  
 المالك على المالك والمراة منه مالك العين دون مالك النافع ونفقة الاجير  
 الخاص والموصى بخدمته على مالك العين ان لم يفهم الاشرط او يكون متعارفا  
 بحيث يزيل عليه العقد وكان المالك سواء ثبت انه للواقف والموقوف  
 عليه معسرا ولم يكن المالك كسوا بالذات او لعارض لا يوجب خروجه عن الوقفية  
 كالمرض والشيخوخة والزمن ان لم يجب بطول الوقف فلا اشكال وان  
 نفقته على المسلمين كغاية ان كان كسيرا لمخرج من الاحرار وادبا لمسكنة  
 والاضطرار هناك على القول بالاستغال الى الموقوف عليه واما على القول  
 بالملك والاستغال الى الله مطلقا فلا يفتقر الاوتاف يجب على الجميع كفاية  
 او من بيت المال كالمخرج من الاحرار وما من بعض من كونه في كسبه في  
 بيت المالك ينبغي على حبان الخبز بالكب كالحرا كاسب والغفلة عن ان  
 كسبه للموقوف عليه وهو كذا فلا يفتقر بالمر الذي يملك كسبه نعم يجب على  
 الموقوف عليه على القول بان نفقة الاجير الخاص والمفيد الموصى بخدمته على  
 مستحق النافع ويخبر بين انفاقة من كسبه او من سائر امواله لتخص من  
 جميع ما ذكرنا عدم وجوب مؤنة بقاء الموقوف في كسبه او الاتفاق عليه  
 من ناحية الوقف لانه بنفسه لا يقضي عرا او شرعا بان يكون ذلك من الاحكام

اما ما يحتاج الى الاتفاق فوجوب نفقته على الموقوف عليه من قبل الوقف  
 موضع نظر نظير وجهه ظاهر من ان نفس الوقف لا يقضي وجوب النفقة  
 على الموقوف عليه كما يقضي منه عن البيع والمصرف فيه والاشترط من قبل  
 وان كان يقضي وذا بالشرط ان لا يكون الموقوف اطلاق العقد والتأيد  
 لا يصلح لتزويل منزلة الاشرط والمقتضى لانه يفتقر قصد حبس العين مادامت  
 باقية وتلزم الايقاع في ذلك القصد واما وجوب الاتفاق من حيث حفظ  
 النفس المحترمة فلا يقتضي بالموقوف عليه بل يجب على الجميع كفاية والتمسك  
 ذلك على شرع سواء تعهد بقاء على الاستغال الى الموقوف عليه يجب عليه  
 نفقة العبد الموقوف من حيث كونه مملوكا يجب على المالك نفقته صونا  
 له عن التهلكة والتلف كما في المملوك العبد الموقوف لان يمنع حصول ماله  
 على لزوم نفقة المملوك على المالك في ماله يكن المالك فيه طلقا بل كان محجرا  
 وهو كما ترى مكروهة وعليه غير الموقوف عليه بين الموقوف من كسبه اذا  
 كان كسوبا او من سائر امواله لان كسبه من امواله الموقوف عليه ايضا  
 وما دل على لزوم نفقة المملوك على المالك لا يعطى ان من وجوبها  
 في ماله من غير تعيين ماله دون مال كماله ان يزعم من كسبه اذا كان  
 قادرا عليه لان يزعمه من ماله كماله عن الكسب فانه يتعين ارتاقه  
 من سائر امواله بعد على تقدير تسليم وجوب النفقة من حيث الوقفية  
 ربما يقال ان مقتضى العقد الحكم المرفق كونه من كسبه الا ان في وجوبها من  
 تلك الجبسية منه واضح ولا فرق في ذلك بين كون الموقوف عليه المالك المخلص

أو الوقف

في جباية العبد بالوقف

تبرك به ابيه عن التخصيص وانما اولى دلالة في العموم من اذلة لزوم وكيفية  
 كان لا اشكال في بطلان الوقفية بالاتحاد فلا يصح لنا شرا والمهادنة فيه  
**المسألة الخامسة** في جباية العبد الموقوف والكلام يقع تارة في جباية عدا  
 في جباية خطاه اما الجباية العتية فهي غير الموقوف وتجب تخير الحق عليه بين  
 القصاص والاسترقاق على ما هو المشهور واما في الموقوف فلا اشكال في جواز  
 القصاص سواء كانت الجباية على النفس وعلى الطرف والاجماع يقتضي عليه كافي  
 الجواهر انما الكلام في جواز استرقاقه ولا وبعضا للجبتي عليه اوليه فمن ظاهر الاكثر  
 عدم جوازه هنا وان جاز في غيره للاصل واوله لزوم الوقف وانما من مادامت  
 العين الموقوفة باقية وفي جوامع المقاصد ذلك الجواز وبثوث التحريم وبين القصاص  
 والعفو والحبس كما في غير الموقوف لان الرضا يحق ابطال الوقف بالقتل والعفو  
 مطلوب شرعا وفي الاسترقاق جمع بين حق التحريم عليه وفضيلة العفو وانقاء النفس  
 المحترمة بالاصل فيكون اولى من القتل واما التأييد الواجب فالوقف فانما هو  
 حيث لا يطرأ عليه ما ينافيه وهو موجود هناك القتل الذي هو اولى من الاسترقاق  
 وعن التحريم الايضاح الميل اليه وفي مقام الكرامة الله لا يبيح بقاءه على احباب  
 في باب القصاص وعموم الاخبار الدالة على جواز ملك الولي للعبد الجاني عمدا  
 وخرق بين القصاص والاسترقاق في الجواهر بما هذا العظم وهو كما ترى بعد القطع  
 بعدم الاولية المبرورة وحرمة القصاص والتحريم التام للتحريم عليها ما هو في غير  
 الغرض المقدر فيه احد الغرضين لظهور قوة ادلة الوقف على ذلك من وجوه والنسبة  
 اليه دون القصاص الذي لا يخلو في تغيير الوقف المستفاد منه من الادلة الظاهرة

المرتبة عليه وبالاشرط على الموقوف عليه وان كان يقضي به من الوقف  
 عند شراؤه الا انه لا يجرى في فرض اطلاق العقد ولا قربته على تعيينه  
 ودعوى ان مقصود الواقف بقاء العين الموقوفة لينتفع بها الموقوف والادلة  
 مدفوعة بان مقصود الواقفين مختلف والغالب تعلق العقد بصرف حبس  
 العين مادامت موجودة واستفاد الموقوف من الاحققة على تقدير بقاءها  
 فلو تعلق قصد احد بقاء العين وصونها لرغم الاشرط واما وجوب الاتفاق  
 على الموقوف عليه كفاية من حيث حفظ النفس المحترمة او عينها من حيث الملكية  
 فلا تعلق له بالوقف بل ربما يجب على نفس الموقوف حفظ نفسه بالنسبة للحرا  
**المسألة السادسة** اذا قصد العبد فاعلم انه لا خلاف بين الاصحاب في وجوب  
 في القصاص وسقوط العتية عند ربح ماله المقتدر لعله يجمع عليه في المقام وهو العتية  
 فيه ولا يمكن منع المناات بين الاتفاق بالاتحاد والوقفية ودعوى امكان  
 الجمع بصيرورة العبد حرا وبصيرورة مناضة للموقوف عليه كما سبق في مسألة  
 السراية وهو ما يفرغ جميع الاسباب الغريبة للاعتاق ولا يقتضي بالسراية ولكن  
 الذي يمنع عن التسوية الى الاتحاد وجود الجباية والظاهر ان جباية القاعدة كما  
 يشعر بذلك من الجواز والعصى اليه في غير واحد من الكتب وعن بعضها الحكم  
 بذلك في الجمع وح يشكل الخلاف في السراية والتفكيك بينهما وبين سائر الاسباب  
 والقول بقوة ادلتها على ادلة لزوم الوقف بخلاف ادلة السراية صرف التحريم  
 فوهم يدعيه ما سلف من انه ليس في ادلة الوقف ما يدل على لزوم في قبالة الاسباب  
 الشرعية العمومية ولو سلم ثبوت السراية باعتبارها واشتمالها على التقليل بانه لا

في اعتبار العبد بالاتحاد



في اذاعة نقله عما هو عليه بالسبب الاختياري او القهري لا هو ذلك الذي  
هو من قبل حده بالارتداد ونحوه ولذا يتعين مع القصاص دون امتي انظر  
ينصر وعقده بنفسه وحاصل ما ذكره في وجه الفرق يرجع الى ان القصاص لا  
يكون ابدا للوقف وتغير الوقف عليه وانما هو ذاته لموضوعه وادام العین  
الموقوفه لا تغلق بها حق الوقف عليهم وهريستين بطلان الوقف بانفسها  
هنا خلافا في ما دل على لزوم الوقف وتأييد لا ينفق ساحة بقاء الموضوع فضلا  
الاسترقاق فانصرف في الوقف وبطلان الوقف فتنافرا في لزوم الوقف  
وعدم تغيره بشيء من الاسباب الاختيارية والقهرية وهي اقوى دلالة فادل  
على التغير للجنين عليه بين القصاص والاسترقاق فتقدم هي عليه وان كانت الغنية  
بينهما عزم من وجه وانت خيرا بان ما افاده لم يكن له طائل ولم يضره حاصل  
لرؤي مع مساواة القصاص للاسترقاق في ابطال الوقف دأبا بطلان التغير  
لوقف عظم واظهر من اعدام العین الموقوفه لا تعلق عرض الرافق ببقائها  
واستدامتها والتغير فيه بابطال موضوعه فيعد تسلم دليل عام في باب الوقف  
يدل على لزومه وعدم تغيره ولو بالاسباب الشرعية يشكل التفرقة بين  
القصاص والاسترقاق وان اختلف كل منهما بدليل فضلا عما لو كان وليلها  
واحد لا اشتراكهما في لزوم تغير الوقف وبطلان دليل لعل القصاص الذي هو  
في صفات آلاف العین الموقوفة بالقتل اولى بالمنع من الاسترقاق بل ربما  
يقال ان العقد بنفسه يقيض المنع عن الصفات المنهية للموضوع لتعلق  
عرض الوقف ببقاء العین الموقوفة ومن ثم لا ريب في عدم جواز تدبير الجنين

الموقوف  
في اذاعة نقله عما هو عليه بالسبب الاختياري او القهري لا هو ذلك الذي  
هو من قبل حده بالارتداد ونحوه ولذا يتعين مع القصاص دون امتي انظر  
ينصر وعقده بنفسه وحاصل ما ذكره في وجه الفرق يرجع الى ان القصاص لا  
يكون ابدا للوقف وتغير الوقف عليه وانما هو ذاته لموضوعه وادام العین  
الموقوفه لا تغلق بها حق الوقف عليهم وهريستين بطلان الوقف بانفسها  
هنا خلافا في ما دل على لزوم الوقف وتأييد لا ينفق ساحة بقاء الموضوع فضلا  
الاسترقاق فانصرف في الوقف وبطلان الوقف فتنافرا في لزوم الوقف  
وعدم تغيره بشيء من الاسباب الاختيارية والقهرية وهي اقوى دلالة فادل  
على التغير للجنين عليه بين القصاص والاسترقاق فتقدم هي عليه وان كانت الغنية  
بينهما عزم من وجه وانت خيرا بان ما افاده لم يكن له طائل ولم يضره حاصل  
لرؤي مع مساواة القصاص للاسترقاق في ابطال الوقف دأبا بطلان التغير  
لوقف عظم واظهر من اعدام العین الموقوفه لا تعلق عرض الرافق ببقائها  
واستدامتها والتغير فيه بابطال موضوعه فيعد تسلم دليل عام في باب الوقف  
يدل على لزومه وعدم تغيره ولو بالاسباب الشرعية يشكل التفرقة بين  
القصاص والاسترقاق وان اختلف كل منهما بدليل فضلا عما لو كان وليلها  
واحد لا اشتراكهما في لزوم تغير الوقف وبطلان دليل لعل القصاص الذي هو  
في صفات آلاف العین الموقوفة بالقتل اولى بالمنع من الاسترقاق بل ربما  
يقال ان العقد بنفسه يقيض المنع عن الصفات المنهية للموضوع لتعلق  
عرض الوقف ببقاء العین الموقوفة ومن ثم لا ريب في عدم جواز تدبير الجنين

الموقوف

كما هو صريح ما ذكرناه من التعليل وهوان الوقي اسحق لا بطلان بالقتل وما  
افاده من اولى الاسترقاق من حيث كونه جمعا بين حق الجنين عليه وفضيلة العفو  
وحفظ النفس المحترمة لا يصل في غاية الوجاهة لانه اذا فرض التغير بينهما كان  
اختيارا لاسترقاق للجنات المذكورة اولى بالبداهة وليس مقصودهما اثبات  
التغير بهذه الاولوية في توجيه اليها بالمنع وانما عن القياس الباطل في الشرع بل  
المرد لا ولو ينفق مقام الاختيار بعد الفراق عن ثبوت التغير هذا ايضا لو رجع العبد  
خطا فيعلم انه لا اسكال ولا خلاف ظاهر في انه اذا رجع العبد الغير الموقوف  
يتعلق الارش بقرينة التلخيص عليها ان يستره او يبيعه ويتوفى الجناية من غشه  
ولا يضمن للمولى جناية عبده لان المولى لا يعقل عبدا انتم للمولى العبدية  
عنه وتخلص رتبة العبد فله الخيار بين ذلك او تسليمه للجنين عليه ليتوفى عنه  
وليس للجنين عليه ولا للمولى لا صنع عن الفداء بل يجب عليهم البتول اجماعا  
فلا يتعلق بجناية المملوك شيء بذمة المالك وان جاز الفداء اذ اقاما  
العبد الموقوف فيقع فيه التعارض بين ادلة الجناية وبين لزوم الوقف  
تعارض العامين من وجه فهل تقدم ادلة الجناية وتكبح بطلان الوقف او  
تقدم ادلة لزوم الوقف وتكبح هذا الجناية وتتعلق الجناية ببال الوقف عليه  
بناء على انتقال العبد او يكسب الوقف احكاما بل اقول ولكن لا وجه لتعلق  
الجناية بمال الموقوف عليه بناء على انتقال المولى وان اختاره في الميسر والله  
لان المولى لا يعقل عبدا ولا يتعلق بذمة المولى شيء اصلا وانما يتعلق جناية  
العبد بقرينة ولكن للمولى الخيار بين ذلك بالفداء او تسليمه الى الجنين عليه لا يتقيد

الجنين فائدة البيع اتم نعمه لولم يوجب القصاص تصرفا في عموم ادلة لزوم  
بان لم يكن من الصفات المبطل للوقف المعينة له عما هو عليه وجع الشك بالنسبة  
الى الاسترقاق الذي لا ريب في كونه تصرفا مبطلا للوقف الى الشك فاصل  
التخصيص بالنسبة اليه فيدفع ج باصالة العموم لكن عزت ان القصاص ابطال  
لوقف لا لاسترقاق وان جوازه يوجب التصرف في عموم ادلة لزوم الوقف  
بينهما من تلك الجهة غير صحيحة في دفع ج المناطات بين ادلة الجناية الخيرة بين  
القصاص والاسترقاق وادلة لزوم الوقف ولا بد من ملاحظة ان المناطات المتعلقة  
بين حق الوقف عليه وحق الجنين عليه من باب تراحم الحقوق وتصادم المقتضيات  
بعض ثبوت المقتضى لكل منهما في الواقع في حوز الاجتماع بحيث لا مانع عن تأخير  
كل من المقتضيين الا لما تعارض بينهما اذن قبيل تعارض الدليلين فضلا  
الاول لا بد من تقديم اقوى المقتضيين بثبوت ادلة التلخيص تقديم اقرىها اثباتا  
فان قدم حق الجنين عليه لكونه اقوى بثبوت ادلة الجناية تاجاز كل من القصاص و  
الاسترقاق وان قدم حق الوقف عليه لم يجز شيء منهما اذ لا وجه للتفكيك بينهما  
بعدا شاكهما في ابطال الوقف وتغير الجنين عليه بينهما سرعا فاذ افرض جوارح  
الاتصاف بلا جاع تغير الجنين عليه بينهما اتم لانه جاز لا بطلان ولا تفاوت  
بتفاوت اسبابه ولم يستلزم تغيره بين الاسباب زيادة تصرف في عموم ادلة  
المنع عن تغير الوقف كما لو جاز بيع الوقف على بعض الوجوه فانه يتغير بينه  
وبين سائر الاسباب الملزمة والمصرفات المناطة بالوجوب لتغير الوقف عاود  
عليه كاي بيع والى ما ذكرنا في نظير المحقق الثلثة وثاني الشهيدين في تجوز الانتزاع

كاهر



فلو تعلقت الحياة بمال الموقوف عليه ثم العقل المنطوق ما دل على نفي العقل  
ومنه يظهر بطلان القول بعلقها بكتب الوقف لا ندانهم من احوال الوقف  
عليه فيلزم المحذور المذكور وهو كون المولى عاقله للعبد وليس فيه جمع بين الحق والحق  
الحق عليه وحسن الوقف عليه لا سلباً لقوت حق الوقف عليه لان كتب العبد من ماله  
الموقوف الرجعة اليه واستيفاء الحياة منه خلاف مقتضى الوقف وعدم لغيره علق  
عليه وربما يتوهم ان اطلاق العقد يدل على ان مؤنة بقاء العين الموقوفة من غلبتها  
مقدمة على الوقف عليه بمقتضى تعلق عرض الوقف ببقاء العين لينتفع بها جميع  
الطبقات فيقدم استيفاء الحياة الذي هو من مؤنة بقاء الوقف على الوقف  
عليه فيكون من كتب العبد كما ان نفعه من اية وهذا كما تراه فم ينفذ ذلك  
لما عرفت من عدم دلالة العقد على مؤنة العين الموقوفة من غلبتها مقتضى  
على العين الموقوفة عليه الا بالاشارة وتعلق عرض الوقف بمقتضى العين المستغنى  
بها البطون الملاحقة في حين المنع لاختلاف عرض الواقفين ولعل الغالب يعلق  
عرض الوقف بغير حبس العين ما دام هي باقية ومستدامة وانقطاع الحق  
منها على تقدير بقاءها لا يعتبر ان يد من هذا المقدار في التأييد المعتد في الوقف  
هيب دلالة العقد على ذلك باطلاً لكن انما يدل على اخراج ما يتوقف عليه  
بقاء ذات العين الموقوفة كالشعر والاشفاق دون ما يتوقف عليه بقاءها  
فلو سلمنا دلالة العقد على مؤنة العين الموقوفة من غلبتها فاما يدل على  
مثل الشعر والاشفاق او علاج المرض بها يتوقف عليه الوقف بل لا يلزم  
ولو سلم استيفاء الحياة به ما يتوقف عليه الوقف فهو اشد وجهاً وكيف يليه

لاطلاق

فان اشترط ذلك هل يعيد في دفع حق الحق عليه عن الرقبة وتخلصها عن الحياة  
ام لا يلزم في المقامين مجال واسع اما دلالة العقد على استيفاء الحياة من كتب العبد  
توضيح ان هذه الامور مما يلحق الوقف اليها في يد حيا في حين القصد ويتركه  
تحت العقد هنا مع اسلف من عدم دلالة العقد على مؤنة العين الموقوفة  
من منافعها واما ان اشترط في اسقاط حق الحق عليه فادفع منعا واجلي لكل  
ضربة ان العبرة في تخلص الرقبة عن حق الحياة ورفع استحقاق الاسترقاق  
دون وجوب عليه وان عصى او اخرها مثلاً لعدم جواز هدر الحياة ولا تأخير حق  
الحق عليه ولا شراؤه لا يريد عن ايجابه فاذ اذنى الحق سقطت الحياة وان لم يجز  
عليه واذ لم يقد بقيت على حالها وان وجب عليه والحق عليه استحقاق  
الاسترقاق فلا ياتي من ناحية الاشارة الى الجرح بالحكم الشرعي الغير الناهض فكما  
رقبة العبد هذا مع انه يلزم بالاشارة المذمومة من الكتب العقل المنطوق لدخول  
جميع المنافع في ذلك الموقوف عليه وان وجب عليه الفداء منه بالاشارة بذلك  
يكون من الشرط الحالية للثمة مضاعفة الى الغالبية لها من وجب احواله هو كونها ضامياً  
لما دل على جواز الفداء للمولى والتجبر عليه وبين التسليم نعم اذا رجع  
الاشارة الى استئصال مقدار من الماء للفداء وتضييق دائرة النافع لبله  
ترفع عاقله العقل لعدم كون الفداء من مال المولى وهو الموقوف عليه لكنه  
يرجع النفع بالبعد من كتب العبد ولا يلزم الحق عليه العقول بل الاستحقاق  
لاسترقاقه بغير اصر بعد اخراج الوجه الفاسد والاحتالات الكاسدة في  
سقوط الحياة وهدرها اسقوط حق الوقف عليه وبطلان الوقف لمكان

النفقة

النفقة بينهما اما على وجه تزام المقصيات او فادنى الادلة فلا بد من  
تقديم اوقها ثم ثباتا على الاولى واقبها اثباتا على الثانية وكيف ما كان  
يدور الامر بين ابطال الحياة او اهدار الوقف والظاهر بل المتيقن كالاتي  
على من لا ادنى دراية بتعليم حق الحياة لما اسعناك حراراً من ادلة الوقف  
لا تزام ادلة الحقوق الشرعية والاسباب الشرعية اذ ليست هي اعظم من ادلة اللان  
ولست الواقعية باشد من الملكية ومن الواقع امه الا تزام الحقوق ولا تقع  
عن تأخير الاسباب الشرعية نعم ادلة الوقف انما تدل على المنع عن التصرفات  
الاختيارية وانه لا يجوز تغيير الوقف عما عليه اختياراً لا انه لا يتغير بشئ من  
الاسباب ولا تجز العين الموقوفة عن حين الوقفية اصلاً وما في النقوص  
من انه لا يساع ولا يوجب لا يند على ذلك والمنع عن الارث الذي هو  
سبب قهرى لعدم تأثيره وسقوطه عن القابلية بالوقف بل لعدم جريان  
ادلة في العين الموقوفة فليس ذلك من التضييق والاضحاح المحكم وانما هو من  
التضييق والاضحاح المحكم وانما هو من التضييق والاضحاح الموضوح وهذا  
هو الذي عرفت من زعم دلالة ادلة الوقف على عدم تغيره في الاسباب  
الاختيارية والغيرية غفلة عن ان المنع عما ذكرناه فاذ ادلة الحياة للفقيرة  
لتعلق الارش ببقية العبد تشمل جوارها الموقوف ولا يثنى في قتال يمنع عن اخذ  
به لا يقال هيب عدم دلالة ادلة الوقف على عدم تغيره في الاسباب الغيرية  
ولكن تعلق حق الحياة ببقية العبد ينافي حقيقة الوقف وقاعدته وهو حبس  
العين على الوقف عليه فيقتضى نفس العقد المنع عن استرقاق العبد من غير



أما من جهة كون الاسترقاق منافع الحقيقة الوقف وهو موقوف ومن جهة كونه منافع  
 للزوم ومن جهة اقتضاؤه الوقف شرعا عدم جواز استرقاقه والبيع بالمجانبة  
 ولا أثر لشيء من ذلك أما المنافع التي ليس الذي هو واقع الوقف فلا عرف  
 من أنه عبادة عن المنع عن التصرفات الاختيارية لا المنع عن تأثير الأسباب  
 الشرعية ومساك أفعالها عن التأثير لوضوح أن الوقف في الحقيقة السلطنة على  
 المال وليس ذلك حكم الشارع على خلاف القاعدة والمعاد الذي يكون  
 لتوافقه السلطنة عليه إنما هو المنع عن التصرفات الاختيارية دون أفعالها  
 الأسباب الشرعية عن التأثير فلا كان مشرعا فلم يثبت من قبل الوقف ومن  
 ناحية الوقف أريد من العيب عن التصرف الاختيارية الذي كان له المنع عنه قبل  
 الوقف فلا ينافي حقيقة الوقف ونفع الواقف تأثير الأسباب الشرعية فالعين  
 الموقوفة وأما المنافع للزوم الوقف فلا أن نفسه ما يستتد من أدلة لزومه  
 إنما هو عدم جواز فسخه وعدم انقضاءه بالتصرفات الاختيارية وإن ذلك  
 من تأثير المجانية وما يضاف إليها من الأسباب الشرعية وإنما تتم المنافع من  
 ثبوت ما يدل على عدم تغيره شيء من الأسباب ولزومه هذه المنافع وإن لنا  
 بذلك ومن أن الدلالة عليه لأدلة لزوم الوقف وأما كون عدم جواز الفسخ  
 بالمجانبة من أحكام الوقف ومقتضاها شرعا فهو وإن جاز أن يحجب مقار  
 البثوث لكن لا يساعد عليه مقام الأثبات لعدم دليل كاف الدلالة عليه  
 ودون شرط القتاد ودعوى بلا سناد ودعوى كماله في النصوص من أنه لا يساع  
 ولا يوجب عدم جواز البيع بالمجانبة بالصرح وعلى عدم جواز الاسترقاق

حاجة إلى شيء آخر وما دل على مشروعية الوقف لا ما يقولون الواقف ليس  
 له إلا المنع عن التصرفات الاختيارية وجب العين عما كان له سلطان المنع عنه  
 قبل الوقف ولا يعقل له سلطة المنع عن تأثير الأسباب الشرعية والتصرفات  
 بالتصرفات الشرعية ولا كان مشرعا وإلى له سلطان التقييد فلا ينافي من قبل  
 الوقف أن يمنع عن التصرفات الاختيارية التي كان له المنع عنها قبل إنشاء  
 الوقف ولا توجد أدلة مشروعية على الدلالة على بطلان مقتضاه من المنع عن تلك  
 التصرفات نفسها نافي عن أن يكون من أحكام الوقف وأما أنه الشرعية عدم  
 جواز استرقاقه والبداية ببيع بالمجانبة إلا أن ذلك يحتاج إلى دليل كاف الدلالة  
 وهو مقتضى العين ولا أثر لحيث أنه مقام الأثبات وأدلة لزوم الوقف  
 إنما تنفي بعدم جواز بيعه عما عليه اختيارا فتعين تقديم حجة الجانية  
 لعدم أدلتها الناهضة بالأضرار ومعارض وقد حكى عن الخلف احتمال يعلق  
 المجانية بالرقبة وجواز البيع كما يقتل في العبد والبيع أدون من القتل ولقد  
 اجاد في هذا الاحتمال ولغيره جزم به ونظره إلى ما ذكرنا وإن كان تشبيهه بالقتل  
 في العبد يوم القياس ولكن نظره إلى التنظير وبأن وحدة الما وهو عدم  
 مزاحمة الوقف مع الحقوق والأسباب الشرعية وما ذكرناه يجري على جميع الأقوال  
 من الفناء والبقاء على ملك الواقف والاستقلال بالوقف عليه وإلى الله مستمر  
 أو التقييد بالبيع أو التنازل فالعبرة بيمين المجانية دون من الوقف سلم على جميع  
 الأقوال من دون اختصاص بقول دون قول ولا يكون البعد كسوبا أو غير  
 كسوب لعدم مانع عن تأثير المجانية في الوقف والأصح بعمومها لأن المنع عنه

أما

بها لا كتمان لأنه من التصرفات الاختيارية بل لا يرب في دلالته تلك النصوص على  
 المنع عنها مدفوعا عن قوله لا يساع ولا يوجب وأما ما سبق لبیان أن ملك الوقف  
 سواء كان لتوافقه أو لموافق عليه ملك محجور وليس على حد الملك المطلق ولا  
 إطلاق له بالنسبة إلى التصرفات الاختيارية للبيسبب عن الأسباب الشرعية فعدم  
 النصوص واردة في مقام دفع قول أن حال الملك بعد الوقف كحال قبله وبيان أنه  
 بعد الوقف ملك محجور ليس للمالك المعاملة معه معاملة سائر أمواله فلا خلاف  
 لها على وجه دليل التصرفات الاختيارية المنع عنها عن الأسباب الشرعية بحيث  
 يكون جواز الاسترقاق والبيع بالمجانبة مخصصا لها بذلك لكن أدلة المجانية  
 أقوى دلالته وأظهر مقال في الجواز من دلالته تلك النصوص على المنع لمصرف  
 المصروف السابق إليها واحتمال فيمكن التوفيق بينهما بما يجعل أدلة المنع على  
 في الجمل حسا المادة ثم إن ملك الوقف كسوبا لا ملك بحيث يكون للمالك جميع  
 التصرفات فيه ومن ثم لم يستدل من حكم باستيفاء الضريبة من كسب العبد  
 هذه الأدلة المانعة من بيع الوقف بل استدل عليه بما مر من مؤن بعد الوقف  
 لم يعد العقد على أخص من منافع العين الموقوفة فقد مر عن الوقف عليه  
 لكن على بصيرة ولا تقع في الميتة والحرة **المسئلة الثانية** في حكم  
 المجانية على العبد الموقوف وهي أما بما وجب الدين من المال أو لأثره كان  
 تكون المجانية خطأ إذا كان الجاني حرا أو بما وجب القضاء سواء كانت على النفس  
 أو الطرف كما إذا كان الجاني عبدا ما إذا كانت المجانية بما وجب المال فإن  
 كان دينه في اختصاصه بالموجودين أو شارك الجميع فيها انقضى المنع عليه

وحيث أن بل ولا من نفع التبصرة للزوم بالأدول وعن المبوط تقويته و  
 في الشيخ أنه أشبهه عن التبره أنه أوجب وعن الأضاح أنه أقوى وعن الذكره  
 والإرشاد والتلف والاعتناع وجامع المقاصد والمسالك الثاني وبوجه  
 الأول نادرة بأن الدين إنما له من منافع العين الموقوفة فكما أنها وجدت دفعه  
 ولا خلاف في أن منافع العين الموقوفة للبطن الأول عند وجوده وأخرى  
 بأن المجانية وجب بطلان الوقف بالانكاف موضوعه فيقطع حق البطون  
 اللاحقة لأنهم في طرف المجانية غير مستحقين في زمان استحقاتهم يخرج  
 السالف عن كونه وقفا فتخص الدين به بالموجودين لأن التلف وقع من  
 ملكهم ضرورة تملك كل طبقة العين الموقوفة ما دامت موجودة وهو حقيقة  
 كون الضمان والغلبة لم يترك الدين مطلقا ولا يجب عليهم شيء ما  
 يكون وقفها وإن وجب ذلك حيث يجوز بيع الوقف وعدم بطلان  
 الوقفية بالبيع هنا وإن قلنا أنه بطلان الوقفية فلا يكون البطلان ملكا  
 طلقا للوقوف عليهم أقيم كالأثر في القول به بل هو مما اتفق به وبض عليه  
 الصحيح فيما إذا وقع الخلاف بين أرباب الوقف وعلى حال تخصر الدين  
 بالموجودين دون سائر الطبقات لأن في طرف الوقف لا استحقاق لهم  
 وفي طرف استحقاقهم لا وقف وبوجه الاشتراك أن الدين عوض الرقبة  
 والبطون اللاحقة فيها حق ولو بالقوة القرية لوصولها لسياد الملكية و  
 العدلت لها ومقتضى ضمان الشيء كون ما في ذمة الضامن مثلا ثابت  
 المضمون في جميع ما ثبت لمن الشئون إلا ما علم من الخارج النافي عن ذلك

في حكم المجانية على  
 العبد الموقوف



ان التالف ما يتعلق بحق الغير فلا يحالته سيقبل ذلك الحق ببدله ايضا  
 قضائي البداية للخصم للمائة في جميع ما ثبت للبدل وديما يحال كون الدية  
 للواقف باعتبار بطلان الوقف الذي من اذ كان بقاء العين والانتفاع  
 بها يكون من قبل الوقف المنقطع ولو بانقطاع العين اذ ثبت المال لتراحم  
 الامارات فيها بل في الجواهر انما ادعى من الجميع فاذن المسئلة ثلثة  
 الاحتمالات بل دأبته والواقف بالقاعدة اشترط الجميع في الدية حتى كونه  
 ملكا لجميع الموقوفات مقطعا كمنس المحبة ويتوقف بيان ذلك على مقدمات  
 ثلث الاولى نداء الدية انما يجب مقدارة بطلان الوقفية لا ما خروجه عن  
 انما باء العين الموقوفة لا العين التي تطلت وقفية باضروءة ان الجانية للخصم  
 فوجب بطلان الوقف فوجب الدية في زمان واحد من غير سبق ولحق الثانية  
 ان الدية من البدل من باب النقص والغرامة دون العقوبة والجرعة كما في الاحرار  
 ويدل على ذلك رعية قيمة البدل في الدية ما لم تر دية الخدم والخدم  
 مقدار خاص لرق الشريعة كما في دية الاحرار ولو كانت جرعة لرب لها حد كما  
 ضرب لغيره لم يرد مع انه لا يخلو قيمة البدل في العبد ما لم تر دية الاحرار  
 احراما لم يرد بغيره بل يرد فهو كغيره من ان ذلك تضمن الجاني فتكون عينا  
 عن العين للخصم وقعت عليه الجانية للخصم وقعت على العين فلا يلحقه  
 ان الدية من الاحكام الشرعية المترتبة على الجانية لا الدية الحقيقية الثالثة  
 ان قاعد النقص تفتق كون البدل كابدل في جميع العتقات القابلة للانتخاب  
 وكون ما في دمة الغارم كالتالف في عام ما ثبت لمن الشئون الصالحة للانتقال

والبدل

والبدل الى بدله اذا كان متعلقا بحق الغير يتعلق ذلك الحق ببدله ايضا  
 يكن مقوما بحصويرة البدل فالحق القائم بالاصيان موقوف في باب النقص  
 يحالها تنقل الى البدل الا اذا كان هناك مانع شرعي من التعلق به فحيث  
 استفادة مدخلية خصوصية العين فيه من الدليل كما في حق الشيعة ما يتعلق  
 كما في حق النقص وقضية الغرامة عرفا ومثلا التالف في طور المالىة تاف  
 ما سبويه في كيفية المكس وغيره فان المرجح في كيفية النقص حكم النقص  
 العرف وليس للشارع حكم خاص له وكيفية خاصة فيه كسائر الموضوعات التي  
 لها احكام شرعية وانما العرض لمعين اسباب واقعة على بيان وجوبه من الاول  
 والبدل وغير ذلك من الادلة الموجودة بالدين في باب النقص كقول على اليد  
 ما اخذت حتى توفى وقوله من التالف مال غيره فهو صان لا ترد على تعيين  
 اسبابه وما حكم النقص فقول الى العرف ولم يعرف من الشارع نص في  
 فالعبرة به بما حكم به العرف في هذا الباب ومن الواضح الذي لا يقبل الانتساب  
 ان قضية البدلية على كون البدل كابدل في تمام ماله من الاوصاف في كيفية  
 الملكية وطور المالىة الا لم يكن كذلك ولا ومن ثم نقول في بدل الخلو بالملك  
 بحيث ما تقع موضوع النقص والنقص صغره يرجع في حكمه الى العرف النقص  
 بل يزعم المساوات والمماثلة بين الموقوف ببدله اذا تمت هذه المقدمات بتعين  
 كون الدية بمكس جميع الطون ومقطعا بحسب الطبقات لان العين الموقوفة التالف  
 كانت ملكا لجميع نحو النقص والمالية انما تكون باء العين الموقوفة كما هو قضية  
 المقدمه الاولى وانها عوض لها الجانية الواقعة عليها بمنعها من باب تعيين الجاني

وتعريفه لان باب عقوبته كما هو قضية المقدمه الثانية ومقتضى المعاوضة والدية  
 كون العوض كالعوض في طور الملكية كما هو قضية المقدمه الثالثة والمفروض ان  
 العوض ملك للجميع في التقطيع فلا بد ان يكون بدله ملك فضا الحق البدلية فلا  
 ينبغي التمسك في التمسك بعد حلا خطه ان الدية باء العين الموقوفة ولها  
 بدل عنها وان مقتضى البدلية للمقتضى في طور الملكية والمماثلة في كل ما يكون البدل  
 من الصفات ويتعلق به من الحقوق القابلة للانتقال والسريرة الى الابدال وان  
 التالف كان ملكا لكل واحد وكان متعلقا بحق الطبقات الا لا حقيقة في قضية  
 هذه الامور كون الدية باء العين التي تطلت وقفيها اذ كانت جرعة للجاني اذ كان  
 البدل باء نفس التالف دون الحق المتعلق به اذ اختصاصه بالموجودين  
 لكنه خرج عن المقدمات التي قدمناها وديما ذكرنا من كون الدية بدله لخصم العين  
 الموقوفة بطل فم كونه من المناقض كما انه يطل بما ذكرنا احتمال رجوع الدية  
 الى الواقف لا منصفنا الى بقائه على انتقال العين الموقوفة في صورة انقطاع  
 الوقف بانتقال الموقوف الى الموقوف عليه الى الواقف انما يتم اذا كانت الدية  
 بدلا عن العين التي تطلت وقفيها والرجعة الى الواقف لا العين الموقوفة فلا  
 هي ملك للجميع نحو النقص واما في الواقف متعلق بها فان قضية البدلية كون  
 البدل ملكا لم يجر ملكية البدل ولم يجر انه جرعة الموجود في المسئلة فانظر  
 قاعد الغرامة فانها تقتضي التمسك الكل في الدية على حد اشتراك في الجاني عليه  
 ولا يفتق ذلك بالحيوان الموقوف الذي يرد عليه من حيث انه يفتق بالحيوان  
 مع اذ كان في النقص فانها لا تستلزم الانتساب في المقام انما هو فيما اذا كانت

البدل



بالموجودين ولا تنهى المنة الى البقية بالطبقة الاولى حكم البدلية القاضية  
بالمماثلة والمساوات بين البديل والمبدل لكن وحدة المطلوب وكون الوقف  
ذاتية واحدة في حين المنع ويمكن استظهار تعدد المقصود من كون الوقف  
بصدد جعل العيين صدقة حايثة ينتفع بها جميع الطبقات والبطون ومع ان  
العين بنفسها لا ينفع غالباً ولا تقدم كونها معرضا للعوارض ومطر والطوارئ  
لأنه يجب سقوطها عن حين الانتفاع فان ذلك فريضة على حسبها بنفسها  
ما دام مكانها لا يبدلها وعلو ذلك يقتضي جواز بيع الوقف على بعض الوجوه  
وعلى حال يبقى النقض الجبران المذبح الا ان يلزم باشتراك الجميع  
في بدله انهم لا يعرفونه ولئن ابدت عن تعدد المطلوب في باب الوقف  
وكونه ذاتاً متفقاً ان البدلية بنفسها تقتضي صيرورة البديل وقفاً اذ  
لا يصح لها عدا الا تسعة وجود البديل وبسطه وبقائه ببقاء البديل كما  
وجود البديل في فطر العرف استمرار لوجود البديل فاذا نفي قل اليه جميع  
ما كان للبديل الا ما ثبت المنع عنه شرعاً او عقلاً فلا تخالف ح في  
الحكم بكون البديل وقفاً الى دعوى تعدد الطبقات بشكل يمنع ذلك الصيغة  
عليه فنفى خالف القادر اذ لا يكاد ينفع ذلك ما لم يدخل المقصود  
الثاني تحت العقد ويقع في حين الانشاء والعرض عدم لزوم ذلك  
للمصلحة الاعلى المرتبة الاقضى بل البدلية بنفسها كافية في صيرورة البديل  
وتفاد عرف من انه في نظر العرف توسع في وجود البديل واستمراره على  
وجبه يكون البديل ووصافه باق ببقاء بدله فانه عرفاً تامة لوجوده

توسعا في وجود البديل وبسطا له ينتقل حق الوهانة الى بدل العيين المرهونة  
بحكم البدلية وما ذكرنا فظهر حال بدل الحيولة للعين الموقوفة فيما اذا غصبها  
غاصب فابدل منها فانه يقتض بالوجودين ويكون ملكا لهم اذا اختصت  
الحيولة بهم واخصرت في زمانهم خاصة بان ترد العين الى ساو البطون  
بناء على ان بدل الحيولة ملكا للمقصوب منه وذلك لان البديل لما  
يعطى للمالك الغنطه المقصوب منه تدارك ما فات منه بالفصل بينه وبين  
ملكه من الملكية او السلطة او المالية والمالك الغنطه للعين الموقوفة انما  
هو البطون الا ولس في ظرف وجودهم والمفروض بثبوت الحيولة بينهم وبين  
ملكهم وما من يلبهم من الطبقات وان يملك كل منها العين في زمانها  
الا ان العين بنفسها صيرورة اليهم حسب الفرض فحق طرف الحيولة الملك  
لطبقة الموجوده وبعد ذلك لحيولة بل العين بنفسها صيرورة ولا شبهة ان  
فضية البدلية في الفرض اختصاص الموجودين بالبديل كما مبالغ لا استحقاق  
غيرهم من لا يملك العين في زمان الحيولة ولا حيولة في زمان يملك العين و  
يشترط الجميع كما شتر لهم في البديل فيما اذا استمرت الحيولة وسرت اليهم  
لان بناء فريضة الملك الى كل طبقة في ظرفها وصيرورة البديل ملكا لكل في  
زمانه وبثبوت الحيولة بينهم وبين ملكهم المتضمنة لتدارك ما فات منهم بالبديل  
فيكون البديل ملكا لكل على حد ملكيتهم للبديل قضاء حق البدلية فاذا اخصص  
الموجودين مراعى على قصرهم الحيولة واقتضاها عليهم نفس ما كانت العين  
الموقوفة المحضنة عالم يبق بنفسه الى الطبقات المتأخرة ولم تعم الى زمانهم



من الحكم وضاد التوهم فان ارض الطرف ايضاً يدل على الوصف الثابت دون الجزء  
لان الموقف انما هو الشخص والشخص انما يكون بالوجود الخاص ويكون الشخص عتق  
باقياً مادام وجوده باقياً وان تغيرت هوارضه من الزيادة والنقصان فنقص شيء من الأجزاء  
لا يكون موجباً لخلل في العبد ونقصه لان العبودية قائمة بشخصه وهو محفوظ في حال  
انقضاء بعض الأجزاء والموقف انما هو العبد ذاته الملك ولا يحد بغيره الموقف  
منه الجازم كما لا يمنع وقف جزء منه بالمعنى اذا كان له منفعة كان يوقف يده  
للبطش ورجله ليس وعينه لم يستلعم نعلق الملكية بكل جزء من أعضائه معلقة  
تجوز الأجزاء جميعاً ولذا لا يمنع بيعها بغير الاشاعة ولا يقاس ذلك بما يكون ملكاً  
بكل جزء منه كما لا دور ولا شجار فان كل جزء جزء من البيت مستبد بالملكية و  
مستقل بالمالية وهكذا الشجر فيكون بيع كل جزء مفروقاً منها ووقفه اذا ثبت له  
منفعة وعليه يكون نقص شيء منه نقصاً في الملك لقيام الملكية بجميع الأجزاء لا بجزءها  
وهذا بخلاف العبد لقيام العبودية بذاته وتخصه لا بجزءه فلا يوجب نقص شيء  
منها منقص في العبد ثم يتفرق بقطع عضو من الأعضاء ونقص شيء من الأجزاء  
عيب اليك بالرجوع الذي لا يوجب نقصاً في العبد وانما يغير به معياراً في ارض الطرف  
ما به التفاوت بين الصحيح والعيب كما في الرجوع فلا يثبت في عدة الألف بخاتمة  
الأطراف الا اذا كان المراءى المثلث ما بين السبائك وكيف كان لارجح التسوية بين  
ارض الطرف وبين ارض الرجوع فاذا كان من المنافع كان ارض الطرف منها ايضاً وفيها  
الشركة في حديث الاختصاص والاشراك لان كل منهما يدل على الوصف اتفاقاً  
في العبد هنا منيرة المعالين انما اوجب الخاتمة للمال وما اوجب وجوب العتق

كالخاتمة

وجودها التمس لان يتوان مجرد شائبة الملك لم على تقدير بقاء العين  
كان في جواز العتق وان هذا المقدار من الحق التلقيني واستحقاقه من الموقف  
ان يثبت كفاية لارتفاع على هذه الشائبة وموضوع هذه العقبة التعاقبية  
بالخاتمة وهو كائناً ووجه العتق والاكتمال بهذا الجرح لا استحقاق في هذا  
الدم مع انه لا ملك ولا حق فضلاً جزئية عظيمة ودعوى غير مستقيمة ومنه يظهر ان  
اخذ الدية لم لعدم تقويت الجاني ملكاً ارحماً بالبيته اليوم بمجرد تقويت الحق  
المعلق على البقاء لا يكتفى بذلك ولا فرق فيما ذكرنا كل بين الخاتمة على النفس  
والخاتمة على الطرف المتفرقة بهما باقتضاء الخاتمة على النفس بطلان الوقف  
فلا حق للظن بخلاف الأطراف فان حق الوقف باق ببقاء المثل تحكم عرض  
لصحة القول بعدم نعلق حق للظن الا لا حجة بالجزء الثابت وان ثوبه كثفت  
عن عدم تحقق حق له وان صالح البني الاول عن العتق بالمال فهل يخص  
بهم او يشترك فيه سائر البنيون كافي الدية ضمن العتق بناء المسألة على ان المال  
المصالح عليه يدل على الخاتمة عليها وعن الجاني فعلى الاول يشترك فيه الجميع كائناً  
في الخاتمة عليه حكم البدلية القاضية بالتسوية بين البديل والمبدل في نحو المالية وعلى  
الثاني يخص بالوجودين لان الخاتمة انما وقعت في ملكهم فلا بد ان يستخلص  
نفسهم بالمال وقد يتكلم في الاختصاص على القول بكونه بدلاً للمالي ايضاً لا  
بدل البديل وهو نفسه فنقص البدلية يكون البديل في جميع المراتب كالمبدل ولكن  
الظاهر اختصاصاً لانه بازاً حق العتق الذي كان الموجودين مرجعاً الى اسقاط  
حقهم بالمال فلا وجه للاشتراك الغير فيه ولا يقاس بالدية بما يدل عن نفس العين

للا

الحق كانت لجميع نحو التقطيع ونقصه البدلية صيرورها مثل المبدل في ملكية الجميع  
بخلاف المال المصالح عليه في الصلح عن حق العتق فان به دل على نفس الحق الذي  
كان له على سقاطه بدفع العبد بالمال لانه بدله للجميع عليه كيف ولا يمكن لجانب  
الجاني عليه اذا اقدم على العتق ومنه من نفسه بل يوقف ذلك على الرضا من  
الطرفين في اسقاط الحق فلا يصحح الاستحقاق الا من حق المال المصالح عليه واشراك  
الجميع فيه والذي يروى من ذلك كونه دية عقلة عن العراق ببيعهم وهو موار الدية  
بازاء نفس العين فتكون مثلها قضاء عن البدلية والمال المصالح عليه بازاء الحق  
الذي كان للوجودين وعرض عن اسقاطه وان ليس دية بالعتاق لانه دية حقيقة  
ولذا ربما يقصص مقدارها او يريد عليها فالصلح عن العتق بالمال في معنى اسقاط  
الحق بتركها ليقط احياً ناجاً فكان لم اسقاطاً جازماً ودفع المبدل عن المصالح  
لم اسقاطاً يقابل من المال وليس للعقارب فيه حظ وضيعة لانه بازاً ما كان  
لهم وكيف ما كان فهل يحتاج صيرورة البديل دية تماماً بالبدلية لا الاشارة  
ام لا يحتاج بل قولان وليندل للثاني بان نصرة البدلية صيرورة البديل وقفاً  
والا لم يكن بدلاً وهو خلاف العرض وبان وقف البدل على الموجودين مع فرض  
كونه ملكهم منافع لعدة اخرج النفس سواء كان الواقف نفس الموقوف عليه  
او الحاكم او وكيلهما احوالاً ونظراً هي ما الثاني والثالث فلا نهما انما  
يوقفان من قبل الموقف عليه لان قبل الواقف لصيرورة اجبيها عن العين  
برفضه فلا يصح ذلك منه بالباشرة فضلاً عن التسبب ولا من قبل نفسه العبد  
تعلق شيء منها بالعين فلا حالة يكون من قبل الموقف على جهة النيابة عنه



وقضية النيابة ان يكون النائب كالموكل عنه في جميع ما يترتب عليه والا لم يكن نائباً ولا اولاً بالمنع عن اقتضاء البديل ضرورة البذل وفقاً لغيره كالبذل حيث لا يحتاج الى الاشارة والتبويب والعقد بل يقتصر البديل على البذل متعلقاً بالوقت والوقت عليهم واختصاصهم وتوضيح الحال انه ان اريد ضرورة البذل وقفاً كونه ملكاً للبيع بخلاف التقطيع ومتعلقاً بالوقت والوقت الاصله كالبذل فلا ريب في انه لا يحتاج الى العقد ولا اشارة بل يكفي فيه البديل القاضيه بالماله بين البذل والبذل في الماله والمساوات في ما للبذل من الصفات الصالحة للاستحباب الى البذل وان اريد بكونه وقفاً كونه بحيث يترتب عليه جميع احكام الوقف واثره كعدم جواز الصرف فيه بالبيع وهو من الواضح ان البديلية لا تقتضي هذا المعنى وانما تقتضي المساوات بين البذل والبذل فيما يرجع الى حقيقته المالية وحقيقته المملكية دون الاحكام الشرعية والاثر المترتبة على البذل بما له من الخصوصية فانها بمنزلة عن ذلك فيما لنظر الى حديث البديلية لا بد ان يكون البذل ملكاً محدوداً للكل ويشترك فيه الجميع كاشترائهم في البذل لانه يترتب على البذل جميع احكام البذل واثره المترتبة عليه بالعقد ولا دليل اخر يدل على ترتيب تلك الاحكام على البذل فكل ما لا دليل على لزوم ضرورة البذل وقفاً لهذا المعنى يقع الكلام فيه في عين المؤقت على العقد وانه الواقف او الموقوف عليه والملك او عدل الوكيل ومن اين ثبتت جواز هذا النوع من الصرف فضلاً عن لزومه دأى مخدوم في عدم ضرورة البذل وفقاً على ترتيب احكام الوقف على اصاله وانما

ملكاً للبيع بخلاف ملكيته الموقوفة وهذا يكون البذل جازباً للصرف فيه بما لا يتنافى ملكية البيع بخلاف التقطيع وانما لما يبذل على فزوم كونه بديلاً للمجد على القول بالظان فيه كما عن الشهيد سجداً بحيث يترتب عليه ما للمشهد من كونه كالتكليفية وهل قضية البديلية الاكون بدل للمجد مثل المجد في حجة المالية فليكن بدل للمجد مثله في استحقاق العباد الاستحقاق فيها بالعبادة وضروته بيت الطاعة من دون ان يلحقه شئ من احكام عنوان المجدية اصلاً ومن غير ان ثبت له هذا العنوان والذي ينبغي في هذا المقام صرف عن انكلاص اليه انما هو اصل لزوم ضرورة البذل وفقاً على ترتيب آثاره عليه دون مقام التبويب لان الخطب فيه هي والآخر فيه سهل بعد الفرع عن اصل اللزوم لا مكان اصلاً له ولو بتولية الجميع ومباشرة كل من الواقف والموقوف عليه والملك للعقد فالشان كل الشان في اثبات لزوم كون البذل وقفاً لهذا المعنى اذ لو ثبت لزومه بكون ذلك من الامور المحسنة فينولاه عن تولاهها لكن الكلام في اصل اللزوم بل في جواز ذلك لعدم ما يتصور جواز فضلاً عن لزومه دأى مخدوم وانما له وهل هناك شئ وراء البديلية القاضية بالمال في الجهات الواجبة الى المالية فاذن لا مجال لادب من الحكم بكون البذل كالبذل من حيث اشتراك الجميع في ماله وتعلق حقوق الاعقاب به فلا يجوز الصرف فيه بما ينافي في ملكية الجميع وتعلق بطون الاخرية وغيرها من الصرفات الواجبة لتمرر حتى يقتضيه المطبقات واما ما لا ينافي ذلك كسبب يله ولو بالبيع فلا مانع عنه غاية ما هناك انه يصير بديلاً

ملكاً

متعلقاً بالحق وملكاً للبيع بخلاف التقطيع لان البديلية انما توجب قيام البذل مقام البذل بمالية المحظوظ فيه وفي بطلان الخصوصية فان اريد من الوقفية هذا المعنى فهو ما لا يحيد ولا مدح عنه ولا يحتاج الى التبويب بالعقد والاشارة بل يحصل بغيرها بحكم البديلية وان اريد من الوقفية حقوق الاحكام الشرعية المترتبة خصوصية البذل بكونه العقد كعدم جواز بيعه ونحوه ففيه من جواز هذا النوع من الصرف في البذل كيف يلزمه البديلية غير فاضية بذلك كيف والقيمة تقع بذلك لا ريب في جواز تبديله اذ ان البذل في مرتبة جازباً للصرف فيه ولا يقتضي ذلك في بديلية فليكن كل في جميع المراتب ولا فرق فيما ذكرنا بين كون البديلية بقا عدة الضمان او جيل الوقت وقراره بناء على تعدد المطلوب في الوقت وكونه ذاتين حسب العين بنفسها مادام ملكاً وبطلان فيما لا يمكن لان الوقف على القول بتعدد المطلوب انما يتعلق في المرتبة النازلة ببيع البذل ومالية المحظوظ فيه وفي بطلان الخصوصية ويصير كون البذل وفقاً في المرتبة الساقطة والدرجة النازلة كونه حسباً على الجميع وملكاً لم يخو التقطيع لانه يترتب عليه بالخصوصية العينية من الاحكام فيجوز تعدد المطلوب وتعدد الوفاء بحسب المرتبة لاوجب البذل في المرتبة النازلة وفقاً لخصوصية بل لا بد من احوال كقيمة المطلوب في المرتبة الثانية بدلالة متبعة ولو قبل التعارف فان كيفية تعدد المطلوب كاصل لا بد من دلا الصيغة عليه ولو بقرينة وغيره ولا ريب ان المقارن في ساحة تعدد القصد والتمثل الى البذل حسب الحق بوعده ومالته الثانية فيه وفي بطلان فيكون ذلك قريباً على ان المطلوب بقصد

حسب العين فخصها ان امكن ولا فنيها فزاعاً بحيث لو فرض تعلق القصد في المرتبة النازلة لخص البذل وخصوصية فلا يخص من نصب ذلك على ذلك ولا كانت الصيغة لاجل الاحتياط بتلك القرينة النوعية ظاهرة في كون البذل وقفاً بوعده وحكم الصرف بذلك فيجوز الصرف فيه بما لا ينافي حسب ماله كسبب يله ولو بالبيع ونحوه هذا ولكن الكلام في اصل تعدد المطلوب وكون الوقف بحسب حقيقة ذاتيتين ودون ذلك حرج الفناء وكيف ما كان فيقارن عدة الضمان كفاية في ضرورة البذل ملكاً للكل على حد ملكية الاصل لم ولا يخفى ان قضية الضمان في هذا الباب كعقضية في سائر الابواب من كون الغرامة بالقيمة في القيديات والمثل في الضمانات اذ لم يثبت له في المقام حكم علاجه وكيفية جديده فلا يسيل الى الزام الماروم في باب الوقف اذ كان الضمان قيمياً لان قضية الغرامة وجوب رد القيمة في القيديات والمثل في الضمانات ولا يخفى ذلك باختلاف المقامات فكيف يخو الزام الضمان وبالمثل الذي هو في غاية السهولة ولو بان يترتب عليه القيمة واعلها مع ان حكم الغرامة في القيديات رد القيمة فيعين ذلك بحكم البديلية ملكاً للكل فكيف يترتب عليه البيع ثم يجوز رد المثل في المقام وان كان الضمان قيمياً او قيمياً بغير ما دل على وجوب الرد في القيديات وما دل على وجود في القيديات وما دل على وجوب حفظ البذل لاستيفاء الجميع به ثم ان ما ذكرنا من جواز العصاص للموجدين ما لا ريب فيه على القول بالاستيفاء اليهم واما على القول بعدم استيفاء اليهم اما للاستيفاء الى الله او لبقاء على ملك الواقف ففجواز العصاص للموقوف عليهم وعدم رجوعهم من الجواز لاستيفاء قيم المتفعة ولا احتمال

صحي



بين المملوك والمحرر فيمنع جميع الاحكام الملاحقة لعنوان العبد والاثر المملوكية  
بوصف العبودية كالانقطاع والاسترقاق فان الذي يفتقر الى استرقاقه انما هو العبد  
دون المملوك فاذا جاز العبد المملوك جاز استرقاقه للحيث عليه اطلاق  
ادلة الاسترقاق فان موضوعها العبد الصالح على المملوك والمملوك لا يفتقر  
بقا حيث العبودية وجهه الرقبة في ساحة الفلح وتحقق الوقف في ملك الملك  
ولا مفيد بخصوص العقيد ودعى الانقطاع الى خصوص العبد المملوك مجازة  
ولوسلم فشاؤه غلبته الوجود ولا جرة بمثل في رفع اليد عن ملاحقة والقرص  
في اذلة الاسترقاق فانما باقية على اطلاقها كطلاق اذلة السرقة لان فيها الحق  
شخصا قوم عليه الباقي والموقوف عبيد وان كان مملوكا عن الملك فتأخذ الية  
ماخذها منه فغير معتقها كما انه يأخذ الاسترقاق ماخذها فيصير عبدا  
للسرق وملاك اطلاقه بالاسترقاق ولا ينافي ذلك كون السرق مملوكا عن  
الملك لان الاسترقاق بنفسه ملك فيما ذكرنا بطل ما سبق وجها لعدم جواز  
الاسترقاق من عدم جواز استرقاق الحر المسلم لانه يفتقر على حسان تلازم  
الفك عن الملك مع الحرية وقدم التحريم بالحقيقة بالفك غلبة عن الخطأ  
العبودية مع الانكسار عن الملكية ولا يطالب في الانقطاع واه استرقاق ازيد  
من الملكية لوضوح انما يلحقان العبد والرق دون المملوك ولكن ابيت عن  
اطلاق اذلة الاسترقاق بالنسبة الى العبد المملوك عن الملك فيقع الشك  
في جواز الاسترقاق في حال الفلح وبه الكفاية في الجواز استقصا الجواز  
لاسترقاقه على تقدير الحاجة الثابت في حال الملك لانه كان يجوز استرقاق

مصلحة القائل على مال فيرجع نفعه اليهم طلقا او وقفاً ومن عدم لان مجرد  
نقل حقهم بالعين الموقوفة لا يوجب جواز القصاص لم عالم يمكن من بيعه بملك  
الوقفية في زمانه لما دل على كون ذلك للعلل الذي هو مالك الوقفية لا المنفعة نعم  
الحكم ذلك على القول بالاستقلال الى الله وعموم الولاية له حيث يشاء هذه الاولية  
وهل الموافقة ذلك على سيقا العين على ملكه لا وجهان الجواز نظر الى كونه  
مالكا للوقفية وعدم نظر الى اتفاق حق الغير به فيعين المصلحة بالمال او الخبز عن  
النق وكيف ما كان ففي جواز القصاص الموقوف عليهم على القول بعدم الانقطاع  
اليهم اشكال واشكال من ذلك جواز استرقاق العبد المجاني للحيث عليه على القول  
بالفك او الانقطاع الى الله وفيه وجهان من انه يصير جازا بالوقف وان يستحق  
الموقوف منافع ولا يرب في عدم جواز استرقاق الحر المسلم ومن ان حقيقة الفلح  
والانقطاع الى الله قطع سلطته العباد عنه وخروج عن الملكية لا التحريم بالحقيقة  
يصير العبد حر لم هو باق على عبوديته وان كان مملوكا عن الملك وكيف في جواز  
الاسترقاق ذلك وخبرهم الاثر ما سبق في السيرة من ان مرتبة العبودية معتدلة  
وصفة الرقبة معلومة في حال الوقف ولو على القول بكونه مفيد الملك او اقلها  
الى الله نعم لان مرجعها الى انكسار العبد عن قيد الملكية للعباد ولا دخل حيث  
العبودية فانها اضافة براسها بغير قيد تنتج هذه الاضافة عن الملكية وكما  
انما تنتج عن مقام الملكية تنتج عن مقام الوقفية ايضا فيجب ان الوقف يوجب  
حيثرة الانسان عند الموقوف عليه وان يوجب اطلاقه عن قيد الملكية وتخلص  
رقبته عن رتبة السلطنة عليها فيكون عبيد مملوكا عن الملك وداسطة

بين

والدوا العيان من المقصد وعلى اى حال يصدق على مطلق وجه العرب وكل  
عمل مقرب الى الله نعم وعنه الطريق لا الله بعد انقاس الخلاف في نعم الاشكال  
في اطلاق اللفظ المذكور في الكتاب والسنة على خصوص الجهاد وعلى الحج  
والعمرة كافي قوليتم ويصدق عن سبيل الله والمشرع الجهاد بناء على ما هو  
ظاهر الاية لانه من باب اطلاق الكلي على الضم لان ذلك معنى خاص شرعا  
في بيان معناه القوي ولوسلم ذلك فليس ذلك بحيث يوجب بغير معناه لغة  
وعرفا في لسان الشارع ولوسلم فليس المحرم لسانه بان عن حمل اللفظ كلام  
غيره عليه الا اذا ثبت ادلة المعنى الشرعي فاحكى عن الشيخ من التقييم اذ لا على  
الغزاة المطوعة والحج والعمرة وعاين ابن حزمه من التخصيص بالمجاهدين حاله عن  
الوجه منبى على قوم معنى خاص لهذا التركيب واشباهه الصلح بالعموم والفتنة  
عن اطلاقه على تلك الموارد من حيث كونه ماصا بغير المعنى نعم هي من اظهر مصاتي  
العام واجلاها بلا كلام لان ذلك لا يتبع عن تناول غيرها ما يعبر المفهوم و  
سياق هذا التركيب في المعنى بسبيل الخير والثواب فلا يبرأ التقييم اذ لا على الغزاة  
والحج والعمرة والفتنة والمساكين واصناف الزكاة لو وقف في سبيل الله وسبيل  
الثواب بسبيل الخير ان المقام منبى عن واحد ومنها ما لو وقف على مواليتهم  
كان له مولى من اعلى وهم المعتقون ومولى من اسفل وهم المعتقون ولم يشب البرادة  
لجميع واحد المجاهدين ولو باستعمال غلط في بطلان الوقف او صرف اليه او اوصافها  
اقول بنيتها على ان اطلاق لفظ المولى على المعتق والمعتق من باب كشم اللفظ  
او المعنوي وعموم الجواز على الاول لم يجوز استعمال اللفظ المذكور في كشم

العبد اذا جاز في حال كونه مملوكا فبفتح عي هذا الحكم التليفي في حال كونه مملوكا  
ويصير حقيقة تحقيق المعاني عليه وهو الحلية ودعى اختلاف الوضع في الميقن و  
المشكوك لانه في الميقن المملوك وفي المشكوك المملوك على ايعابه بعد بحكم العرب  
في باب الاستصحاب واليكال تخفيض الموضع اليهم في ذلك الباب ضرورة ان الموضع  
التليفي في نظر العرب انما هي ذات العبد في حال الملك دون العبد بوصف كونه  
مملوكا كما في فقه وخبر في ذلك لما ذكرنا من اطلاق اذلة الاسترقاق **المسئلة**  
**التابعة** في جلة من الباحث الصغرية والمسائل الجزئية الرجعة الى اختلاف  
الانظار في الاستظهار والتعرض لثل هذه الامور الواجبة الى شيق الظهور  
خلاف وتبعية الفقيه المتبحر في بيان الاحكام الشرعية والكليات الكلية  
دون تخصيص الصغريات وتعيين الموضوعات بل الجديريكال مثل هذه  
المباحث الى انظار العوام الغير المشوبة والفا بطلها ادخاها الصافي في مقام  
المحاورة ومع ذلك لا بأس بالتعرض لبعضها والاشارة الى عدها افتقار  
للاصحاب في نظم المسائل في الباب فنقول **فيها** انه اذا وقف في سبيل  
الله فهل يصدق في كل مكان طريق الى الثواب ويختص بالقرآن المطروحة  
وبالحج والعمرة فقيم اذ لا اربا للمجاهدين اقول اوجهها الاثر وهو لم يرد  
بين الاحجاب وذلك لوضوح ظهور مثل هذه التركيب في كل ما يكون طريقا  
الى الله من الاعمال الموجبة للقراب اليه والذو منه من باب الحقيقة بناء على  
شمول السبيل بحسب المعنى القوي للطريق المعنوي او من باب التيسير والاستسار  
بناء على اختصاصا بغير الطريق المحس الذي يوجب طهه وسلوكه القربى للكان

في حلية المملوك في الوقف

فيما اذا وقف في سبيل



أو يجمع أو لا وعلى تقدير الجواز هل يحمل اللفظ عند التجرد عن القرينة على  
أداة الجمع ثم ارفى الجمع أم لا فإذا ثبت صحة عام وجواز اذكان اللفظ  
مشتركا بين المعنيين وجاز استعمال المشترك في أكثر من معنى لم يبق صورة  
الجمع وكان اللفظ عند التجرد عن القرينة المعينة ظاهرا في الجمع ولو في صورة  
الجمع صرف الجمع ولا يبطل الوقف لعدم تعيين مصرفه وتبين الوقوف عليه  
أدعى ويصحح بالقرينة عما في هذه المبادئ فان القدر الثابت  
انما هو إطلاق لفظ المولى على المقت والمعتق وكونه نحو الاشتراك اللفظي غير  
ثابت وإثباته باللفظ في غاية الاشكال لان القدر الثابت منها الاستعمال في كل  
منها هب ذلك لكنه غير نافع لما يقتضيه محله من امتناع استعمال اللفظ المشترك  
في أكثر من معنى واحد من غير فرق بين المفرد والتثنية والجمع وكون الاستعمال  
بغير الحقيقة أو المجاز هب جواز ذلك ولكن ظهر اللفظ في الجمع ولو في صورة  
الجمع في غير المنع وأما القدر الجامع بين المعنيين فهو ان كان كان التصديق كالتصديق  
أم من ان يكون قربة بالاعتقاد أو بالافتقار ان لم يقل يكون مطلق القرب  
من معاني المولى وعلى احوال لا ينبغي الشك في وجود القدر المشترك وهو  
قيل الزيادة الحاصل بالاعتقاد باللفظ العاقل والمفعول كالآخرة فكما انها اضحية  
حاصلة بين الشخصين بالانتماء الى الابوين اذ هما ملك الزيادة فانه صاعدا  
بين المقت والمعتق كما يصدق الاخ على كل من الاخوة الذين هم اطراف لصفة  
الآخرة فكذلك يصدق المولى على كل من المقت والمعتق الذين هما طرفان للآخرة  
الزائدة لكن مجرد وجود معنى عام لا يكفي في حمل اللفظ عليه لم يثبت الوضع له أو

جواز

ذلك عنوانا للموقوف عليه وحرا كما لما يندرج تحته لان حاله حال الوقف على  
العناوين الكلية كالغفلة والافتقار فلا ينبغي التوقف في صحة الوقف ح انما  
الكلام فيما لو علم ارادة احدها حردا على ان يكون الموقوف عليه هو الفرد  
والمراد كما لو وقف على احد البعيد بنحو الترتيد هل يصح الوقف ويرجع في  
القيدين الى القرعة لا وجهان من طرف تعيين الموقوف عليه في الواقع و  
تعيينه اجماعا وانقضاء الوقف التملك الذي لا بد له من مالك معين وكون  
القرعة لكل حروثية ولا اشتباه في المقام أو لا وان حردا وانما المراد هو  
الواقع ومن ان الوقف على الابن بمناه ويضموم عن المتعلق بالمراد والكلية  
من الاحراز اعتبارية لا تحتاج في تحققها الى موضوع موجود فصار  
كأنه معين لا يكفي هو ان يقع صحيح وليست من الصفات الحقيقية المحل  
بالضيق للمل لا بد لها من محل موجود معين وكلا دليل من الخارج على اعتبار العلم  
في الوقف عليه على وجه تفقيد فيه هذه الجهة والقدر اللين من مقتصد  
الاجماع انما هو اعتبار المعرفة والتميز فيقال المهم الذي لا يتقوم في فرد سنة  
الخارج والقرعة لكل امرسكالم والمقام من انهم فكما تشكل ما لو كان الرد في  
الواقع تشكل ما لو كان الواقع حردا الا تخفى بما اذا كان المجهول الذي يستعمل  
بالقرعة معين في الواقع بل يعلم ما اذا كان المجهول الفرد المراد الذي لا يتبين له  
في الواقع ولا واقع معين له ولعل الذي يعزى في النظر هو مفقود الوقف على  
المراد كما قيل به في باب الوصية فالطلاق في تعيين بالقرعة او يصف بينهما  
سواء ما لو وقف على مراد لول اللفظ ومعناه لا على ان يكون ذلك عنوانا للموقوف

عنه

على كل حال سائر العناوين اذ لا يرب في صحة الوقف والحال هذه بل اشارة  
الى الواقع المعين وان لم يتبين عند الواقف ولا يرب في بطلانه لجهالة  
الموقوف عليه وليس هذا القدر من الجهالة بمقتضى قطعاً ودوم لعدم الحال  
بين الصور الصحيحة والبالغة كما اذا تردد حرد الواقف بين الوقف على احدهما  
المعين اما المراد بناء على عدم صحة الوقف عليه او تردد بين الوقف على صحة  
اللفظ بنحو العناوين او الاشارة ولم يكن في الدين ما حرد مراده من قرينته  
متصلة او منفصلة ببطل الوقف لعدم احراز صحة ولا مجال لاحرازها  
بالقرعة لا ينافي مود العتة وهي غير مبردة حسب الفرض كالاجال لا حاله  
العتة انما لها لما تقر في عدم بلا رتياب وشرنا الذي موضع من الكتاب  
من انها لا تنقض باثبات العنوان الصحيح وانما هي متحصنة لاثبات آثار العتة  
في ما شك في صحة فاذا تردد حال العالم بين عنوانين احدهما صحيح والاخر باطل  
لم يصح اصل العتة لتعيين الصحيح بينهما واحراز العنوان الخارج لنفسه ولو لم يتردد  
الفعل وسك في دفعه صحيحا لا محال فخل وجب ترتيب آثار العتة واحكامه  
على الشكوك حكم الاصل المذكور والمقام الذي ترددت الوقف بين احدا  
المعين او احدهما المراد من قبيل دوران الفصل بين العنوان الصحيح والعنوان  
الفاسد فلا يثبت باصالة العتة العنوان الصحيح وهو تعلق المقصد باصدا  
المعين ومن هذا القبيل ان مالو تردد الوقف بين الوجه الصحيح ووجه فاسد  
فلا يثبت تعيين الصحة باصل وتعيين الصحيح بالقرعة لما عرفت من عدم  
نوع الاصل المفروض باثبات كونه على وجه صحيح بالقرعة لم يفرض ثبوت



فيما يتعلق بالنسبة  
١٣٢

المعنى بالاصل كان لتبيين الوجه الصحيح بالقرينة وجه صحيح لكن انما يتركز في  
ما ذكرنا من انه لا وجه للحكم بفساد الرقعة بمجرد اجمال اللفظ وانما يتم فيما اذا ثبت  
انه لم يقصد شيئا او قصد مدلول اللفظ على نحو الاشارة الى الواقع المعين او نقل  
ذلك واقعا اذا ثبت اراده الجميع واحد للباينين بالمخصوص وان لم يتعين عندنا  
او اعادة المسمى باللفظ عنوانا للمصاديق فلا وجه لمطلان وان كان ذلك باستحالة  
غلط هذا كله يجب مقام البتة واستيفاء الصورة العقلية في الواقع وامسا  
بموجب مقام العقاهة واستطفا من لفظ الذي وان المراد خصوص المعنى  
او المعنى او الامم منها ولو جازا فالامر موكول الى اهل اللسان وادبا بلغة بالسيا  
وليس للفقير الجواز في هذا الميدان وان ثبت وجود المطامع بين المعنيين وهو  
محل الولاية لقيامه بالمعنى والمحقق كقيام الاخوة في ما يصدق الاخ  
على كل منهم بصدق المولى على كل منهما لكن قد عرفت ان مجرد وجود الحق العام  
لا يكفي في جعل اللفظ عليه مالم يثبت الوضع له او جهة ارادته من اللفظ بجازم  
اقراره بقرينة معينة لا ولا اثر لشيء منه وليس في اليد قرينة معينة ولا اثر  
لشيء منه وليس في اليد قرينة عامة على صرف اللفظ بخصوص المعنى او المعنى  
او ما يشبهه فلا بد من ملاحظة اللفظ في أشخاص الخواص بالمراد بالمخصوص  
واللهجات الباطنية في ظهوره ولا لئلا نذكرنا فيظهر ضعف ما عن ابن حجر من  
ان ان جميع اللفظ محل عليها وان افرجه على على على بقرينة المكان للاصان  
وما عن بعض الشافعية من العمل على لاسفل خاصة بقرينة كونه محتاجا  
نتوجه النفس اليه لشدة حاجته بخلاف الاعلى فان على العكس وهو من ههنا

الانوار

باصالة علم استحقاق الورثة للزيادة لان عنوان الوارثية مقتضى للاستحقاق  
تمام الترتيب فيرتب عليه الحق في مالم يمنع عنه وجود ذلك العنوان بعينه في اخر  
واذا شك في ذلك فالاصل عدم استحقاق غير معلوم العنوان ولا يعارضه اصالة  
عدم استحقاق معلوم العنوان للزيادة لوجود الحق في قطعها وهذا الشأن  
في جميع موارد بثبوت الحق في الاستحقاق الكل لاحد اذا شك في استحقاق  
غيره من جهة وجود الحق فيه نعم لم يعلم وجود الحق في التمام كما لو وقف على  
دينه شك في استحقاق عمر ان اصله عدم استحقاق عمر ومعارضته باصالة  
عدم استحقاق زيد للزيادة وان ذلك من المقام الذي علم بثبوت استحقاق التمام  
في معلوم العنوان وشك في استحقاق غيره من جهة الشك في تحقق الحق  
فيه هذا ما عن بعض الاسانيد في منع معارضة اصالة عدم استحقاق الحق  
باصالة عدم استحقاق البين او البينات للزيادة وهو غير معلوم المراد فان اراد  
بذلك قاعدة الحق في المانع القاطنة بترتب الحق على الحق فيترتب بثبوت  
مالم يجر المانع وهو بثبوت الحق في الشك في المقام فيوجه عليه بطلان تلك  
القاعدة ومنع اقترابها من بناء العقلاء لعدم جريان سريانها على كفاية  
وجود الحق في المانع في ترتب الحق عليه مالم يجر استثناء المانع هي  
صفة تلك القاعدة الا انها في مورد الشك في وجود المانع لا مطلقا  
حتى في مورد الشك في ممانعة الوجود فان مجرد الحق لا يكا ديكفي  
عدم الاعتداد بالشك في كون الموجود مانعا ودعوى سعة دائرة بناء  
العقلاء ويحمل الشك في ممانعة الوجود كالمشك في اصل وجود المانع

بماتن

١٣٣

بماتن بين يظهر بالرجوع الى بناء العقلاء وسيتم وملاحظة حالتهم يتيم  
فانك تجد من لا يرتبون الحق على الحق مع الشك في مانعية الوجود ولا  
بثبوت بثبوت الحق في قبيل الشك في مانعية الثابت وان فرض العلى  
عليه في قبيل الشك في ثبوت المانع هذا على تقدير هذه القاعدة والافق  
من القواعد الموضوعية والاصول الموضوعية اصل لها كالا اساس ولقد  
مرقناها كل مرق في علمه وان اراد علاج الشك في مانعية الوجود باستحالة  
عدم استحقاق مشكوك العنوان فيبين الغيرة لا تنهى اليه مع نهضت  
عدم وجود الحق للاستحقاق التمام في حق اخر فانه ينفع في اختصاص  
المعلوم العنوان وهذا وان لا ينهض في رفع الشك الموجود ولا اصل اخر  
برفعه لكنه غير مهم وبقا الشك في مانعية الوجود غير ضار بعد ما نتفق  
ما هو الموضوع للاستحقاق التمام ببركة وهو وجود الابن مع عدم ابن اخر  
فان جرحه مانع وهو وجود الابن مجرد الوجودان وجرحه اخر وهو عدم  
ابن اخر مجرد بالاصل فان مرجع الوقف على البين او البينات في طرف  
التحليل والتفصيل الى استحقاق الابن او البنت التمام مع عدم وجود ابن  
اخر او بنت اخرى فاذا ثبت احد هذين العنوانين لتحقق شك في ثبوت  
احدهما الحق في استحصال عدم تحقق ذلك لآخر وعدم وجود ابن اخر  
او بنت اخرى يتم موضوع استحقاق التمام وان يقع الشك في ثبوت هذا  
الحق للثبوت باقيا على حاله لا يرفع الاصل المذكور ولا اصل اخر جار فيه  
لكنه غير فادح بعد تحقق موضوع استحقاق التمام دعما مقبلة بضميمة



لا يثبت وجوب الصدق بالدرهم المنذور مادام حيا حيث انه انما يجب الصدق بالدرهم مادام الولد حيا بعنوان الوفاء بالنداء فلا يلزم بوجوب الصدق في اليوم المشكوك باستصحاب الحيوة فيه الا بواسطة لارضة العقل وهو كونه وفاء بالنداء في ذلك اليوم ولا يكاد يتغير الاستصحاب بتغير هذا العنوان لانه من اللوازم العقلية لا لا تنبئ الاصول الشرعية والفرق بين العاين هو ان الوفاء في باب النداء اصل للنداء بعنوان الوفاء به وفي باب الوفاء كيفية الوقت وعنوان الوفاء بها ولا يخفى ان هذا التوهم جار في جميع ابواب الايقاعات والعقود ويدفعان عنوان النداء والوقت والمقدمة والصدق وشبهها من العناوين للنداء وسانط في ثبوت الاحكام المرتبة عليها \* لمصاديقها وجزئياتها بما هي لا انها وسانط في عروضا عليها فان ما دل على وجوب الوفاء بالنداء انما يدل على وجوب وفاء ما يكون وفاء بالنداء للجل الشائع وهو ذات المنذور بعبودته وحدوده لا بعنوان كونه منذور الا انه بهذا العنوان لم يقع في حين النداء ولم يحمل عليه ذلك العنوان بل محل التعاقب بل يصدق الوفاء بذلك المحل على نفس ما التزم به بعنوانه الاول وانما اخذ ذلك العنوان في لسان الخطاب من حيث كونه جزءا من المصاديق بعبودته الاولية المختلفة وجهاتها الثانية الغير المتشعبة جمعا لثباتها ونظرنا لمتفرقاتها في سلك العنوان للجامع والبيان الواسع وهكذا حال بعنوان الوقت فانه بعنوان المقدمة والصدقة فان الواجب بالوجوب العنصري في باب المقدرة ما كان محل الشائع معدة لانه المتوقف عليه لا عنوانها

الاصل الاستصحابي ومن ثم لا يثبت الشك في وجود وارث اخر او اربية الموجود في باب الارض لان الموضوع لاستحقاق التماز فيه انما هو وجود وارث اخر فاذا ثبت هذا العنوان لاحد وشك في وجود وارث او اربية موجودا استصحاب عدم وارث اخر وعدم تحقق هذا العنوان لآخر وبذلك يتبين موضوع الحكم بالاختصاص والاختصار وهذا يجري في جميع الموضوعات المشكوك لا لا يخفى ولا اشكال فيها ذكرناه عن الاستصحاب لان يقال بعدم تركب الموضوع في هذا الباب والا فلا شبهة فيه ولا ستره تعزبه ولا فصل القضية الى صالة عدم استحقاق الخلف او المشكوك وارثيته لان الشك فيه مسبب عن الشك في ثبوت العنوان المتيقن لاستحقاق التماز لغير معلوم العنوان كما اصل الجارى فيه نفيا واثباتا مقدم على اصل الجارى في الاستحقاق نعم ربما يتوهم بعض من اخره لانه لا يستحق عدم تحقق العنوان المذكور لآخر لا يثبت استحقاق معلوم العنوان التماز واختصاصه بالمنافع مثبت لانه من اثر كون الوقف على الابن مع عدم وجود ابن اخر او البنات مع عدم بقاء اخرى يعني انه لا يحكم باستحقاق معلوم العنوان تمام التماز باستصحاب عدم وجود اخر الا بواسطة لارضة العقل وهو كون الوقف على الابن المحل الخاص وكون معلوم العنوان عروفا عليه مع عدم وجود اخر او اصول الشرعية لا تنقض بالاثبات اللوازم العقلية فلا تنفع اصالة وجود العنوان لآخر اثباتا استحقاق التماز لمعلوم العنوان وقد توهم ذلك في استصحاب حيوة الولد في يوم شديدا فيها

لا يثبت

وقفت على جميع ولدى الذي لا يثبت في شمول الخلفاء لعدم خروجه عن الولد وللشافعي دعوى اخر انه لا يثبت الكل من كان له فرع واحد من اولاده او علم ايضا باحد العناوين فلا يثبت الخلفاء وان قلنا بدخولهم في احد الصنفين واصداقهم في الواقع باحد الوصفين فضلا عما قلنا من خروجهما عن البيعتين عدم تحقق سبب الاستحقاق في حق الخلفاء على القول بخرجهما عن البيعتين بخلافه على القول بدخولهما في الطائفتين لتحقيق سبب الاستحقاق في حقها وان لم يتبين في الظاهر وانت خبير بان الدخول لا يلزم الشكول كما ان عدم الدخول لا يلزم عدم الشكول اذ من الممكن دعوى ظهور الجميع بين البنين والبنات في مطلق الاولاد فيمثل الخلفاء وان قلنا بخرجهما عن الصنفين او دعوى ظهوره فيما كان له فرع واحد من الاولاد فلا يثبتها وان قلنا بكونها من احدى البيعتين فلا يحصى عن ملاحظة دلالة الكلام في التيمم والتخصيص ولا يبيد ان ظهور الكلام في الشكول او عدمه اذ كان بالابن الخارج لا يحاق باللفظ وكان ذلك بدعوى الاصل في باب الاصل عنه يختلف حاله باختلاف الموارد باختلاف الكلام في الدلالة باختلاف المقامات وتفاوت الخصوصيات وملاحظة حال الواقف وعرضه وغير ذلك من الامور الخارجية لا لا تدخل تحت ضابط عام ويزان تام جار في كل مقام فربما يشتهر من حال الواقف انه في صدق تيمم معيشة لانه في ذلكم حال لا يبيد في ههنا حال الواقف فربما في اعادة مطلق الاولاد وقد يشتهر خلاف ذلك فلا ضابط كلي للتراجيع بدعوى ملاحظة خصوصيات

نعم هذا العنوان ملاك تام لسرماية الوجوب اليه وترتبه من الوجوب عليه وما هو المحرم في باب الصدق يصدق عليه هذا العنوان بل محل المعارف لانه الذي ايضا والواجب وبطأه لاعتوان الصدق في ثبوت الذي المتعلق بالصدقة على القول باقتضاء الامر بالثبوت ذلك عن باب الذي في العبادات فكل من هذه العناوين عنوان منتهج عن عناوين منشئة منشئة يجبهما الاشتراك فيما هو الملاك في الحكم عليها بالخروج لانزع ذلك العنوان عن شتاها وليس شئ منها ما خذ في موضع الحكم فاذا ثبت الوقف على الابن والبنات وشك في وجود ابن اخر او بنت اخرى او كون الموجود كالحنفية كان استصحاب عدم وجود ابن اخر او بنت اخرى مع الابن والبنات المعلومين في ذلك في تحقيق ما هو الموضوع الحكم باستحقاق جميع المنافع وهو وجود الابن مع عدم اخرا او البنات مع عدم اخرى من احتياج الى اثبات عنوان الوقف كك ذلك كون المعلوم عنوانه موقفا عليه مع عدم وجود غيره لما عرفت من ان هذا العنوان واسطى ثبوت الحكم للموضوع لانه واسطة فخره على هذا فيما اذا وقفت على البنين والبنات سفرة او اجمع بينهما ووقف عليهما معا في دخول الخلفاء وخرجهما او التفضيل بين كونهما طبيعة مستقلة وصنف ثالث وبين كونهما من احد الصنفين بالدخول على تقدير الدخول بالخروج على تقدير الخروج واجبه بل اقوال ملاك في ظهور الكلام المذكور في اعادة مطلق الاولاد وان لم يدخل بعضها في العناوين فالوقف على البنين والبنات في قوة ازيد

دقق



المقام والمجالات الخفية بها الكلام فتدعى انصرف الكلام الى العموم او انصرفه عنه نحو الكلية غير وجهية فالذي يجدي في المقام تخصيص ظهور الكلام في العموم او الخصوص حسب الحقيقة والوضع ويتوقف تحقيق ذلك على ان الخلق طبيعة ثالثة لا يبطئها بالذكرا والاثا او عن احد الصنفين فعلى الاول لا ريب في خروجها عن عدول الكلام وضعها وعلى الثاني لا ريب في ثبوتها بحسب الحقيقة كونها من البين والبنات والظاهر انهما عن احد الصنفين نظر الجملة من الايات في حصص الانس في الذكر والانثى كقولهم كهيبن ابن نيشا ذكورا وهيبن نيشا اناثا وقوله تم يوصيكم الله في اولادكم الاية فانه يلزم عدم ارادة العموم من الاولاد على تقدير القول بكونها واسطة وهو كناية ساق الاية جدا واما الحكم بالتصنيف في حقها فغير مناف لعدم خروجها عن احدي الطرفين ان لم يندل على الدخول حيث ان الظاهر كونه من باب الجمع بين الحقين والصلح الفقهي واستدل على ذلك ايضا بعمل العلامات لانها اعتبرت اعادة على الواقع ورد بان مورد الكلام صورة فقد العلامات ولا كلام مع وجودها وانت خبير بان تلك العلامات ان كانت مضبوطة من قبل الشارع لاستخراج واقع الخلق وحقيقتها مع الاستدلال بها على عدم كونها واسطة لكونها على ان واقع الخلق لا يخرج عن الذكورية والانثوية وصورة فقد العلامات لا تتجه عن احد الصنفين وان كانت مضبوطة لاستخراج الذكر والانثى من الخلق فلا دلالة لها على عدم كونها واسطة لاحتمال ان يكون الخلق قسم ثالث كاذوكه انثى غاية

ما هنالك انه ان لم ينسب علامة لاخراج القسم الثالث وهذه حكومة جبرية بين المستدل والورد ولا بدح من ملاحظة لسان اوله جعل الامارات وانما ظاهرة في جعلها لتخصيص واقع الخلق وما هي عليه في الواقع من الذكورية والانثوية او لتخصيص الذكر والانثى من الخلق والظاهر ان استعمال واقع الخلق حتى يتحمل ثلث نتيجة لاستدلال بعمل الامارات على الاستخراج احداهما على فني الواسطة كيف ولو كان قسم ثالث للخلق لزم تثليث العلامات ونسب علامة اخر لتعيين القسم الثالث وهذا الامر بعد على سيرة لان عدم الاستدلال في فني الواسطة لايات الظاهرة في الخصر والخلق عن دلالتها عليه مجال وسيع لاحتمال ان اعمال الخلق من جهة ان الغالب فيها وجود العلامات وهي معها ملحقة باحد الصنفين ومن لم يوجد فيه شيء من العلامات في غاية الندرة والشذوذ مع ان بعضها مسوق في مقام الامتنان والتفضل كقولهم كهيبن نيشا الاية والخلق لا يصلح لذلك لما بينهما من النقص والعدول ولا دلالة للحكم بالتصنيف على دخولها في احد الصنفين بل ربما يقال بانها لا تتلخص كونها واسطة وجواز كون نصيبها المتوسط لانها مؤسسة للحقيقة وربما يوت بالقرينة في امثال المقام وهي على القول بعدم خروجها عن احد الصنفين حسن بالنسبة الى العوارض فيما اختلف فيه حكم الصنفين كما في باب الارث لا في مثل المقام الذي يشاويان في الحكم بل ربما يوت بشكل القول بالجمع الى القرينة في باب الارث ايضا للحكم بالتصنيف

ما هنالك

عند الاشتباه وفقد العلامات في الاحبار واما على القول بكونها واسطة فربما يوجه القرينة انهم بعدم معلومية كونها ذكر او انثى يترجم اليها لتعيين كونها ذكر او انثى وقسم ثالث اللهم الا ان يترجمين الواسطة من جهة عدم ظهور اعادة احدها وبشوت الخرج عنها بمجرد ذلك ولا يخلو عن وجاهة اذا احصل الذكورية والانثوية ومنها لو وقف على الاية فلا ريب في شمول جميع اقسام الاولاد في الطبقة الاولى من الذكور والاناث والحق في صدور الولد على كل واحد على سبيل التواخي من غير فرق بين القول بكون الخلق طبيعة مستقلة او انها من الصنفين اذ لا يوجب ذلك الفرق في صف الولد عليها وانما الكلام في شمول الاولاد لساير البقاع بما انما يعلم مراد الواقف من حيث العموم والخصوص من الخارج بمعونة القرائن الحالية والمقالية فهل يحكم بحقيقة نفس لفظ الاولاد باعادة الخلق الا عن الصلح وخصوص الصلح لان ظاهر الحكم عن جماعة كالمفيد في المصنف والشيخ في النهاية والقاضي في المعتمد فابن ادريس في السرائر والشيخ في البعير الاوس وظاهر اكثر كما في المسالك بل المشهور كما في جواهر الجرد الثاني ولا ريب في صحة اطلاق الولد على الولد مع الواسطة كيف ويصح اطلاقه بالشيء والبرية فصلا عن ذلك انما البحث عن ان لفظ الولد عند المخرج عن القرائن الشخصية حاله كانت او مقالية ظاهرة في العموم في خصوص المفضل بل لا تحلل فيصلا سواء كان ظهور الذكر بالوضع او بالقرينة العامة ولا كلام في صحة اطلاقه مع القرينة وكيفية كان

فيما اورد في الاول

ما هنالك



والزاد من جهة من الآيات كآية الماهلة وغيره خلافاً لذلك في قول المنكرين  
 العامة الصيغاء لم يرد الله كما في الحديث ان هارون الرشيد قال بما لا يلحق  
 موسى الرضا لم يردتم الخاصة والعامة ان ينسبكم الى رسول الله ويقولون لكون  
 بابي رسول الله وانتم بنوه وانما ينسب المراد الى ابيه والبي من جهة من قبل  
 امك فقال لو ان النبي خطب اليك كرهت ان تخطب اليه لان ولدك ولدك ولم يولدك  
 قال احسنت يا موسى وفي حديث اخر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديثه  
 ابناكم ومساخرة السابقين من العامة والخاصة في ذلك معرفة وهذه الوجوه  
 يمكن من الضعف والسخافة لوضوح الاستعمال في كلامهم من الحقيقة  
 والخاصة مع انه لم يثبت مورد اطلاق لفظ الولد في غير الصليب بدون قرينة  
 واضحة من ذلك منع اولوية الاشتراك المعنوي وما ذكره من الوجه المرجحة  
 في باب نقارض الاحوال اعتباري غرض واستحقاق صرف ولا يصح الركوب  
 اليه في باب الظاهر بل المرة في ذلك بظهور اللفظ وما انفقه من وجوه  
 الترجيح لبعض الاحوال على بعض لا يوجب ذلك مع ان النقص من العتقان استأثر  
 الى بناء وخصوص الصليب ونحوه سلب الولد عن غيره وما استدلال الائمة  
 في قول العامة فلان على النزاع وانما العامة يحتل احد وجوه ثلثة بعضها  
 ظاهر غير نافع وبعضها نافع غير ظاهر **هذا** ان يكون نزاعهم في امر  
 معنوي لا يدخل في عالم اللفظ اصلاً وهو ثبت اصل النسب لم بالنسبة  
 الى النسب **واينما** ان يكون نزاعهم في اطلاق الزاد عليهم ولو جاز بالاعلام

الخاصة

عند العامة للعباءة وهؤلاء الحقاق ان الولد اما يتحقق من ماء الاب ولا يلزم  
 ووعاء وانما ينكرون الارتباط المعنوي والامر اللبي ويحتملون عن نسبة الفهم  
 الى النبي من غير نظر لما اطلاق اللفظ كيف والذى يوجب الفضل في الخارج ويزيد  
 الشرف والافاضة وانما هو واقع النبوة والانتساب الى النبوة لا اطلاق اللفظ  
 ولو جاز الذي هو هي الخطير فامر غير صحيح من المعلوم ان هؤلاء الفجرة  
 انما كانوا بصدد سلب هذه المخزفة ونفي تلك الاثارة عن الكلام البردة  
 غيظاً وحققاً وليس بهم من اطلاق لفظ الابن والولد ولا على سبيل الجواز  
 الذي هو خفيف لا وثمة كيف فيه ادنى مناسبة وعلاقة مع الله لا يوجب غير  
 ولا يجاز ذكره وكيف يسمون ذلك مع ان ابا الجواز واسع ونحوه يجوز على  
 الانتساب من طرف لا عند اهل اللسان مما لا تنوشه بيد العترة كما لا يخفى  
 على من لم ادنى خبرة باللغة وهل النسبة من جانب الام باحسن مرتبة واضعف  
 نائيل من مثل علاقة الهبة الذي يجوز الحق عند اهل اللسان وتصح اطلاق  
 لفظ الابن والولد على الاجانب كل ان قول من لا يخفى بصره وحسنه فلا يكاد  
 يبين احتمال انه يكون في الجوز في الاستعمال ويحتملون من اطلاق الابن على  
 اكاد البناات جازاً بدلالة الانتساب من طرف الامهات كما لا يبينه حل  
 نزاعهم على الحقيقة والجواز ولا لما صح الاحتجاج عليهم بغير اطلاق اللفظ  
 اعم ولما جاز الاستدلال في قيامه باية للمباهلة وحرمة حمل الانباء ونحوها  
 لان مجرد استعمال الابن في هذه الآيات فيها يتناول الحضرة لا يدل على  
 الحقيقة مصفاً الى وجود القرينة على ارادة الا في جعلها لو كان كما لم

المنقبة



وهو لا يوجب دوال الوقفية نعم ليستكشف بالادلة المجوزة ان الوقفية يجب  
المنع عن البيع بخلاف قضاء دون العلية فلا ينافي الوقت جواز البيع على  
هذا التقدير وعلى تقدير البيع يصير كمن يحكم الوقف بمنه انه يصير ملكا  
للبيع بخلاف التقطيع ومتعلقا لحقوق البطان الا حقها كالمثل لا تقتضى البدلية  
ذلك فان البيع اذا كان ملكا للبيع بخلاف التقطيع كان الثمن كل  
لانه قضية الرضية فلا بد في المقام من تحقيق المنع عن البيع داخل في  
احكام الوقف وحقيل في موضوعه وغير خاف عليه من اد في حصة واستقاء  
القطعة ان حقيقة الوقف اضافة خاصة بين الموقوف والموقوف عليه  
وان معناه اربيط وحيد وهو ارتباط خاص وبخلافه من دون  
يخضع للمنع عن البيع فلا مجال لاحتمال كونه داخل في قوامه ومقتضا  
بمفهومه لكن مجرد ذلك لا يكفي للحكم ببقاء الوقفية بخلاف البيع مالم يدنع  
احتمال كون المنع من خواص ذلك الاختصاص ولما زعم ما هيته الوقف  
لوضوح انتقاله بانقضاء خاصة ولما زعم المساواة لما هيته وربما يتناسى  
لذلك بما في صور دفعه عم وهو قلم بحيث لا يباع ولا يوهب ولا يورث للموقوف  
في لوائه الصدقة المحققة منهم وبينان حقيقة ولما زعم المساواة فلا محالة  
يكشف جواز البيع عن بطلان الوقف بطرفي الان الا اذا ثبت ان الاثر  
المذكورة من احكام الوقف واثره اذ كون الجميع خاصة بخلاف الخاصة المركبة وكيف  
ما كان فان ثبت ان المنع عن البيع من مقومات حقيقة الوقف ومن لوازمه  
ما هيته لم يكن موقع للارتباب في عدم جواز بيعه في مورد من الموارد حتى من

مضافا الى ان منع القرينة في اغلبها بل اثبات الربط بين النقص وولادته لانه  
الذي نشته العام زعمنا من الام وعاودنا النسبة بين الاكلا ودخول  
الاباء حلا بغير اخبار المذكورة فيما هو المانع في المقام من تعيين ظهور لفظ  
الولد وانه يقتضى بالصلح اوجع الاحقاد وليعلم ان لا ينبغي انكار ظهور لفظ  
الولد في خصوص الصلح عند الاطلاق ولو اضربنا بحيث يحتاج تعميمه الى  
الاحقاد والصلح قرينة وهو كاف في صرف اللفظ البعيد الاطلاق وبطلان  
القرينة على العموم حلا مناصح عن ملاحظة خصوصيات المقام واليهات  
المحققة بالكلام في التعميم **المسألة الثالثة** لا يجوز بيع الوقف اجمالا باسمه  
في الجمل مضافا الى المصروف المكثرة والاخبار المتواترة ولا كلام في ذلك على  
سبيل الاحمال انما الكلام في ان ذلك مقتضى القاعدة بحيث يحتاج الجرم عنها  
الموديل بان القاعدة تقتضي الجواز فيقصره المخرج عنها على المقدار المتيقن  
وتحقيق الحال في هذا المجال يتوقف على ملاحظة ان المنع عن البيع مأخوذ في  
حقيقة الوقف **دعوى** لو ادعى وارثه واحكامه فان كان ذلك معتبرا في  
حقيقته ومعتقوما به معنونه يبطل الوقف بجواز البيع لكان مانعا لتحقيقه  
وذاته فلا يكره يجوز بيعه ولو ثبت ذلك بدليل قطعي لبي او لفظ كشف ذلك  
عن بطلان الوقف وانحلاله فيخص الثمن بالموجود في محالة وهذا محال  
ما لو كان المنع عن البيع من احكام الوقف واثاره الشهية او القرينة فان جاز  
غير موجب لبطلانه وروايله هو باق على حاله لوضوح ان تحله الاحكام  
لا يوجب اختلاف الموضوعات وانقص ما يقتضيه الجواز استقاء حكم الوقف

بمنع جواز بيع  
الوقف

وهو

قبيل التوقيت والتحديد بالزمان كافي السكة والرقية العربي فلم يبق  
في البين الا الاجماع على المنع والاخبار المانعة اما الاجماع فلم ينض الا على  
المنع عن المنع فيما لم يرض هناك عارض بل طرعا واما الاخبار  
فهي وان كانت مطلقة الا ان اطلاقا ليس بالجامع الطوارئ فانها مسوقة  
لبيان حكم طبيعة الوقف وذاته من غير نظر لعارضه وحالته فلا مجال للتعلق  
بدليل تلك الأدلة المنع مع طرئ من الطوارئ لان الحكم المدلول عليه به  
اتصاف صرف ثابت للبيع الوقف من عين حال ما يتصوره من الحالات فلا  
محيص عن التعلق بذي الالصول عند الشك في الجواز واستصحاب المنع الثالث  
قبل عرض العارض تاهض بلا عارض نزل من الاخذ به بعد عرض  
جرايمه بلا اشكال ومما يبره انك بلا اختلاف وربما يترك الجواز بعوم  
السلطة على الاحوال لان المقدار الذي تبت خصيصه بالنسبة الى العين الوقفية  
هو قبل طرء والطارى عليها واما بعدا فغير معلوم فشتعل فيه بذي الوقف  
والمقام وان كان من جريئات ودون الامر بين الرجوع للحكم العام والى  
استصحاب حكم المخصص مكان التخصيص في الجملة لكن لما كان التخصيص مبدوء  
الامر بين الرجوع للحكم العام عند الشك فيه بعد طرء الطارئ لان  
اصالة العموم محكمة في المقدار المعلوم وهو قبل طرءها وهذا هو الشأن  
في كل مورد دار الامر بين الرجوع الى العام والى استصحاب حكم المخصص  
اذا كان التخصيص من بدو الامر لكن لا استدلال المذكور انما يتجه على  
القول بالانتقال الى الموقوف عليه وهو غير ثابت اما لكونه فكا او مجرد

الحالات ولو انشأ دليل شرعي ومستند نظم على الجواز في مورد خاص كشف  
عن بطلان الوقف ودوال الوقفية فيرجع الثمن الى الموجودين البتة لعدم تعلق  
حق للاعتبار الثمن الذي بطلت وقفيه واما اذا ثبت كونه من احكام الوقف  
واثاره الشرعية او القرينة فلا مانع عن البيع المانع الشرعي المستفاد من الاجماع  
بتعميمه والنظر في الكثرة البالغة حد الاستفاضة واما ما يتوهم من منافاته  
لحق الواقف حيث جعل صدقة جارية ولحق الله ثم حيث اعتبر فيه الفقر ويكون  
للمستعمل عليه بدله ولحق البطان اللاحقة فيما يرضى البيع لغير البطان الاخير  
ففي غاية السقوط لان هذه الحقوق انما تمنع عن البيع على ان يكون الثمن  
ملكاً لطارى الموجودين لا على ان يكون كالمبيع ملكاً للجميع على التقطيع ومقتضا  
لجميع الحقوق المتعلق بالثمن بل قد يثبت ان مراعات تلك الحقوق تقتضي بطلان  
الحما ينتفع به للجميع فلا ينقطع فيضه تع عن الموقوف عليهم واستفادهم من الوقف  
وانتفاع الواقف ببدله هذام ان تعلق حق للواقف بالعين الوقفية في جواز  
المنع ليس مردته اجنيا عنها بالوقف كسائر الاحاب وان يفتى بدلا لطارى  
والشبهة ويصح كونه صدقة جارية الانتفاع بها ما دامت باقية من دون  
ان يثبت له حق بالعين الموقوفة واما الله ثم فهو للملوك والاعيان الموقوفة  
بالنسبة الى ساحة المقترسة كمن هل على شرع واحد لكن ملكيته ثم لا تمنع من  
البيع ودعوى تعلق حق لدم كالأعيان الموقوفة مانع عن بيعها متوجع أشد  
المنع وكون العمل عليه عوضه لا يوجب ذلك فلا يصح شي من ذلك المنع  
عن البيع لعدم صلاح اعتبار التايد في الوقف لان المراد به الدوام



دليل يجوز والا لا استحباب بنفيه ومقتضاه افعال العين الموقوفة وتكرارها على حالها وان لم يضرها بالآخره المالكى وما ذكرنا ظهر حال العين على نقد البيع فانه على القول بطلان الوقف يجوز البيع بدعى من اثاره بما هيته و تجا حيتته بخفى بالجويز ويكون ملكا لطلال لم كاهو رافع وعلى القول ببقائه على حاله وعدم كون جواز البيع موجبا لفسخه واحتمال من هجران المنع عنه من احكامه الشرعية والعرفه بشرط فيه البيع لا يشترط في البيع لاقتضاء البدلية ذلك لا يجعل الوقف وقاره لانه يثبت على اثبات تعدد المطلوب بالوقف وتبين الاشكال فيه ثوبا واثباتا فلا مجال يكون العين وقفه كونه ملكا للجمع نحو التقطيع على حد ملكيته لم البيع لانه بدل عن العين الموقوفة بخروجها في ظهور الملكية وليست المالكه قضاء لغير البدلية ولا مجال لاختصاصه بالجويز وهو رتبة ملكا لطلال وان دل دليل عليه فلا بد من ادليله واستكشاف بطلان الوقف على وعلى هذا لا يحتاج في ضرورة العين وقفا على كونه ملكا للجمع البطلان على الترتيب لم يتجدد صيغة الوقف في البدل بل البدلية بنفسها تقتضيه ضرورة البدل كالمبدل ومن هنا يصير المبيع ملكا لطلال المشتري مع كونه وقفا قبل البيع فانه ليس الا لقيمة العوضه فلا تسمى الحاجة للتجديد الصيغة كما يجوز الصرف في العين عا لانيافى حق المدينين وان لم يجر ذلك في البيع لان البدلية لما تقتضيه المالكه في الملكية دون جميع الالوان والاحكام الشرعية ولا يجب شره المالك لم البيع وان كان ذلك اقرب الى المقصود الواقف اذ لا دليل على وجوب مراعاة شرط الواقف بخروج الاقرب اليه واقارب اليه وانما يجب الجرى على كيفية الوقفية مادام

تسبل المنفعة مع بقاء العين على ملك الواقف ولما اسلفناه من ان الوقف اضافة خاصية بين الوقف والوقف عليه واختصاص خاص برأسه احكام خاصه كسائر الاضافات والاختصاص ولا دخل لتلك الاضافات بالملكية اصلا فانه لا يحوم في المقام حتى يثبت حكم العام فلا مجال للاستدلال بعموم السلطنة على الاموال لعدم كون العين الموقوفة مالا ومكلا للموقوف عليه وهو يتكيف منع التمسك بالعام والانتقال الى الوقف عليه لم يكن معلوم لعدم فلا اصل من عدم العلم به وعلى اى حال يتعين العكوف على استصحاب المنع الثابت بقاء فترت العين الموقوفة على حالها وان تعدد الاستفعا بها كالا راضى للمراجعة وهيته الا ان يثبت الخرج عنه بدليل لفظي او ابي او ثبت مقدار المطلوب في اوقاف وكونه ذا مرتبة من حسب الحقيقة حسب شخصها مالم يطر طار ولا يثبت لها لان طرق الفاروق يوجب بطلان الوقف بالنسبة الى المرتبة الاولى والمقصود الا يثبت لكن اثبات ابتداء العقد على تعدد العقد في غاية الصعوبة ولما لنا ما يثبت ذلك ودون ذلك خبره القناد وكيف يثبت تعدد المطلوب في هذا الباب مع الغالب عدم التمسك بالواقف الى البدل بصورة طر والمفاد ولو كان مع انه قد يتكفل في جواز وقف البدل بالنسبة الى الواقف لا يقتضاه عن العين الموقوفة وصيرورة اجنبيا عنها كغيره عادم التعلق بها من جميع الوجوه في ابي يوسف لا الصرف فيها هو البدل لها حال هذه وقد سلف بيان ذلك بالاميرد عليه فالظاهر الذي لا شك فيه الا ان المالك ان الوقف مرتبة واحدة وهي حسب شخص العين فلا بد في جواز بيعها عند تعدد الاستفعا بها اطر غير من الطوارئ من الناس

دليل

المقصود الموقوف عليها كالعبادة في المساجد والعبور في القنابر وسكنه الطلبة في المدارس بحيث لو فرض امكن الاجارة على وجه لا تراحم للمعاهد المقصود الوقف عليها بليته بجهتها وجوارها ولا يثبت الشبهة في جهة الاجارة عند تعدد الاستفعا بالعين على تقدير كون المنع عن الاجارة للمراجع للمعاهد المقصود صرف العين في مصارفها العينية لاقتضاء هذا المانع وفرض تعدد الاستفعا فاذن المقتضى موجود والمانع مقفود بوجود المنفعة المحللة المقتضية للاجارة وفقدان المرجحة المانعة عنها وهذا بخلاف ما اذا كان المنع عن الاجارة في ذلك الامر من جهة انتفاء المقتضى وهي المنفعة المحللة لوقف فاذن العين في الاستفعا بها من جهة خاصة وهذا سائر ما فيها والبقاء بغيره وجوه الاستفعا بها كان العين الموقوفة مالا لمنفعة لها الا خصوص ما عنيته الواقف فاذن تعدد ذلك يكون مسلوقة بالمنفعة عن جميع الوجوه ساقطة عن حيز الاستفعا بها بقول مطلق وهذا هو الوجه في منع اجارة الوقف كالمراجع للمعاهد المقصود بحيث بليته بجهتها اذا فرض امكن على وجه لا تراحمها كذا اذا انفق عدم وجود الطلبة في البلد الذي فيه المدرسة وهل يصار الى جوار اجارة المساجد في هذه الصورة وهل يجوز اجارة حى المدارس والمساجد لبعض الاعراض الجزئية الى لا يلزم انتفاع الطلبة بعبادة المسلمين وغير ذلك من الصور بل لا تراحم الاجارة فيها الانتفاع بالعين في الجهات العينية وصرفها في مصارفها فلا يثبت توهم انتفاء المنع على وجود المانع وهي المانع من جهة المقصود الموقوف عليها وانما هو انتفاء المقتضى بتعين الواقف الانتفاع في جهة خاصة واهدار

الوقف موجودا اما اذا بيع وصار ملكا لطلال المشتري وانتقل الثمن الى الوقف عليهم فلا دليل على وجوب رعاية عرضه بخروج الاقرب اليه اذ كان التبدل يجعل الواقف وكان ذلك حربته في حقيقة الوقف بخبره مراعات غرض الواقف في المرتبة النازلة وانه تعلق في هذه المرتبة بما هو اصل الوقف عليهم او بما هو مال العين الموقوفة وعلى اى حال يتعين الجرى على عاقبه والعمل به بالخروج الذي اعتبره وما ذكرنا ظاهر ان المولى لم البيع انما هو البطن الموجب بغيره الحاكم اذ كان ذلك من احكام الوقف واشترط البيع في ثمن البيع ما اذا كان ذلك في حربته وثبتت تعيين الواقف وجعله متوليا فالسؤال المصنوع من قبله لان لا يعم قوليه لمرتبة الثانية من الوقف هذا كله في جواز البيع وحكم من البيع وما اجارة العين الموقوفة اذا تعدد الاستفعا بها في الجهة المقصودة بلطراب ولا تدلس ادبا شياهما من السواغ فربما يوجب جوارها حتى في المساجد اذا تعدد الاستفعا بها كذا اذا حزبت او انقطعت المارة عن الطريق الذي في المسجد غاية ما هالك ان يجب ترتيب اثار المسجد وحكام التكليفية والمحافظة على اديها الملازمة وذلك لوجود المقتضى للاجارة في المنفعة المحللة كان يوجب العصد للزراعة وعدم المانع اذ ليس التعلق عرض الواقف بعدم تغييره الذي يجب مراعاته بمقتضى قوله الوقف على حسب ما يوقفها ادها فتكون الاجارة نقضا للعرض وهو غير متحقق في الغرض لا يتنقص عرضه بتعدد الانتفاع وانت جبره بان ذلك انما يتجر اذا كان المنع عن الاجارة في ظرف صلاح العين للاستفعا بها لاجل زاجرة تاجع الجهة المقصودة

الحال في جهة العين الموقوفة



بقية منافع العين وسائر وجوه الانتفاع بها ما عدى الوجه الذي قرره فغير  
العين بعد الوقت مسلوقة المنفعة فإدام يمكن الانتفاع بها من الجهة المقترنة ببقاء  
بها من تلك الجهة خاصة وإذا تعددت نزلت العين على حالها عملة عطلة نعم  
لا بأس بالقبول بالباحة الانتفاع بالعين بالأجارة ولا بغيره كما يباح الانتفاع  
بالمسجد بما لا يترجم العبادة ولا الأجارة ولا بغيره وعلى حال الحقيقة القاصرة  
عدم جواز أجارة العين الموقوفة إذا تعدد الانتفاع بها من الجهة المقصودة ومضافاً  
لأن عدم كون منفعتها مملوكة فيما ليس فيه تملك أصلاً كما لا بأس بالمشاهدة كما لا  
في الأجارة مضافاً إلى وجود المنفعة المحللة كونها مملوكة ولذا لا يجوز الأجارة لأعياناً  
المباحة اللهم إلا أن يوتى بكفاية الملكية بعد الأجارة ومن ثم يجوز أجارة الحرم  
نفسه مع أن عمله لا يكون ملكاً له قبلها ولذا لا يضمن بالنصب مع بقاء الأجارة  
أن يكون العين متعلقاً بحق اختصاص بالوجه ولذا لا يجوز أجارة الأعيان المبني  
لأن الوجه المستاجر فيه على شرطه سواء أهي كفاية الملكية المنفعة بعد الأجارة  
لكن ذلك على تقدير وجود أصل المنفعة وهي منقضية بهذا الوقت فتنازع  
العين الموقوفة وبين الانتفاع بها في وجه خاص فلا يقيض للأجارة من ذلك  
وعليه لا تنكح عند تعدد الانتفاع وإن سكت عن جماعة النسخ بأجارة الخالة  
الموقوفة للتقييف وعن المسألة أن من قال بجواز بيع الوقت المؤبد فيما لا ينتفع  
به من جهة الخراب والاندثار لزوم التقييف بأن ذلك مما لا يضمن كما كان التقييف  
بأجارة واستتظهم بعض العالمين من ذلك أن جواز الأجارة مما انفقت عليه  
كله لا ينافي بجواز البيع ومن بعض الأساطير أنه قال مع البأس عن الانتفاع

بالوقت

العين باحراً إذ انتقد الانتفاع بها ولا يوجب بيعها أصلاً وكون الوقت  
علماً قريباً له وعليه بدل الأجرة حقاً خاصاً له ثم في الوقت ينعوت بأجله وأيقانه  
على حاله وأما الطوبى اللاحقة فأنما يستحق الانتفاع بالعين على تقدير بقاءها  
على وجه يصلح لذلك ومع تعدد الانتفاع بها وسقوطها عن غير الأصلح فلا  
حق لهم بالأصل كما لو لم يبق العين بنفسها المدة ثم تلفت بسبب من الأسباب  
السموية هذه الحقوق على تقدير شيئا مما أثبتت مع أهلية العين للانتفاع  
بها فلا أثر لشيء منها كالفرض تلف العين الموقوفة بنفسها فلا حلال المنفعة  
بالنقد بل خال عن الدليل مع فرض تعلق الوقت بشخص العين وسقوطها عن  
الانتفاع ثم لو تلفت تعدد الطوبى في باب الوقت وكونه بحسب الحقيقة  
ذات مرتبتين بحسب العين بخلاف ما دام يمكن الانتفاع بها والأجل فيها التغير التبدل  
دفعاً بالعقد لا يترجم بجعل الوقت وقدره والوقوف على حب ما يوقعها  
أهلها وهذا بخلاف ما إذا تعلق الوقت بشخص العين وكان الغرض منه استيفاء  
المنافع من شخص الوقف ففرض تعدد ما قد يسقط لأجله ولا يستبدل  
في هذه الساحة إلا بالتقدير الشرعي وهو تقدير لا دليل قطعي ولا أثر رجعي  
كون ترك الوقف وإيقانه موقوداً في قبض المال ولا فرق وهو محرم فيجوز التبدل  
مدفوعاً بأن المحرم إضاعة المال السلط عليه لا ترك المال الذي لا سلطان عليه  
وكون قيام الانتفاع بالبيع مقام الانتفاع بالشخص أقرب للمعنى الواقع لا يرد  
نفساً إلا إذا دل الدليل على شيء أقرب للمعنى الواقع بعد تعدد أصل  
الغرض كما كان يجب تعلق قصد الوقت بالانتفاع بجميع الطوبى ووقت العين إلى

لوضع الحال وكثيراً منها ما إذا اسقط الوقت عن بلبية الانتفاع به مع بقاء  
عينه كالمبيع بالينة والحصر للخلقة ولا دليل على جواز البيع في هذه الصورة مع  
اطلاق قوله لا يجوز شرأ الوقت وسائر أحياء المنع واستصحاب المنع السابق  
أن منع الإطلاق في أجنار المنع إلا ما يترجم من أن حال العين وتعلقها به  
تلف بعينها ببيع منافع نحو الله وحقوق الطوبى اللاحقة وذلك  
لأن الوقف عمل فري لم يمت وصدة جارية في سبيله فيكون لله نعمه عليه  
بده والوقوف الانتفاع بالأجرة والثواب بدلاً عن عمله والطوبى اللاحقة الانتفاع  
الموقوفة فحال الوقف عند خرابه واندراسه يرجب تفويت حوائجهم جريان الوقت  
عليهم عن الانتفاع بالوقت وجرمان الوقف عن الانتفاع ببدله فيجب تبدله  
بما يتفق وينتفع به الجميع صوناً لهذه الحقوق من التقييف وانت جبر بعدم صلح  
مثل هذا التقييف الفاسد والتجيم البارز لمسد باب الاستصحاب لوضوح عدم  
تعلق حق بالعين بزمانه تعطيلها وأهلها ويعتبر بابقائها على حالها وروى  
منافاة لحي الله وحقوق الواقف وحقوق الموقوف عليهم بخروج خيال واضح الاختلاف  
لصيرورة الواقف اجنبياً عن العين الموقوفة بالوقت وإن هو بالنسبة إليها  
كسائر الأجانب لا تعلق لهما بها ولا يمتحن شيئاً منها أو أجزأه والمثيرة فاع  
يتبين أن على عمله وفعل الخير ما دامت العين الموقوفة ذاتية ينتفع بها الوقف  
عليهم فإذا تعدد الانتفاع بها ينقطع الأجر والثواب كما لو تلفت العين بنفسها  
وأما أنه تم فهو مالك الموقوف على الأعيان الموقوفة كما علق غير ذلك فتاوت  
ومن الواضح أن ملكية تم بهذا المنفعة السائر السيل في جميع الأحوال لا تقتضي تبدل

العين



وهو ثابت بلا كلام وان فرض الاشكال في بقية ادلة الاحكام فلا تخفى  
على المنع بما ذكر بعد تبصير الروايات وبموضوع الاجماع عليه واحتمال كون  
مدرك الاجماع وملاك النفي الشرعي في الاختيار ذلك غير قاطع في الاستحسان  
بعد احتمال كونه حكما تعديلا معكولا عن علة غير معلومة لنا ودعوى القطع  
بأخصا والمدرست والملازمة في ذلك مجازفة مدنية والا لما شككت في ذوال  
الحكم بعد نفي الاستفاد فلا وقع لتلك المناقشة الواجبة الى القطع بارتفاع  
المنع السابق كما لا ينبغي لمنع احراز موضوع المستصحب لاحتمال مدخلية الوصف  
في الموضوع بدعوى ان المنوع سابقا انما هي العين المنفعة بها واما العين  
الغير المنفعة بها فلم يعلم لها حالة سابقة لوضوح ان الموضوع المنوع عن البيع  
عند العرف ذات العين الوفوقه من دون اعتبار وصف فيه واحتمال  
مدخلية الوصف في الموضوع عند التحقيق والنظر الدقيق غير قاطع في الاستحسان  
بعد اعتبار نظر العرف في الاستصحاب والامتيح في مورد لا يكاد يردج  
لرسوق لرجوع الشك في الحكم بحسب الواضع الى الشك في الموضوع في جميع المواضع  
بحسب التحقيق والتدقيق فلا مانع عن استصحاب المنع الا ان يدعى القطع و  
في مجازفة ولا يصح الخروج عنه بما سلف ولا بما عن الغيرة والانصار من  
الاجماع على جواز بيع الوقف المعروف عليه اذا صار بحيث لا يجري نفي الا  
مضافا الى كونه منقولاً فهو هنا كذمة الخائف لا كذمة العترة في بيعه انتفاع باب  
احتمال استناد المجهين كالأربعاء بعضا الى انهم تعدد المطلوب في باب الوقف  
او غير ذلك من التوهمات التي وقفت عليها فلا يكاد يردج جواز البيع عند

ان يرث الله الارض ومن عليها لا يفتن المتبدل لعدم نصوص دليل على وجوب رعا  
اغراضه الخارجية وقصوره الناشئة عن الاعتقاد والفساد وحسبان بقا الكون  
واستمرارها بعد فرض تعلق الوقف بشخص العين وسقوطها عن جيز الاستفاد  
فان قصارى ما هناك تحلف الدواعي بتعدد الاستفاد ولا بأس به كما لو كان  
بتلف نفس العين فكما لا يجب اقامة عين اخرى مقامها لا يجب ابدال المنفعة  
بالتبدل فان روح الوقف حبس العين وسلب المنفعة فكان العين المحبوسة  
اذا تلفت بنفها لا يجب اقامة عين اخرى مقامها وان فرض تعلق قصد الوقف  
بجس العين لا يوجب العترة باعتقاد بقاها فكذلك المنفعة المسبلة اذا تعطلت بغير  
العين واندازها لا يجب ابدال المنفعة بالتبدل وان فرض تعلق قصد الوقف  
بتسبيل المنافع ابدالها انتفاع جميع البلوت باعتقاد واستدامة العين فلا يبق  
ان الغرض الاصيل من الوقف انما هو تسبيل المنفعة وحسب العين مقدمة له و  
ذلك يقتضي لتبدل اول الوقف بما له منفعة اذا تعطلت منفعة لوضوح ان غرض  
الواقف استيفاء منفعة شخص الوقف والمفروض مقتضى ان لا يضاف ان  
هذه المجازفات لا ينبغي حمل رفع اليد عن استصحاب المنع قبل طرح الطاري  
تعيينا والناشئة فيه ان المنع السابق كان فرض وجوب العمل بقصد الوقف  
وهو انتفاع جميع البلوت بعينه وقد ارتفع قطعا في غير محلها لان المنع عن البيع  
حكم على كسبها احكام الوقف مستفاد من الاجماع والوضوح المتأخر في المسألة  
ولا ريب له بوجوب العمل على مقتضى الوقف وان يفترق منه المنع عن البيع لانه الا  
انه لا ينافي التعبدية مستقلا فالمنع عن البيع حكم مستقل لا دخل له بسائر الاحكام

وهو

الاجماع والوضوح بالباقة حدا لاستفادته وهو باق بالاصل وان احتمل كون  
مسيبا عن الامر بالوقف بمقتضى الوقف ومنع راعى وجوب العمل عليه وادعى  
من ذلك سخافة الاستدلال على الجواز في الغرض بقوله حبس الاصل بسلب  
الثمرة بدعوى ان المرام من الثمرة مطلق ما ينشأ من الشيء النافل المانع  
العين لقصد ما هناك انه لم يحسن البيع في غير هذه الصورة ودعا بختم بالبال  
ويذهب الى الوهم بطلان الوقف في صورة تعدد الاستفاد بقوات الشرط  
المرجي في الاستدعاء والاستدامة وهو كون العين ما ينتفع بها مع بقا عينها  
وهو كما ترى في غاية السقوط اذ لا دليل على اعتبار ذلك في الاستدامة انهم  
والمستحق انما هو اعتباره في الاستدعاء بترجع في غيره الى الاصول واصالهم  
العقد على معنى استصحابها باقية ببقاء الوقف على حاله انتفاء الشرط  
وزواله واما انفساخ الوقف بتغير صورته وبطلانه برفا له عنوانه بالخراب  
والانداس على وجه سقوطه عن قابلية الانتفاع به بذلك العنوان المخطوط  
في الوقف وان امكن الانتفاع به على غير ذلك فادعى اختلالا واسهل المطالب  
لوضوح ان الوقف انما يتعلق بنفس العين عن قطع النظر عن صورتها لا يتغير  
تغيرها اختيارا بل بمنع عدم قيام الوقفية بها وكونها في اهلها فان الوقف  
كالملك مكان ان التملك للمانع بعنوان لا يقتضي دوران مدار ذلك العنوان  
فانما يتعلق بنفس العين ولو ضمن سائر العناوين فملك الوقف فان الظاهر  
من انشاء الوقف قطع علقه الواقف عن العين بالمرءة وحرمانها عن تحت يد  
على كل حال بل الظاهر حصول العلم بذلك في اغلب من احوال الواقفين انهم

تعدد الانتفاع خصوصا في مثل حصر المساجد والامصار وما يتعلق بها من  
العلاقات واشياء مما لا يملكه كغنى المساجد وتجرح بعض ذلك ملك حرف لا  
يكون ملكا لاحد مع ان ظاهرا المحجوزين تقيم الجواز لملك هذه الاعيان الموقوفة  
للمتكون الوقفية فانك الملك وعن العلل له وولد وثاني الشهيدين المحققين  
جواز بيع المانع المنكسر من جديع المسجد الذي في من اجزاء العيان وانما التعلق  
في تقييد الحكم واطلانه فعلى تقدير جواز البيع الوقف في صورة تعدد الاستفاد  
انما نقول به فيما يكون الوقف فيك تملك العين ولو النوع لا مطلقا  
فيما يتخص الوقف فيه في التميز وذلك الملك كالمساجد وما يتعلق بها من  
اجزائها والاها لوضوح انه لا يبيع الا في ملك يملك لو ثبت بدليل قاطع جواز البيع  
ثم لا يكشف ذلك لاحالة عن الملك انما ما قبل البيع جمعا ورتقيا بانه دين  
مادل على انه لا يبيع الا في ملك يملك وح فلا حرج في المساجد وخروج عن الانتفاع  
به لانسالم بغيره وان جاز في سائر الاوقاف بل لا بد من ابقائه على  
حاله لانه ينفذ عمره فتتلف بنفسه هذا على تقدير الماشاة مع الخصم في  
الجملة والا للصواب للمنع عن البيع في مطلق الاوقاف للاستصحية اهلها  
ذلك محجوز في الباب وقد ظهر مما اسلفناه في دفع الاشكال عليه بارتفاع المنع  
المستصحب تعيينها فساد الاستدلال على جواز البيع في هذه الصورة بوجود  
المقتضى وهو الملك وان لم يكن طلق واستفاد المانع لاختصاره في منافاته  
لغرض الوقف حتى البلوت الاحقر ولا يمثل ذلك في فرض تعدد الاستفاد  
ووجه الفساد والخروج عن السداد وان المانع هو المنع الشرعي المصطاد من

الاجماع



لو علم تعلق قصد الراقف بالوقعية مادامت الصورة التوجيه بأقبحه قصد ه  
حبس العين مادامت معقونة بعنوان خاص قلنا بعدم بطلان مثله لعدم  
التأنيث لما عرفت ان المراد منه في المقام ما يقابل التوقيت وهو منتف في الغرض  
لا سيما القول بالبطلان يقال العنوان بالانداس والانداس هو حيث يقول  
الاسم بمعنى انتهاء الوقت الى النهاية ونفوذ عمره لكن ذلك يحتاج الى زيادة مؤنة  
من نص القرينة ولا لا لظاهر من انشاء الوقت ما عرفت من اراده حبس  
العين مع قطع النظر عن صحتها وان لم يسع تغيير هيئتها اختيارا لغيرها الا  
الماض عن تغيير الوقت لتغير هيئته وان لم يتم الوقفية بها فلا يتم حديث  
بطلان الوقت في هذه الصورة الا اذا قلنا بجواز البيع فيها او كون المنع  
عن البيع من مقومات معنى الوقت لما عرفت من عدم جواز البيع الوقت  
في صورة تعدد الانتفاع ولربكم الاستصحاب وان المنع عن البيع من اثاره  
واحكامه وليس محال دخل في قوامه ضرورة انه عبادة عن اضافة خاصيتين  
الوقوف والوقف عليه مستتبعه لاحكام خاصة منها المنع عن البيع لا  
كسائر الاضافات المشتتة لاحكام شريعية اخرى فلا ينافي جواز  
البيع بقائه الوقت على حاله ودعوى منافاة مقتضى الوقت الذي هو حبس  
العين وسبل المنفعة مدفوعة بان جواز البيع لا ينافي اصل الحبسية  
واما ينافي لزوم الحبس فخرج الاذن في البيع الاذن في ابطال الوقت فاذ  
فرض عدم البيع في مورد جواز اارتفاع الجعنة المحذرة لم يبطل الوقت و  
كان نائيا على حاله ليس مخرج الاذن في البيع الحكم ببطلان عند وجوهه

كأن

برواج السوق وكساده وغير ذلك من اسباب نقصه وازياده فلم يخط  
الاطبيعة المنفعة من دون تقديرها بمقدار ولا يجري في هذه الصورة بعض  
القيود والقيود المذكورة في الصورة السابقة تكون لحي المنع واجد  
بالنكر من ان الحكم بجواز البيع بمجرد فله المنفعة تقتضي الالتزام به في صورة  
عدم خلاف العين واستناد القلة الى خواص اخرى وغيره من السواغ لعدم المناط  
ولا تائل به ولا يخفى احد ان يذهب اليه فلا مسأل للقاتل في عدم جواز البيع بمجرد  
فله المنفعة ولا يخفى ان ما ذكره في الصوتين يجري حرا فيعرف في بقية صور  
الوقف التي لم يرد فيها نص خاص على الجواز والحكم في جميعها المنع عن البيع لا  
للاستصحاب لوقع الصانع في اطلاق الباب لورودها في مقام بيان الحكم  
الاقتضائي او انما يصححها عن بعض الصور ويحذف ذلك من الجازات فان  
لاستصحاب جازي لا ينافي وانهما ذلك فانه اقوم بحتم المنع في جميع  
الصور التي لم يرد فيها نص للمضوض والمواد التي ليس للجواز فيها بخصوص  
فلا كما في المقرض لها واستقصاؤها بعد وضوح الحال وارتفاع عيشها  
هبا لاشكال وظهر بانها على شرع سواء في حديث المنع نعم ربا ذكرا  
في صورة اشتراط الواقف البيع عند الحاجة او اذا كان فيه مصلحة المبرور  
او مصلحة خصوصي البذل الاول على حسب ما يشترط ويتركه المقاتل وهذا  
الحال على وجه يتضح به الحال ويرتفع به الاشكال انه لا شبهة في جواز اشتراط  
البيع في كل مورد ثبت للجواز اذ لا مانع عن نفوذ الشرط الامنافاة لمقتضى  
العقد وشرط البيع في مورد جواز مؤكدا واما الاشتراط في مورد المنع فلا اشكال

ج



لغيره فاطلاق أدلة الأحكام كاف في إثبات كونها ثابتة لموضوعاتها بغير  
العلية التامة واللازمة على نعليها بملاحظة كانه الطوارئ مالم يثبت مقيد  
والاكتشف ذلك عن صيق دائرة العلية وعدم فعليتها بالنظر لموضوع طار  
هذا بحسب الكبري واما الصغرى فلا مانع عن التمسك باطلاق قوله لا يجوز شرعا  
الوقف وسائر الاجاز والمصلحة لكون المنع عن البيع ثابتا للوقف بغير العلية  
في جميع الجاري وبالعالم ببلغ العلية بملاحظة كانه الطوارئ اخص من الشرط  
اللفظي لان ما يتبع احلاق ذلك الاجاز ويدعى سوقها في مقام بيان الحكم  
الاقتضائي فان ثبت احلاق قوله لا يجوز شرعا الوقف وعينه من اجاز  
المنع بملاحظة الطوارئ كان شرط البيع في الوقف شرطا محلا للحكم وهو  
بالكلام ويصدق العقد على القول بكون الشرط الفاسد معصدا وان لم يثبت  
اطلاق تلك الاجاز بملاحظة الحالات الطارئة وانما سيققت لبيان حكم  
الوقف لو دخل طهره ولم يحضر من الخارج فليعتبر المنع عن البيع بملاحظة  
الشرط على التمسك بالاثبات صحة الوقف والشرط بعدم قوله الوقف على  
حسب ما وقفها اهلها وعموم الموقوف عند شرطه ولم يكن في البين  
الاعوم الوقف على حسب ما وقفها اهلها كلف دليل على الصحة لكون الشرط  
البيع في الوقف كقيمتها من كفايتها لم لا مجال للتمسك باطلاق صحة الوقف  
ونفوذها على تقدير ايمانها بالشك في صحة الشرط عن الشك في ثباته  
لذاته وحقيقته الرجوع الى الشك في الموضوع ولا مسرغ للتمسك بالاطلاق  
والعموم في التبهات الرضوخية وهذا بخلاف ما اذا جرح الشك في صحة

لغيره فاطلاق أدلة الأحكام كاف في إثبات كونها ثابتة لموضوعاتها بغير  
العلية التامة واللازمة على نعليها بملاحظة كانه الطوارئ مالم يثبت مقيد  
والاكتشف ذلك عن صيق دائرة العلية وعدم فعليتها بالنظر لموضوع طار  
هذا بحسب الكبري واما الصغرى فلا مانع عن التمسك باطلاق قوله لا يجوز شرعا  
الوقف وسائر الاجاز والمصلحة لكون المنع عن البيع ثابتا للوقف بغير العلية  
في جميع الجاري وبالعالم ببلغ العلية بملاحظة كانه الطوارئ اخص من الشرط  
اللفظي لان ما يتبع احلاق ذلك الاجاز ويدعى سوقها في مقام بيان الحكم  
الاقتضائي فان ثبت احلاق قوله لا يجوز شرعا الوقف وعينه من اجاز  
المنع بملاحظة الطوارئ كان شرط البيع في الوقف شرطا محلا للحكم وهو  
بالكلام ويصدق العقد على القول بكون الشرط الفاسد معصدا وان لم يثبت  
اطلاق تلك الاجاز بملاحظة الحالات الطارئة وانما سيققت لبيان حكم  
الوقف لو دخل طهره ولم يحضر من الخارج فليعتبر المنع عن البيع بملاحظة  
الشرط على التمسك بالاثبات صحة الوقف والشرط بعدم قوله الوقف على  
حسب ما وقفها اهلها وعموم الموقوف عند شرطه ولم يكن في البين  
الاعوم الوقف على حسب ما وقفها اهلها كلف دليل على الصحة لكون الشرط  
البيع في الوقف كقيمتها من كفايتها لم لا مجال للتمسك باطلاق صحة الوقف  
ونفوذها على تقدير ايمانها بالشك في صحة الشرط عن الشك في ثباته  
لذاته وحقيقته الرجوع الى الشك في الموضوع ولا مسرغ للتمسك بالاطلاق  
والعموم في التبهات الرضوخية وهذا بخلاف ما اذا جرح الشك في صحة

لغيره

المعقد كونه في تنجيز موضوعه أدلة وجوب الوفاء بالشرط لعدم اعتبار عنوان خاص  
فيه وانما خرج بالاستثناء عنوان خاص فاذا فرض عدم ثبوته للشك ولو  
بالاصل فلا ريب في دخوله تحت العموم بأي عنوان كان فحصل انه لا شبهة  
في عدم اشتراط بيع الوقف اذا ثبت اطلاق لقوله لا يجوز شرعا الوقف بملاحظة  
الطوارئ والعواض والعناوين الثانوية لا نظام والحال هذه في سلك الشرط  
الحالفة والنسبة المطلوبة والافق وقوله الوقف والموقوف عند شرطه  
او في دليل على صحة الوقف والشرط وبديل على صحة اشتراط البيع في الوقف مضافا  
الى ذلك رواية علي بن ابي طالب وهي طرية فيها وفيها وان الذي كتبت من امر الى هذه صدقة  
ولجته سبلة حيا انا وميتا يتفق في كل فقر ليعتق بها وجها لله في سبيل الله قد  
الرمح من بني هاشم وبني المطلب والعرب وانه يقوم على ذلك الحسن بن علي  
ياكل منه ما يعرف وينفق حيث يريد في كل حال لا يخرج عليه فيه فان اراد  
بيع نيسا من المال فيقتضيه بالدين فليقبل ان شاء الاخرج عليه وانما جعل  
شرط الملك وان ولد على وامواله ومواليهم الى الحسن بن علي وكان دار  
الحسن غير دار الصدقة وبذلك ان يبعها فليقبل ان شاء الاخرج عليه فيه وان  
فانه يبعهما الا ان لا يفعل ثلثا في سبيل الله ويجعل في بقى هاشم وبني المطلب و  
يجعل ثلثا في الابطال وان ينفق حيث يريد ان في موضع الحاجة وهذه  
الرواية ظاهرة في جواز اشتراط البيع في الوقف لان قوله ان اراد ان يبيع نيسا  
من المال فيقتضيه بالدين فليقبل ان شاء لا يجوز بيع ما يصدق به حيا وميتا  
في حق بعض الموقوف عليه عند ومشيته وكل ذلك وان كان دار الحسن غير دار

الشرط الى الشك في ثباته لحكم الشرط ولا ريب في الشرط او العرفي المكمل لظن  
الموضوع وهو الوقف ورجوع الشك الى كون المنع عن البيع من لوازم اطلاق  
او من لوازم مطلقا فلا مانع عن اثبات صحة باطلاق أدلة صحة الوقف ونفوذ  
وعلى حال تجده الاستدلال لصحة الشرط بعموم الموقوف عند شرطه ومنع  
الحالفة عنه باستصحاب عدمها التحول المدلول عليه بلبس التامة دون الواجب  
المدلول عليه بلبس التامة لعدم اليقين به سابقا وهذا الاصل وان لا  
يثبت كون الشرط مؤثرا الا ان يجرى عدم ثبوت وصف الحالفة للثابت  
به كاف في تنجيز ما هو الموضوع في قوله الموقوف عند شرطه لعدم اعتبار عنوان  
خاص فيه وانما الخارج حوض عنوان والباقي داخل تحته بأي عنوان كان  
فلم يتم الموضوع في أدلة وجوب الوفاء بالشرط فوسمة خاصة يجب اخرجها  
في ترتيب الحكم على الشكوك بل يكفي عدم كونه من العناوين الخارج بالاستثناء  
وبه لا يبق للناقشة في التمسك بالعموم عند الشك في ثباته الشرط لمقتضى  
العقد بانهم من التمسك بالعموم فيما شك كونه من اقل والمخصص او العام  
سواء كان الشك في ثباته الموقوف العقد وحقيقته او ثباته لبعض احكامه  
ولوازمه لوضوح فساده اما بالنسبة الى ما شك في ثباته الموقوف العقد وحقيقته  
فلقد خرج عنوان المالك الخارج اعناهم مصاديقا ههنا لثبات جميع الخمس  
العقليه في شك في كون شرطه مضافا فقد شك في كون العام مخصصا بالنسبة  
اليه ولا اصل لعدم ايمانها بالنسبة الى ما شك في ثباته العقد فلا ريب وان خرج  
عن صحة ما عاين الكتاب بالنسبة الى ان اصله عدم كون الشرط بحيث يخالف حكم

العقد



منه انه لا خصوصية للبيع لا مكان قضاء الدين باء نفق العين للمعسر واستيفاء الدين من منافعها او باجارة العين الكانت قايمة واستيفاء الدين بتبناها مكان حق التعبير بحيث يكون احفظه لسياق ووجه الاسلوب ان في اوجيف نصيبا منه في قضاء الدين فلا يبيح احتمال ذلك في الرواية كالا يبيح احتمال رجوع الضير في قوله فان كان دار الحسن غير دار الصدقة فيدله ان يبيعها الى دار الحسن دون الصدقة فيكون الماردان الدار التي سكنها الحسن الكانت مأكلة فلان يبيعها ويصرف ثمنها في المصروف المذكورة فلا دلالة لها على تجويز البيع للوقف واد بعد من ذلك كله حمل الرواية على الوصية بحد ما عينه من امواله يبيع وغيره وان يترتب ما في صدرها هذا ما اوصى ولكنه يبعده قوله وان الذي كتبت من اموال الصدقة واجبة سبلة حيا انا او ميتا فانه لو لم يكن صريحا في الوقف وجعله صدقة في خصوص حيوته فلا اقل من قوة ظهوره فيه على وجه يرتفع اليد به عن ظهور الوصية ويعمل على مجرد الاقرار وحمله على التاكيد حمل غير سديد وعرف بعيد بلادع وشاهد فخرج الاحتمالات وان تخرج الرواية عن النصومية لكن لا يقيح في ظهورها في شرط حوازي البيع في الوقف ولا مانع عن العمل به لانه ليس الا ما يتوهم من مناقضة الشرط لمقتضى العقد والرواية تضع ظهورها لهما ووضع مقنا على عدم المناقضة وتكشف عن كون المنع عن البيع من احكام الوقف المطلق دون مطلق الوقف وان قوله لا يجوز شراء الوقف مسوق لبيان الحكم لا يقتضيا دون الضملي ههنا طلاقة بالنسبة الى الطوازي لكن هذه الرواية تنهض

الصدقة في الدار يبيعها فليبيعها ان شاء لاجرح عليه فيه فانه ظاهر انهم في اشتراط بيع دار الصدقة للحسن الذي هو بعض الوقف عليهم عند حاجته ومشيته فالرواية بنحوها تدل على اشتراط حوازي البيع لبعض الوقف عليهم عند الحاجة والمشيته وهو يكشف عن عدم المناقضة بين الوقف وشرط حوازي البيع فيه وان اطلاق قوله لا يجوز شراء الوقف مساق لبيان الحكم لا يقتضيا الثابت للوقف لرجح طبعه وليس ذلك من باب التأييد على تقدير وهو تقدير بعد الحاجة والمشيته والاختصاص على تقدير اخر وهو تقدير الحاجة والمشيته لا يدل على المطلوب لان في صورة الشرط لا وقف وفي صورة الوقف لا شرط لظهور قوله صدقة سبلة حيا انا او ميتا في الوقف الجديد على جميع النفاذ فيكون اشتراط حوازي البيع عند الحاجة والمشيته من صغريات المقام وهو شرط البيع في الوقف بل الرواية تدل على حوازي جعله شري المالك عند المشيته يعني ان يترتب به الملك ويجعله عوضا عنه وهو اعظم من تجويز البيع عند الحاجة والمشيته كما لا يخفى وربما يتوهم ظهور قوله فان اراد بيع نصيبا من المال فليبيع في ارادة بيع بعض الثناء لعقبة الدين بقرينة مساو الفقراء السابقة عليه من قوله يأكل منه بالمعروف وينفق حيث يريد الله فحل على لزوم ان الماد الاكل بالمعروف والاقتان في وجه الخير من الثناء دون العين فيكون من بيع نصيب من المال بيع شئ من الثناء دون للمنافع لقضاء الدين بقرينه ووجه اليت وهو غير علة فانه قضية شرطية مستقلة غير مسوقة مساو الفقراء السابقة وظاهرها خصوصا بملاحظة التصحيح بنصيب من المال ارادة بيع بعض العين

ع

شرط البيع في الوقف مضافا الى عموم المؤمنين عند شرطهم بضميمة اصله عدم وضع الوقف بحيث ينافي هذا الشرط وعدم كون هذا الشرط بحيث ينافي حكم الوقف والاجاز للمنفعة مسوقة لبيان الحكم لا يقتضيا وان طبيعة الوقف بما هي بغير المنع عن البيع فلا ينافي شرطها للعناوين المعيرة وتغيره بالمالات العترة هب اطالته بملاحظة الحالات الطارئة عليها والعناوين السارية الالانه لا يقام عموم الوقف اذ كان ظهوره في جهة الوقف المشروط فيه البيع ونفوقه على ما قرره الواقف اقر من ظهور الاخبار بالمنفعة في المنع عن البيع بطحا الاشراف فقيده عليه فانما وان يتعارضان لدلالة قوله الوقف يجوز على جهة الوقف هذه الكيفية الخاصة وهو شرط حوازي البيع فيه ودلالة الاخبار بالمنفعة باطلا على عدم جهة تلك الكيفية الان ظهور الاول في الصحة او من ظهور الثاني في المنع فيقدم الاقوى فيصح الشرط لخرجه بتقديم ما دل على صحة الوقف الخاص من مخالفة الكتاب والسنة لان عدم المخالفة (مع) كونه لعدم نبوض دليل على الحكم المخالف والتقديم دليل اخر عليه فاطلاق قوله لا يجوز شراء الوقف وان يقتضيه فساد الشرط لا يدرج مع اطلاق المنع في الشرط المخالف للكتاب والسنة لكن لو لم يرتفع اليد عنه بما يدل على حوازي البيع وقال الاشراف والانسوخ الشرط لعدم كونه معيار الحكم الشرعي والحال هذه ولا بد من دفع اليد عنه بقوله الوقف اه الدال على صحة الكيفية الخاصة ناطلاق الاخبار بالمنفعة بالنسبة الى خصوص الشرط او عموم الطوازي لا يقيح في التعلل بدليل عموم قوله الوقف اه الدال على صحة الوقف المشروط فيه البيع

بتقيدها بالنسبة الى الشرط وقدل على فضيلة الحكم بملاحظة هذا الطاري الخاص وان كان الاطلاق المذكور قولا هكاهنا في فساد الشرط وادخاله في نظام الشرط المحلل للمعارض عن دائمة العام واعراض المشور عن العمل بهذه الرواية لا يوجب وهنا دفعها لانه ليس الا للدلالة المناقضة بين الوقف وشرط حوازي البيع في اذهانهم او من جهة الاخبار للمطابقة واطلاق اعلل فذا الخارجية غفلة عن ان اطلاق الاخبار مسوق لبيان الحكم بالظن الى الطبيعة للنشاء وان المنع عن البيع في الاوقاف الخارجية من جهة اطلاقه فلا ينافي الحوازي للمقيد وليس اعراض الاصحاب بالمنع عن اطلاق الاخبار الباب ويجوز ذلك من الاسباب موجبا لتوهم الرواية التامة دلالة وسند لا عبرة به اذا كان مستندا الى جهة فاسدة ولما لم يثبت بعض الى ذكنا اشكل في العمل به الرواية نظرا الى اعراض الاصحاب منها وهو غير محل لنتوهم عن ادسكان المناقضة بملاحظة الاخبار بالمنفعة الاطلاق اغلبا والاوقاف الواقعة لغلبة اطلاقها ومثل هذا الاعراض لا يوجب غضاضة في الرواية ولا يبرر منشاء لتطرق خزانة الساحتها بعد الفراغ عن تمامية سندها ولا لثباتها فاذن لا اعتبار على هذه الرواية اصلا وهي جهة وينبغي على حوازي اشتراط البيع في الوقف ولزوم ايت الاعراض اختلاها باعراض الاصحاب واهلها وايقصروا في مخالفتها فتقول ان عموم الوقف على حسب ما وقفها اهلها كاف في جهة الوقف المشروط فيه البيع لان شرط البيع في الوقف كفيته من كفيته وخصوصية من خصوصية فيتمثل قوله الوقف بجموعه على جهة الوقف يصح ليقضيه وقام الغاية لثباتها

شرط



على الحق الذي اعتبره الواقف نفسه هو مانع عن التمسك بعموم الموقوفين  
عند شرطهم بعد استثناء الشرط الخالف للكتاب عنه وتخصيصه به كقراءة  
الاطلاق في تنقيح مصداق التخصيص لم يستثن منه ذلك كان هناك  
مساق للتمسك بذلك الشرط الخالف للاطلاق لأن نصية عموم على  
ذلك التقدير كون الشرط في جميع الموارد مغير للموضوع الحكم لاستحالة تحليل  
الحكم وتجزئته لطلال عقلًا واعتناع تغييره الحكم الشرعي بالشرط فلا محالة  
يدل عموم على كون الشرط مغيرًا لموضوعات الأحكام لا الأحكام الموضوعات  
الآن ذلك مجرد فرض وتقدير محض لا يمكن الاستثناء فلا مجال للعلاقة  
به مع نصوص الإطلاق نعم لم يثبت إطلاق في البين وجهل حال الشرط  
من حيث المناقاة لمقتضى العقد وعدمها فلا اعتبار في صحة التمسك بعموم  
الموقوفين عند شرطهم لإثبات صحة الشرط بضميمة نفي مخالفة الشرط  
بالأصل فإن الشرط المشكوك بذلك يدخل في عموم المستثنى منه لعدم جأ  
عنوان خاص في طرف المستثنى منه وإنما اعتبر عنوان في جانب  
المستثنى فإذا ثبت عدمه بالنسبة إلى المشكوك ولو بالأصل فلا  
محالة بعموم المستثنى منه من غير عنوان فيه ووجهه المصادقة معه  
درمًا يخص التمسك به فيما إذا كان الشك في صحة الشرط للشك في  
المناقات لذات العقد ومضمونه إذا كان محملاً للمعلق بما دل على صحة  
ذلك العقد لرجوعه إلى التسميات المصادقة بالنسبة إليه فلا يبق  
الأعموم لذكر الوفاء بالشرط وقضيته بزيادة آثار صحة الشرط خاصة دون  
العقد

العقد كما هو واضح هنا كله إذا شرط البيع في حالة من الحالات كخوف  
الخراب والخلف بين الأرباب وزيارة الخراج وغيرهما من السوانح  
وأما إذا شرط مظهر من غير تقييده بصورة حصول امر من ضرر  
أو ضرره فهل يصح ذلك وجهان من أن جواز البيع مظهر مناف  
لحقيقته الوقت وهو حبس العين عن جميع المنفعات وأصلها  
عن كافة التقييدات التي منها البيع ومن أن حقيقة الوقت إنما  
هي الحبس في الجائز وعمومه لجميع الجهات والمنفعات بتركه الإطلاق  
فإذا قيد الواقف بجهات خاصة اختص الحبس بها دون سائر  
الرجوع فله تضييق دائمة حبس العين وقصرها على جهة من المنفعات  
ويكون الوقت معه مظهر من غير تلك الجهة فحبس العين كسلب منها  
فكان له قصر المنافع المسبلة على مقدار خاص وتضييق دائرتها  
له أن يقصر حبس الغلة عن تصرفات خاصة وتقييده ببعض  
وجه التصرف أي فأن نصية الوقت ليست إلا حبس العين  
وسبب المنفعة في الجهة وعموم الجهات في الحبس والمنافع في التبيد  
أما هو بركة لا إطلاق المرتفع بالتقييد أو التضييق فإذا اشترط  
الواقف البيع مظهر كان ذلك في معنى استثناء هذا التصرف من  
دائرة الحبس وصرفه عن خصوص التصرف البيع فتصرف الحبس  
إلى سائر التصرفات كالشرط مقدار من المنفعة لنفسه ولغيره  
فإن في معنى استثناء ذلك المقدار من دائرة المنافع المسبلة

فلا بد في المقام من تحقيق أن الحبس عن جميع التصرفات لا بد  
إطلاق الوقت أو لانه مطلق الوقت فإن حبس العين يقتل بحسب  
سعة الدائرة وضميتها بحسب الجائز لأن العين جهات شتى فقد  
لستوعب الحبس جميع تلك الجهات وليستعرف كانه للحيثيات وتندم على  
بعضها خاصة فهل حقيقة الوقت الحبس المطلق المستغرق لثبات  
الجهات وكانه للحيثيات أو الحبس في الجهة على وجه لا يقيع تخصيصه  
ببعضها فصدق لاسم عرفا وان يستفاد العموم بالإطلاق المرفق  
بالاشتراط ولا يبعد القول بذلك بمعنى أن حقيقة الوقت مطلق الحبس  
دون الحبس المطلق وإنما يستفاد بالاستغراق ببركة الإطلاق  
كاستفاد عموم المنافع المسبلة بذلك فإذا قيد الواقف ببعض  
الجهات يرتفع موضوع الإطلاق المنتزعة للاستغراق من دون أن  
يكون التبيين موجبا لسلب الاسم بل تكون العين موقوفة من جهات  
خاصة لأن الوقوف على حسب ما وقفها أهلها وعلى هذا الإمام  
عن صحة اشتراط البيع في الوقف مطلقا لأن مرجع الخراج  
هذه الجهة عن دائرة الحبس وتقييدها بها يرجع إلى التصرف و  
الوقوف على حسب ما وقفها أهلها فيكون البيع في الأثر  
من أدناه الوقف مانع تكون له مصلحة للبطون وغيرها من ضرر  
أو ضرره كل ذلك بعد الفراغ عن صحة اشتراط البيع في الوقف  
عند طر وطار وعرض سائحة من السوانح كحاجة الوقف عليه أو

خوف خراب الوقف ولا اشتراط البيع مطلقا أولى بالمنع فيقبل  
بأولويه لكن مع ذلك جواز اشتراط البيع مطلقا  
على وجه يجوز الوقوف عليه البيع أول الوهلة عقيب  
إنشاء الوقف بلا مهلة ولوم المخرج عن جوارحه  
في حال من الأحوال لا يجوز على أشكال  
وأما العلم بحقيقة الحال فالجهد للبركة والإخراج ظاهر في المنا









[jabir.abbas@yahoo.com](mailto:jabir.abbas@yahoo.com)



jabir.abbas@yahoo.com